الاقتصاد الدولى

حسام عبد العال



مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

الاقتصاد الدولي

تأليف

حسام عبد العال

الناشر

مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع

7شارع علام حسين – ميدان الظاهر -القاهرة

ت -0227876470 /0227867198

فاكس / 0227876471

محمول / 01112155522 – 01091848808

الطبعة الاولى 2018

فهرسة أثناء النشر من دار الكتب والوثائق القومية المصرية

عبد العال، حسام .

الاقتصاد الدولي/ تأليف حسام عبد العال. – ط 1. – القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2018

159 ص ؛ 24 سم .

تدمك : 7 -458 -431 -977 -978

1 -الاقتصاد الدولي

أ -العنوان 341,75

رقم الإيداع : 3166

بِسْمِ اللـهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ {1/96} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ {2/96} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ {3/96} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ {4/96} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ {5/96}

صدق اللـه العظيم

إهداء

إلى أمي الحبيبة بعد تقبيل يديها ..

إلى الأب الغالي ...

ظاهرة العولمة الاقتصادية

1-مفهوم ومظاهر العولمة الاقتصادية:

تعريف العولمة:

"العولمة هي انفتاح عن العالم، وهي حركة متدفقة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتكنولوجياً حيث يتعامل مدير اليوم مع عالم تتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية والسياسية, فأمامنا رأس مال يتحرك بغير قيود وينتقلون بغير حدود ومعلومات تتدفق بغير عوائق حتى تفيض أحيانا عن طاقة استيعاب المديرين. فهذه ثقافات تداخلت وأسواق تقاربت واندمجت، وهذه دول تكتلت فأزالت حدودها الاقتصادية والجغرافية، وشركات تحالفت فتبادلت الأسواق والمعلومات والاستثمارات عبر الحدود، وهذه منظمات مؤثرة عالمياً مثل: البنك الدولي صندوق النقد الدولي ووكالات متخصصة للأمم المتحدة تؤثر بدرجة أو بأخرى في اقتصاديات وعملات الدول ومستوى وظروف معيشة الناس عبر العالم".

مظاهر العولمة:

1- تحول مفاهيم الاقتصاد ورأس المال:

وقد اقترنت العولمة بظواهر متعددة استجدت على الساحة العالمية، أو ربما كانت موجودة من قبل، ولكن زادت من درجة ظهورها، وهذه الظواهر قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو اتصالية أو غيرها، ولاشك أنّ أبرز هذه الظواهر الاقتصادية التي أهمها:

تحول الاقتصاد من الحالة العينية (الأنشطة التقليدية كتبادل السلع عينياً بالبيع والشراء) إلى الاقتصاد الرمزي الذي يستخدم الرموز والنبضات الإلكترونية من خلال الحواسب الإلكترونية والأجهزة الإتصالية، وما ينتج عن ذلك من زيادة حجم التجارة الإلكترونية والتبادل الإلكتروني للبيانات في قطاع التجارة والنقل والمال والإئتمان وغيرها.

تحول رأس المال من وظائفه التقليدية كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق (تجارة النقود)؛ حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد عن 100 تريليون دولار (100 ألف مليار) يضمها ما يقرب 800 صندوق استثمار, ويتم التعامل يومياً في ما يقرب من 1500 مليار $، أي أكثر من مرتين ونصف قدر الناتج القومي العربي دون رابط أو ضابط وهو ما أدى إلى زيادة درجة الاضطراب والفوضى في الأسواق المالية، وأعطى لرأس المال قوة لرفض شروطه على الدول للحصول على أقصى ما يمكن من امتيازات له. وقد أدى هذا كله إلى زيادة التضخم نتيجة لزيادة قيمة النقود.

تعمق الإعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وتعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة وسهولة تحرك السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية، خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية والعقبات التي تعترض هذا الانسياب بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت نشاطها في بداية عام 1995م وهو ما يشاهد الآن بعد توحد بورصة لندن وفرانكفورت اللتين تتعاملان في حوالي 4 آلاف مليار $ كذلك توحد بورصات أوروبية أخرى، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء سوق مالية عالمية موحدة تضم معظم أو جميع البورصات العالمية، وتعمل لمدة 24ساعة ليمكن المتاجرة في أسهم الشركات الدولية من أي مكان في العالم.

وقد ترتب عن إزالة الحواجز والعوائق بين الأسواق أن أصبحت المنافسة هي العامل الأقوى في تحديد نوع السلع التي تنتجها الدولة وبالتالي فإن كثيراً من الدول قد تخلت عن إنتاج وتصدير بعض سلعها؛ لعدم قدرتها على المنافسة مثل صناعة النسيج في مصر التي انهارت أمام منافسة دول جنوب شرق آسيا وأصبحت تلك الدول تحصل على حاجتها من دول أخرى لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع وهو ما ينطبق أيضا على رؤوس الأموال التي أصبحت مركزة في بعض

الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعلى الدول التي تحتاج إلى تلك الأموال أن تحصل عليها من الدول المتقدمة.

2- دور أكبر المنظمات العالمية:

زيادة الإنفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال تطبيق سياسات الإصلاح والتكييف الاقتصادي والخصخصة وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية مع متطلبات العولمة (مثلما حدث في مصر، ويحدث الآن في دول الخليج فضلاً عن باقي دول العالم).

زيادة دور وأهمية المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة العالمية للتجارة واليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.

التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والثقافية مثل تكتل الأسيان والإتحاد الأوروبي وغيرها والزيادة الملحوظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد أن بدأ دور الدولة في إدارة الاقتصاد في التناقض.

3- تفاقم المديونية وتزايد الشركات المتعددة الجنسيات:

استشراء ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات مع سيطرتها على الإستثمار والإنتاج والتجارة الدولية والخبرة التكنولوجية مثل شركة IBM ومايكروسوفت وغيرها خاصة بعد أن ساوت منظمة التجارة العالمية بين هذه الشركات والشركات الوطنية في المعاملة.

تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث والدول الفقيرة مع عدم قدرتها على السداد وما تزامن مع ذلك مع زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات وتكاليف نقل التكنولوجيا وأجور العمالة والخبرات الأجنبية

والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها.

ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية (هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المادة الخام إلى سلع مصنعة يمكن الاستفادة منها كصناعات الصلب والبيروكيماويات والتسليح وغيرها) التي لا تحقق ميزة نسبية مثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة وذات هامش الربح المنخفض مثل صناعات الصلب والبتروكيماويات والتسليح بينما ركزت الدول المتقدمة على الصناعات عالية التقنية كصناعة الحاسبات والبرامج وأجهزة الاتصالات والصناعات الالكترونية ذات الربحية العالية والعمالة الأقل.

4- تبديد الفوائض بدلا من تعبئتها:

تغير شكل وطبيعة التنمية فبعد أن كانت التنمية تعتمد أساساً على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي (الادخار) تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات وأصبحت التنمية هي تنمية الفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايدة تحت ضغط الآلة الإعلانية الجبارة التي أدت إلى عجز مزمن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي فقط أي تحولها إلى تنمية وحيدة الاتجاه تهمل الاتجاه الإجتماعي والثقافي مع اعتماد نظام السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف بلاد العالم. حتى الطبقات عالية الدخل في الدول النامية التي من المفترض أن تكون نسبة ميلها (نسبة الإنفاق على الإستهلاك من الدخل الكلي) قليلة وأصبحت تلك الفئات المسرفة التي تبدد دخولها على الاستهلاك الترفيهي وبالتالي فإن ميلها الإستهلاكي أصبح مرتفعاً وقد ساعد على ذلك قدرة الاقتصاديات المتقدمة على إنتاج سلع

جديدة والتنوع في السلع القديمة مثل ابتكار طرازات جديدة من السيارات والسلع المعمرة وغيرها.

تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج في العصر الحديث بسبب تطور الإنتاج وهو ما يسمى بالتحلل من المادة وإحلال الطاقة الذهنية والعملية (الفكر) محل جزء من المادة الأولية مما أدى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي في الهيكل الإنتاجي في الدول المتقدمة الصناعية وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات وقد زادت الأهمية النسبية لنشاط الخدمات داخل النشاط الصناعي ذاته بحيث أصبحت تمثل أكثر من 60% من الناتج الصناعي، لتنامي الصناعات عالية التقنية، وظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والمشتقات المالية استقطبت المهارات العالية وما ترتب عن ذلك من زيادة عملية التفاوت في الأجور، وبالتالي توزيع الدخل القومي توزيعا غير عادل سواء على مستوى أفراد الدولة الواحدة أو بين الدول.

5- زيادة الفوارق بين الطبقات والبطالة:

-تعمق الثنائية الإجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت هذه الفوارق مادية وتكنولوجية بسبب استحواذ الطبقات مرتفعة الدخل على الإنجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناؤها كالإنترنت والتليفون المحمول والحاسبات الإلكترونية وغيرها، ويؤدي هذا في المستقبل إلى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

-زيادة وانتشار البطالة في المجتمعات وخاصة في الدول النامية بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف وزيادة مستوى الجودة فلا مكان للمنافسة في السوق العالمية الموحدة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

-إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كسيادة مفهوم الميزة التنافسية وحلوله محل الميزة النسبية بعد توحد الأسواق الدولية وسقوط الحواجز بينها وكذلك سقوط مفهوم التساقط الذي تبناه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمدة طويلة حيث إن الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر وتبدد فوائضها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها الجميع، وهو ما أدى إلى تناقض معدلات النمو في هذه الدول بسبب الاستثمارات وزيادة عجز الموازين التجارية وموازين المدفوعات.

وتعني الميزة التنافسية للدولة قدرتها على إنتاج سلع وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لها المزايا التي تساعدها على إنتاج هذه السلع مثل الظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية وذلك نتيجة تفوقها التكنولوجي حيث يمكن لها استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها بدرجة عالية من الجودة وبتكلفة أقل لتنافس في السوق العالمي مثلما يحدث في اليابان وسنغافورة ودول جنوب شرق آسيا، وقد ساعد على ذلك تناقص قيمة المادة في السلع وزيادة القيمة الفكرية والذهنية نتيجة استخدام الحاسب وأجهزة الاتصالات.

أما الميزة النسبية، فهي تعني توفر مزايا للدولة تساعدها على إنتاج سلع معينة كالظروف الطبيعية والمناخية والمواد الأولية أو القوى العاملة الرخيصة، إلا أن هذه المزايا قد لا تساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية؛ ربما لانخفاض الجودة أو لارتفاع التكلفة بسبب غياب التكنولوجيا.

اتجاه منظمات الأعمال والشركات إلى الإندماج؛ لتكوين كيانات إنتاجية وتصنيعية هائلة، الغرض منها توفير العمالة وتقليل تكاليف الإنتاج والحصول على مزايا جديدة كفتح أسواق جديدة أو التوسع في الأسواق الحالية، وهو ما نشاهده الآن من اندماجات الشركات الكبرى مع بعضها، حيث دخلنا فيما يسمى بعصر "الديناصورات الإنتاجية" الهائلة والأمثلة على ذلك كثيرة في مجالات البترول والتكنولوجيا والمعلومات والمصارف، وينتج عن ذلك بالتأكيد

تطوير كبير في علم الإدارة والرقابة والسيطرة للتوصل إلى مهارات إدارية وتنظيمية وصيغ جديدة من الأشكال التنظيمية التي تناسب هذه الكيانات الكبيرة.

خصائص العولمة الاقتصادية:[1]

1- تدفق التبادلات التجارية كمحرك للنمو الاقتصادي:

التبادلات التجارية: تمكن الخاصية الرئيسية للعولمة الاقتصادية أساساً في الزيادة السريعة والمتزايدة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج والمداخيل (إجمالي الناتج الداخلي الخام).

فعلى سبيل المثال فإن حصة الخدمات (المواصلات، التأمينات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، السياحة، حقوق التأليف...) من التأليف ذات التكاثر وإن التكاثر المسترسل والمستمر بشكل واضح، إذ تمثل هذا الأخير اليوم 5/1 التبادلات هذا من جهة تتزايد حصة المنتوجات المانفاكتورية كذلك على حساب المنتوجات القاعدية الموجهة أساساً للتحويل في القطاع الصناعي، إذ انتقلت نسبة الخدمات من 56% سنة 1982 إلى 73% سنة 1992م من جهة أخرى.

هيمنة الشمال: تحقق الدول المتطورة أكثر من ¾ التجارة العالمية، وعلى العموم فإن مساهمة الدول السائرة في طريق النمو لهذا القرن تشهد تزايداً ملحوظاً منذ بداية التسعينات في مجال التجارة العالمية.

2- انفجار وتدفق التبادلات المالية والاستثمارات في الخارج:

إلغاء التنظيمات: تميزت العولمة بتسريع المتبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الخارج إن مصدر هذه الحركة يعود جزئيا إلى تعميم الانزلاقات وعدم التحكم فيها خلال الثمانينات، ومما سهل من هذه المهمة وجود الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى توزيع الإعلام والتحويلات الفورية

(1) www.aljazeera.net/in- depth international.com

عرفت كل نشاطات البورصة والبنوك الداخلية وكذا الحركات لرأسمال تحررا مطلقا.

فعلى سبيل المثال إن التزايد المالي في الأسواق المصرفية ما بين 1988-80 تضاعفت بحوالي 8.5 مرة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وتدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج ب3.5مرات، وكذا التدفق التجاري والناتج الداخلي الخام ب 1.9 مرة، وهكذا فإن الاستثمارات المباشرة في الخارج زادت سرعتها بثلاث مرات عن المبادلات التجارية خلال سنوات الثمانينات، وقد بلغ مجمل الزيادة السنوية للإستثمارات حوالي 870 مليار مقابل 290 مليار خلال العشرية السابقة، وبهذا تصبح أهمية وزن القطاع الخدمات (المال/ التوزيع) تعادل وتساوي الاستثمارات الصناعية.

-الدول الصناعية:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تقلصا ملحوظا لحصتها في الاستثمارات في الخارج، ولكن هذه الدولة إلى البلد الرئيسي المستقبل لهذه الاستثمارات بينما كرست حضورها وتواجهها في العالم كل من هولندا وبريطانيا العظمى وألمانيا من جهة أخرى حققت فرنسا واليابان تغلغلاً معتبراً.

-تاريخياً:

ساهمت الدول المتخلفة بقسط ضئيل في هذه الحركة ما دام أنّ تزايد استثمارات تمركز في الدول المصنعة عموماً ولكن انعكس اتجاه الاستثمارات في أواخر الثمانينات إذ أن حصة الدول السائرة في طريق النمو من الاستثمارات في الخارج عرفت تزايداً ملحوظاً، وانتقل من 15% في سنة 1989 ليصل إلى 43% في 1993، ولكن تدفق الاستثمارات في اتجاه الدول المتخلفة تميز جغرافي بارز (جنوب شرق آسيا خصوصاً)، وبسرعة فائقة تبرز وتنفرد خصوصيتها المالية الآسيوية الأخيرة التي شهدتها هذه المنطقة.

-التشجيع على عدم وضع قواعد تنظيمية:

مكنت السيولة المالية للمؤسسات من خلق وانتقال وحداتها الإنتاجية بكل سهولة في البلدان التي تتساهل كثيراً في مجال الأعباء الأجرية والضرائب والقوانين البيئية لذا يمكن للبلدان الصاعدة أن تتسامح في مجال المعايير الإجتماعية والبيئية قصد جذب أكبر عدد من الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية هذه الفرضية يجب أخذها بكل تحفظ، لكن الشيء المؤكد في هذا الشأن هو أنّ الرقابة والصرامة للقواعد والإجراءات القانونية، الاجتماعية والبيئية وخاصة مرونة في العقوبات، كل هذا جعلها عوامل جذب أو إغراء رأسمال المتأني من المؤسسات التي يهمها الربح فقط.

3- الدور الضروري لقوة الشركات المتعددة الجنسيات:

إن الظواهر التي وصفناها سابقا، كانت الشركات المتعددة الجنسيات وراء تفعيلها أو المساهمة فيها إذ تزامن هذا التزايد في الشركات وبالتوازي مع هذه الحركة العالمية والتي عادت عليها بأرباح ومنافع هائلة.

منافع تحت الرقابة:

تمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية (البترول، السيارات، التكنولوجية، العالمية، البنوك) ولكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة معتبرة من الفروع في الخارج كامتداد وتوابع لها في الدول النامية وتتضمن تلك الشركات العظمى كل المبادلات وتحقق 70% من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها.

وتقدم هذه الشركات أداة تسيير، ومهارات جيدة في مجال التحكم التكنولوجي، وإيجاد منفذ للتغلغل في الأسواق العالمية ولكن يمكن أن تعتمد على أن الأسواق المحلية، لذا فهي تستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل.

-القدرة التنافسية:

وتؤهل هذه الخصائص للشركات المتعددة الجنسيات، لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية أو الجنوبية، وفي هذا الإطار تستطيع هذه الشركات اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشكل كبير في السياسات العمومية وبخاصة البيئة، وهذا ما يفسر المشاركة الفعالة للشركات الكبرى في اللقاءات والمفاوضات الدولية حول البيئة والتنمية، وكذا المناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإداري والمهيأة خصيصاً لهذه الشركات.

-تطبيق أحداث أساليب الإدارة ويتم توظيف الكفاءات وتستخدم وسائل الإتصال (الكمبيوتر، الانترنت) واتخاذ القرار المناسب في الوقت وأحكام الرقابة على النشاطات الاقتصادية في العالم، فالعولمة أساسها اقتصادي بالدرجة الأولى لأنها أكثر وضوحاً في أرض الواقع وأصبحت النظم الاقتصادية متقاربة ومتداخلة تحكمه أسس مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية.

أما الأسواق التجارية والمالية فأصبحت خارجة عن تحكم دول العالم وأصبحت الشركات الكبرى تدير عمليات الاستثمار والإنتاج وبهذا أصبحت حركة رأس المال والاستثمار والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليست على الصعيد المحلي.

نتيجة لذلك عرف النظام الاقتصادي العالمي خلال التسعينات ظهور عدة معالم منها:

- تداخل الاقتصاد العالمي
- التسارع نحو الاقتصاد الحر
- الخصخصة والاندماج في النظام الرأسمالي
- تحول المعرفة والمعلومة إلى سلعة استراتيجية وأصبح التركيز على الخدمات بدلا من الصناعة.
- ظهور تكتلات تجارية رئيسية تتمحور حولها الاقتصاد العالمي؛

- ظهور دول منطقة جنوب شرق آسيا كطرف مهم في الاقتصاد العالمي.

4- البعد المالي للعولمة (العولمة المالية): [1]

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية إلاّ أنّ عقد التسعينات أبرز ميلاد ما يمكن أن نسميه العولمة المالية، التي يرى البعض أنها أبرز تجليات ظاهرة العولمة، حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين.

وقد حظيت الأبعاد المختلفة للعولمة بالكثير من الدراسة والتحليل، غير أنّ البعد المالي بقي منقوصاً – إن لم نقل مهملا – من التشخيص والبحث.

وقد شهد العالم أخيرا مثل الأزمات المالية الخانة التي تعرضت لها المكسيك (1995-94) ودول جنوب شرق آسيا (1997) والتي كانت نموذجا يتحدى به والبرازيل (1998)؛ وروسيا (1999) وميلاد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وما نتج عن ذلك من تأثيرات على الاقتصاد العالمي ألقت بضلالها على اهتمامات الباحثين والجامعين.

إن ظاهرة العولمة المالية تعكس من زيادة حركية في تنقل رؤوس الأموال قد تحمل معها مخاطر عديدة وهزات مدمرة، كما أنها قد تجلت معها فوائد ومزايا – إن أحسن التصرف فيها – تعود بالنفع على الاقتصاد العالمي بشكل عام والدول النامية بشكل خاص ،لأن نمو هذه الأخيرة أصبح مشروطا ضروريا لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي ولتضييق الهوة بين أطرافه.

لهذا فإن الإلمام بمدى نجاعة العولمة للبلاد النامية ومخاطرها يستوجب الوقوف عند العوامل المسببة لتعاظم هذه الظاهرة.

---

(1) www.aljazeera.net/in- depth international.com

1- **العوامل المفسرة للعولمة المالية:**

ويمكن إيجاز هذه العوامل في النقاط التالية بغض النظر على الترتيب:

-صعوبة الرأسمالية المالية:

ونعني بها الأهمية المتزايدة لرأس المال التي يتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العالمي تحركه مؤشرات ورموز البورصات العالمية (داوجونز، ناسدك، نيكاي داكس، الكيك 40) والتي تؤدي إلى نقل الثورة العينية من يد مستثمر إلى آخر دون أي عوائق سواء داخل البلد الواحد أو عبر الحدود الجغرافية.

-الأموال:

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة عن الفوائض الادخارية غير المستثمرة فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي، لتدر مردوداً أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

-ظهور الأدوات المالية:

تكرست العولمة المالية بنمو الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات والخيارات والمستقبليات، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تداول في الأسواق المالية، وهي الأسهم والسندات.

-التقدم التكنولوجي:

يتكامل هذا العامل مع سابقة في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي نشهده اليوم، في ربط الأسواق المالية العالمية مما يسمح للمستثمرين بالفعل وردّ الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة آنية وفورية.

-أثر سياسات الانفتاح المالي:

ارتبطت زيادة التدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي.

2- العولمة المالية – المزايا والمخاطر:

أ-المزايا:

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

بالنسبة للدول النامية:

يمكن الانفتاح المالي الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد فجوة في الموارد المحلية أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار الحافظة المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

تؤدي إجراءات تحرير النظام المصرفي والمالي إلى خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجية.

بالنسبة للدول المتقدمة:

تسمح العولمة المالية للبلاد المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في الغالب الدول الصناعية الكبرى) بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، وتوفر ضمانات لأصحاب هذه الأموال وتنويعا ضد المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.

ب-المخاطـر:

لقد أثبتت تجارب عقد التسعينات أن العولمة المالية بالنسبة للدول الناميـة كثـيراً مـا أدت إلى حـدوث أزمـات وصـدمات ماليـة مكلفـة (المكسـيك والنمـور الآسـيوية والبرازيل وروسيا...) ويمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

المخاطر الناجمة عن التقلبـات الفجائيـة للإسـتثمارات الأجنبيـة (خصوصـاً قصـيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية).

- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة.
- مخاطر هروب الأموال الوطنية.
- مخاطر دخول الأموال القذرة (غسل الأموال).
- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.

ولا يختلف كثيرا دور الاستثمارات الأجنبية الخاصة في تنمية البلدان الأقل نمواً عـن تحرير التجارة، فهذه الاستثمارات تأتي لخدمة التجارة الخارجية وبدافع تحقيق الـربح الوفير والسريع، فهي بالتالي تعمل على تقديم التقسيم الدولي القائم ولا تغييره لصالح الدول النامية، إذ أنّ رأي أنصار منظمة التجارة العالميـة والمؤسسـات الدوليـة الأخـرى بـأن تحريـر التجـارة والاسـتثمارات الأجنبيـة يسـهم بشـكل فعـال في تحقيـق الـنم الاقتصادي للدول تعترضه تحفظات، فكثيراً ما يكون النمو والأداء للاقتصـاد هـو الـذي يجلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وليس العكس، حيث أن هذه الاسـتثمارات شـأنها شأن القروض الخارجية الممنوحـة مـن طـرف المؤسسـات الماليـة الدوليـة، تـذهب إلى الدبلابول التي نجحت بالفعـل في رفـع معـدلات نموهـا مـما تـذهب إلى الـدول التـي تحتاج إلى هذه الأموال لرفع معدل نموها كما يشهد بـذلك توزيـع هـذه الاسـتثمارات بين مناطق العالم.

ففي عقد التسعينات مثلا اتجهت الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان) وبلغت أكثر من 15% كمتوسط.

وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح عشر دول ناشئة أو صاعدة وهي (الأرجنتين، البرازيل، تشيلي الصين إندونيسيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا والمكسيك وتايلاند) حيث تستحوذ هذه الدول ثلاثة أرباع مجمل تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية وهذا التوزيع ينفد فرضية التوزيع الأمثل والعادل لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

وإذا نظرنا إلى تركيبة هذه الأموال فإننا نلاحظ المكانة الكبرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتزايد المطرد للاستثمار في الحافظة المالية عدى حساب القروض التجارية الأخرى وهو ما يعكس رغبة الدول المستقطبة لهذه الموال في مثل النوعين الأولين لكونهما يخلقان فرصا جديدة للتمويل والتشغيل دون إثقال الديون الخارجية للدول.

أمام هذه الوضعية ما هي الإجراءات اللازمة للاستفادة من حرية التجارة والاستثمارات الأجنبية؟

3- الإجراءات اللازمة للاستفادة من الوضع الاقتصادي الدولي:

لا توجد الدول النامية في منزلة واحدة من التقدم والتنمية، وبسبب عدم وجود حلول شاملة فإن المشاكل الداخلية التي على هذه الدول أن تتخطاها لجني ثمار سياسات الانفتاح والتحرير التجاري وجلب الاستثمارات الأجنبية، قد تختلف من بلد لآخر، ولضمان ذلك لابد من تحقق جملة من الأهداف نذكر منها:

أ-استقرار السياسات الاقتصادية الكلية:

يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضروريا للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد في عقد التسعينات اتجهت

الحصة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى وبلغت أكثر من 75 كمتوسط.

وإن كانت الدول النامية قد أفلحت في زيادة حصتها من الاستثمارات فإن ذلك كان لصالح 10 دول ناشئة أو صاعدة، يكمن مفتاح قيام اقتصاد سوق أكثر حيوية في الدول النامية في نوعية التصرف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء.

ب-الاقتصاديين المحليين والأجانب في هذا التسيير:

ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجابا في هذا الأداء في النقاط التالية:

- إطار مؤسساتي وقانوني يشجع تطور اقتصاد قائم على مؤسسات أكثر فعالية.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.

ج-تدعيم القطاع المالي:

أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب التي استفادت من الاستثمارات، وحققت آداءاً اقتصاديا أفضل كما برهنت هذه التجارب على أنّ نجاح الإصلاحات الهيكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية، ترتبط بسلامة القطاع المالي والبنكي نظراً لأهمية القطاع المالي والبنكي وأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود.

ومن المنتظر أن تكون مسألة تحرير وهيكلة الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، نظراً لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجهه بعد أزمة نهاية التسعينات.

د-تنمية المصادر البشرية:

إن مسيرة التنمية في الدول الأقل نمواً أسيرة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمغرافي لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وهذا الأمر يتطلب تحقيقه تطوير كفاءات القادرة على توليد التقانة الأكثر ملائمة من خلال التركيز على التعليم والبحث العلمي والتطوير.

هـ-إصلاحات سياسية:

إن نجاح السياسات في البلدان النامية مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسات المصيرية، وفي ظل التحولات اتجهت مجموعة كبيرة من البلدان لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة العولمة وإثبات وجود في منظومة الاقتصاد العالمي بعد تزايد عدد الموقعين على الجات التي أصبحت OMC، منها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا والمجموعة الاقتصادية الإفريقية.

قانون الاقتصاد الدولي:

اتفاقية الجات وتحولها إلي منظمة التجارة العالمية:

كانت المفاوضات التجارية بين المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان يوم 15 ديسمبر 1963 م، قد اشتملت على عدد كبير من القضايا الخلافية، إلا أنها حققت اتفاقا حول الكثير من القضايا الأخرى لذلك جاء إعلان نجاح الدورة لتثير العديد من التساؤلات ؟

فما أهمية تلك الدورة بالنسبة للاقتصاد العالمي والبلاد النامية على وجه الخصوص ؟

وبصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق من الاتفاقية فإن البلاد النامية تشعر بنوع من القلق أمام إدراج موضوع الخدمات والملكية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية.

في دورتي الأورجواي **بـ**هافانا **و**المغرب. ولإعطاء المزيد على ذلك سنتعرض إلى هذه الاتفاقية وتحولها إلى منظمة دولية في التالي:

1- نشأة الجات.

2- الإطار العام لاتفاقية الجات.

3- الدول النامية والجات.

4- جولات مفاوضات الجات.

نشأة الجات التاريخية:

كان مطلع سنة 1946 م نقطة البداية لنشأة اتفاقية الجات حيث المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، وفي عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر من عام 1946 م، أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف في شهر أفريل إلى أكتوبر من عام 1947 م

وانتهت إلى إعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة.

ولقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف باتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أبرمت في 1947 م وبدأ العمل بها ابتداء من يناير عام 1948 م، وكان عدد الدول التي وقفت عليها في البداية 23 دولة من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنجلترا، هذه الاتفاقية التي حل محلها الآن "منظمة التجارة الدولية".

وقد مرّت هذه الاتفاقية بعد جولات منها:

1- ميثاق هافانا:

لإزالة ويلات الحرب العالمية الثانية وما خلفته من خراب في معظم دول العالم عمدت الدول الرأسمالية عقب الحرب مباشرة إلى بداية بناء عالم جديد، هذا العالم يهتم بتعمير الدول وتنشيط الأداء الاقتصادي العالمي، وقد تمخضت هذه الجهود عن مولد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أما بالنسبة للتجارة العالمية، فقد اقترحت الدول الرأسمالية عقد مؤتمر دولي للتجارة وانعقد في هافانا في الفترة من 21 نوفمبر إلى 24 مارس 1948 م وقد سبقته سلسلة من اللقاءات للإعداد له، وما هو جدير بالإشارة إليه أن ميثاق هافانا الذي اشتركت 55 دولة ولم يحضره الاتحاد السوفياتي آنذاك فقد أبرز اتجاهات السياسات التجارية للدول الأعضاء حيث تميزت المساواة في المعاملة الجمركية والتركي على تخفيضها سنويا عن طريق المفاوضات، وسمح هذا الوضع بإنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، وأن يكون هذا الميثاق الإطار العالمي الثالث المعين بالتجارة، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وجدير بالذكر أن ميثاق هافانا قد استثنى في مواده بعض الدول الأعضاء من تخفيض القيود الجمركية في حالات ثلاث، هذه الحالات هي:

- المنتجات الزراعية.
- إنشاء صناعات جديدة.
- عجز ميزان المدفوعات.

وتعزب هذه الاستثناءات إلى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الحين والمبرر هو المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية وتقديرا منها لعدم تفاقم هذه المشاكل الاقتصادية إذا ما أجبرت هذه الدول على تخفيضات جمركية تعارض خطط التنمية فيها.

كذلك أعطى ميثاق هافانا عناية بزيادة المنح والإعلانات التي تمنحها الدول الغنية لقطاعات الإنتاج منها، كما أجاز للدول الأعضاء مكافحة الإغراق بفرض رسوم جمركية إذا لحق الإغراق بصناعة محلية أو أثّر على صناعة ناشئة ولما كان العالم النامي في ذلك الوقت تتنازعه كل من الكتلة من الاشتراكية وكتلة الدول الرأسمالية، فقد قرر ميثاق هافانا عدم وضع الحواجز من طرف الدول المتقدمة على صادراتها، وأوصى بتثبيت أسعار الصادرات من السلع الأساسية للدول النامية.

وهكذا قدّم ميثاق هافانا منهجيا طموحا في صالح الدول النامية عن طريق انتهاج الدول الغنية لسياسات تجارية تخدم مصالح جميع دول العالم، ومن ثمّ فقد عدلت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء به من أحكام، ومن هنا كانت الاتفاقية العامة للتعريفات التجارية تمثل جزءا فقط من ميثاق هافانا، أما الأجزاء الأخرى فهي التي اصطدمت باعتراض الكونغرس الأمريكي ومن ذلك تثبيت أسعار المواد الأولية ومنع الممارسات الاحتكارية في التجارة الدولية وتنظيم انتقال التكنولوجيا وتأمين وتمويل الصادرات وقد دخلت هذه المسائل فيما بعد في

اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يسمى اختصارا الانتكاد الذي أنشأ سنة 1964 م.

الإطار العام لاتفاقية الجات:

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" والتي تتضمن نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف تقع في 35 مادة أضيفت لها في عام 1965 م ثلاثة مواد لتلبية مطالب الدول النامية على ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

- تحرير التجارة.
- عدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية.
- الحماية من خلال التعريفة الجمركية.

وهكذا فإن الغرض الأساسي من إنشاء الجات هو توسيع التجارة الدولية وتمكين الدولة العضو من النفوذ إلى أسواق باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية وما يتحقق التوازن بين الحماية المناسبة للمنتجات الوطنية وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية، ولتحقيق هذا الهدف يلتزم الأعضاء بنوعين من الالتزامات:

الأول: التزامات عامة بالمبادئ العامة للاتفاقية والتي تطبق على كافة الأعضاء عدا بعض المرونة الممنوحة للدول الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية والشفافية.

الثاني: التزامات محددة ويقصد بها قيام الدولة بتثبيت (ربط) كل أو بعض بنود تعريفتها الجمركية إلى حدود مقبولة من باقي الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية بحيث لا يتم تغيير هذا المستوى المربوط من التعريفة الجمركية إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى وتعويض المتضررين منهم نتيجة التغيير وذلك وفقا لنصوص الاتفاقية، وهذه الاتفاقية تختلف من دولة لأخرى وترفق ببروتوكول انضمام كل دولة إلى الاتفاقية.

الدول النامية والاتفاقية:

لم تكن تلك المبادئ التي تحكم نظام الجات متفقة والمبادئ الأساسية التي قامت عليها استراتيجيات الدول المتخلفة للتنمية، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الخاصة، ومن ثم انصرفت الدول النامية إلى إنشاء منظمة أخرى أكثر استجابة لمتطلبات التنمية بهدف تنظيم التجارة الدولية على أساس ومبادئ مختلفة تماما عن تلك التي قامت عليها الجات وأدى ذلك إلى إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف "بالانتكاد".

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانتكاد":

تأسس هذا المؤتمر باعتباره جهازا داعا من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20/ 12/ 1964 م على أساس توجيهات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف عام 1964 م بهدف تنظيم التجارة الدولية على أساس مختلف تماما عن تلك التي قام عليها الجات، وقد جاء الانتكاد انتكاسا لاستراتيجيات التنمية التي سادت خلال الستينات كرد فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال.

وهكذا لم يعلق هذا المؤتمر أهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للبلاد النامية ولم يبدأ التميز وطالب بوجوب قيام النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها.

ويضم المؤتمر كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك التي لا تنتمي إليها ولكنها عضو الواحدة أو أكثر من الوكالات المتخصصة ظل يعقد دورته كل أربع سنوات من تاريخ انعقاده الأول في جنيف عام 1964 م والملاحظ حتى الآن أن موقف الدول الصناعية المتقدمة منه لا يزال جامدا فضلا عن قصوره لأسباب عديدة من أهمها:

-تعتبر نتائج المؤتمر من قبل التوصيات، فلا تأخذ شكل الالتزام للدول الأعضاء فيه.

-موقف مجموعة الدول المتقدمة المتشدد لعدم زعزعة منظمة الجات في توليها مهام تنظيم التبادل التجاري الدولي.

-عدم موافقة الدول الاشتراكية وقت ذاك على بعض مشاكل التجارة في مجموعة الدول النامية بحجة عدم اتفاق الأحكام التي تنظم سوقها مع آليات السوق الرأسمالية.

تعديل الاتفاقية:

أمام الظروف السالفة الذكر والتطورات الحاصلة في التبادلات الدولية لم يكن لاتفاقية الجات حفرا من تعديل الاتفاقية الأصلية، وتم إضافة ما يعرف بالقسم الرابع الذي أصبح نافذ المفعول منذ عام 1966 م.

وبعد إضافة هذا القسم أصبح المظهر العام للجات متعاطفا مع الدول النامية وقد نص هذا القسم صراحة أن البلاد النامية تتمتع من قبل الاتفاقية معاملة خاصة وتفضيلية.

وقد شهدت الفترة التي أعقبت 1966 م انضمام عدد كبير من البلاد النامية إلى الجات بعد ما أصبحت الاتفاقية توفر لها نوعا من الحماية فضلا عن المعاملة التفضيلية التي تتيحها عملية التنمية.

ويشمل القسم الجديد ثلاثة مواد هي: 36، 37، 38. وأهم ما يخدم البلاد النامية ما جاء في المادة 37 ومنها:

التزام الدول المتقدمة:

1-إعطاء الأولوية لتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية على السلع التي تتضمن أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية سواء كانت مواد أولية أو مصنعة.

2-الامتناع عن فرض رسوم أو زيادة عبء الرسوم والحواجز القائمة على منتجات الدول النامية أطراف الاتفاقية.

3-الامتناع عن فرض إجراءات مالية جديدة، وعند تعديل السياسة المالية تعطى الأولية لتخفيض الإجراءات المالية أو تخفيفها حتى لا تعيق تجارة منتجات الدول النامية.

التزام الدول النامية الأخرى:

تلتزم الدول النامية خارج الاتفاقية بالالتزامات المنصوص عليها في القسم الرابع لمصلحة الدول النامية، مادامت تتفق مع نموها في الحاضر والمستقبل وحاجتها المالية والتجارية.

جولات مفاوضات الجات:

كان الهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية، وقد بذلت خلال السنوات الأولى من إنشائها مجهودات شتى لتحقيق هذا الغرض وانصب الاهتمام في البداية على تخفيض الرسوم الجمركية أو تثبيتها على الأقل، لذلك أجريت عدة جولات للمفاوضات بين الأطراف المتعاقدة في نطاق الجات للتوصل إلى تحقيق هذا الغرض.

فخلال الفترة 1947 – 1967 م تم عقد سبع دورات للمفاوضات التجارية مع الدول الأعضاء وأتبعت بالدورة الثامنة في أورجواي، وقد تمخض عن كل دورة من الدورات تخفيض الحواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية وكان من أهم هذه الدورات دورة "كيندي" في النصف الأول من عقد الستينات وهي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية بما يعادل 50 % في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة، وجاءت بعدها دورة "طوكيو" التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل 30 % في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سنة 1947 م.

ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أورجواي، فإن عملية التحرير ظلت قاصرة في ثلاث مجالات أساسية هي:

المجال الأول: يتضمن التجارة الدولية بين الدول النامية من ناحية الدول الصناعية ذلك أن تحرير انصب على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلدان الصناعية، ولم تحظى السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلدان النامية والصناعية بنفس الأهمية.

وهكذا ظلت الرسوم الجمركية في البلدان الصناعية مرتفعة على صادرات الدول النامية، فباستثناء عمليات التفضيل التي خطيت بها صادرات الدول النامية

في عقد السبعينات، إلا أن القيود غير التعريفية بقيت عقبة في وجه صادرات عدد كبير من السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

المجال الثاني: يتعلق هذا المجال بسلعة المنتوجات منذ عام 1962 م أخرجت هذه السلعة تماما من نظام الجات وأخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي اتفاقية المنتوجات التي اقتصرت في البداية على المنتوجات القطنية، واتسعت منذ عام 1974 م لكي كل المنتوجات والملايين من القطن أو غيره من الألياف الطبيعية أو المصنعة. وهكذا حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في أهم صناعة تتمتع بها بميزات تنافسية. وبقي الحال هكذا إلى دورة الأورجواي التي أسفرت عن اتفاق في هذا المجال.

المجال الثالث: يتعلق الأمر هنا بعلاج مشكلة القيود التعريفية وغير التعريفية التي تعيق التجارة الدولية في السلع الزراعية. فعلى الرغم من أن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تشكل كل من السلع الزراعية والسلع الصناعية، فقد بقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت دورة أورجواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية.

غير أن التراجع الكبير الذي طرأ على عملية تحرير التجارة وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الاضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ عقد السبعينات والتي بلغت دورتها في النصف الأول من عقد الثمانينات.

دورة أورجواي فى المفاوضات المتعددة الأطراف:

منـذ أوائـل عقـد السـبعينات دخـل الاقتصـاد العـالمي مرحلـة مـن الاضـطرابات الشديدة، وكان لذلك آثار بارزة نذكر منها:

1-انهيار نظام بريتـون وودز لأسـعار الصرف الثابتـة والأخـذ بنظـام أسـعار الصرف العائمة، وقد اقـترن ذلـك بارتفـاع شـديد في أسـعار الطاقـة وتقلبـات حـادة في أسـعار العملات الرئيسية وبصفة خاصة الدولار، وليّن والمارك.

2-انتشـار موجـة الكسـاد التضـخمي في معظـم الـدول الصـناعية والناميـة وبـروز مشـكلة المديونيـة الخارجيـة عـام 1982 م مـع ظهـور اخـتلالات شـديدة في مـوازين المدفوعات، الشيء الذي أحدث نكسة شديدة المفعول في النظام التجاري العالمي.

3-تراجع القـدرة التنافسـية للولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى الصـعيد الـدولي في مختلف مجالات التصنيع، حيـث شـهد عقـد السـبعينات والثمانينـات تعـاظم مكانـة اليابان في المجال الاقتصادي وتراجع الولايات المتحدة، وتفوق الإنتاج الصناعي حتى في الأسواق الأمريكية، وزاد من مشاكل الاقتصاد الأمريكي ظهور ما يعرف بالنمور الأربعة وهي: كوريا الجنوبية، هونكونغ، تايوان سنغافورة.

حيث أصـبحت تـزاحم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في أسـواقها الدوليـة وسـوقها الوطنية، بينما ظلت أسواق هذه البلدان مغلقة أمام المنتوجـات الأمريكيـة. ويصـدق هذا الكلام أيضا على دول المجموعة الأوربية من حيث تراجع قـدرتها التنافسـية أمـام منتوجات اليابان والنمور الأربعة.

4-تصاعد درجة الحمايـة التجاريـة في الـبلاد الصـناعية واسـتحداث أدوات حمايـة جديدة ضد صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا وبعض البلـدان الناميـة الأخـرى وتعـرف هذه الإجراءات باسم "الإجراءات الرمادية" ضد منافسة السلع الأجنبية لصالح البلدان الصناعية وهذا باستخدام ثلاثة أنواع هي:

النوع الأول: يعرف بالتقيد الادخاري للصادرات.

النوع الثاني: هو التنوع الاختياري في الواردات.

النوع الثالث: وهو يشمل ترتيبات التسويق المنظم.

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية نجحت في احتواء المنافسة اليابانية وبلاد شرق آسيا عن طريق تلك الإجراءات، إلا أنه بات واضحا أن مثل تلك السياسة لابد أن تفضي إلى حرب تجارية، حيث تنتشر النزعة الحمائية في كل بلاد العالم وهذا وحده يكفي لتهديد النظام التجاري الدولي.

5-عدم قدرة بعض الدول الغنية الاستمرار في دعم بعض الصناعات والأنشطة الاقتصادية، وخاصة الزراعية منها ذات القدرة التنافسية المنخفضة في السوق الدولية، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في موازين المدفوعات لكثير من البلدان.

6-تعاظم أهمية الخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية وفي الهيكل الإنتاجي لعدد كبير من الدول الصناعية.

7-سيادة نظام السوق الحر في الاقتصاد العالمي خاصة بعد انهيار الكتلة الاشتراكية فلم يعد هناك إلا سوق الدول الغنية التي تنتهج الرأسمالية ولا مناص للدول النامية إلا الاندماج.

لكل ما سبق أصبح من غير الممكن الاستمرار في معالم الاقتصاد العالمي القديم الذي بنيت معالمه غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعليه بات من الضروري إعادة النظر في الأداء الاقتصادي عالميا على ضوء المعطيات الجديدة.

المنظمة العالمية للتجارة:

لم تكن اتفاقية الجات في صورتها الأصلية منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح حيث كانت الجات تفتقد للأجهزة الدائمة التي تتميز بها المنظمات الدولية، وكل ما هنالك هو وجود بعض اللجان الحكومية المؤقتة التي تقوم بأداء المهام المحددة وينتهي وجودها بانتهاء مهمتها، قد كان لدورة أورجواي أثر كبير في إنشاء منظمة التجارة العالمية تحت إشراف الجات بعد مدة زمنية معينة.

وتضم المنظمة الجديدة تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات ويعتبر المجلس الوزاري الذي يتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء للمنظمة أعلى مجلس في هيكلها المؤسسي، وينعقد هذا المجلس مدة كل سنتين في دورة للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام الذي يلي المجلس الوزاري في الأهمية.

ويتفرع عن المجلس الوزاري ثلاث لجان هي:

- اللجنة الأولى: لجنة التجارة والتنمية.
- اللجنة الثانية: لجنة ميزان المدفوعات.
- اللجنة الثالثة: لجنة الميزانية والمالية والإدارة.

في حين يتولى المجلس العام للمنظمة إدارة شؤون المنظمة خلال الفترة التي لا ينعقد فيها المؤتمر الوزاري، وهو ذو حق اجتماع بصفة دورية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الإدارية وتتبعه عدة مجالس تختص بالمجالات الثلاثة الرئيسية لعمل المنظمة وهم:

1-مجلس التجارة في السلع: حيث تذوب فيه اتفاقية الجات الحالية بالإضافة إلى ما تمّ التوصل إليه في هذا المجال، خاصة في مجال الزراعة والمنتوجات بالإضافة إلى التعديلات في الموضوعات المؤسسية في اتفاقية الجات 1947 م ويهدف إلى تحسين وتنظيم التجارة في مجال السلع.

2-مجلس التجارة في الخدمات: ويمثل الجهاز التنفيذي لإدارة الاتفاقية الجديدة المتعددة الأطراف للتجارة في الخدمات (الإطار العام) وتنفيذها من خلال الالتزامات الموحدة للدول الأعضاء في الاتفاقية الجديدة.

3-مجلس تجارة الحقوق والملكية الفكرية: وهو الإدارة التنفيذية لاتفاقات الملكية الفكرية التي تم التوصل إليها المفاوضات ومفاوضات جولة أورجواي في هذا المجال الجديد.

4-يضاف إلى المجالس الثلاث السابقة أمانة المنظمة والنظام المتكامل لتسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عند تطبيق الالتزامات وممارسات الحقوق الواردة بها.

وهكذا وبقيام الأركان المؤسسية للاتفاقية تصبح منظمة التجارة العالمية أحد المرتكزات الثلاثة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبهذا تكتمل المؤسسات التي تشرف على الاقتصاد العالمي في المجالات النقدية والمصرفية والمجالات المالية والمجالات التجارية.

وما يمكن قوله، لقد جاءت دورة أورجواي مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث اتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة، لذلك لم يكن ثمة مفر من إنشاء منظمة جديدة يمكن أن تعالج موضوع الخدمات كما تعالج موضوعات السلع، ويمكن أن تتعرض لتحرير القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

الاتفاقية العامة حول تحرير وتجارة الخدمات "جاتز":

لقد تمت هذه الاتفاقية وتحققت تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وبصفة خاصة والدول الأوروبية الصناعية بصفة عامة، كتسوية بين اعتبارات تحرير التجارة العالمية في السلع مقابل تحرير التجارة العالمية في الخدمات وحماية

حقوق الملكية الفكرية التي تسيطر عليها هذه الدول بصفة خاصة ولبناء هذه الاتفاقية تؤكد الدورة على ركيزتين كبيرتين، كل ركيزة تتضمن مجموعة من الالتزامات أهمها:

-المبادئ العامة والقواعد التي ترتب عناصر الالتزام التي تلقي على عاتق الدولة التي تنضم للاتفاقية تخص تلك العوامل التي تؤثر في تجارة الخدمات.

-الالتزامات المحددة للتفاوض في مجال الخدمات وقطاعات إنتاج الخدمة فالاتفاقية تحتوي على بعض الملاحق والتي تراعي خصوصية بعض القطاعات ومذكرات التفاهم، وقد عرفت الخدمات في الاتفاقية بأنها تعني كافة الخدمات ذات الطابع التجاري التي تفقدها جميع القطاعات باستثناء الخدمات المتعلقة بوظائف الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدي[1].

وقد صنفت الخدمات التي تشملها الاتفاقية في أربعة أنواع رئيسية:

1-الخدمات المتفعلة فيما بينها فيما بين الحدود والتي لا تتطلب الانتقال الطبيعي للمنتج (العارض) أو المستهلك.

2-الخدمات التي تباع أو تقدم في إقليم أحد الأعضاء بواسطة وحدة شرعية تقيم ولها وجود في هذا الإقليم أو في إقليم عضوآ خر (الوجود التجاري – الاستثمار المباشر).

3-الخدمات التي تحتاج إلى انتقال المستهلك إلى مكان المنتج.

4-الخدمات التي تحتاج إلى انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعية والخدمات المقدمة أو الأشخاص المستخدمة لدى المنتج الذي هو من مواطني دولة عضو في الاتفاقية.

---

1 -وأهمها: الخدمات المالية (البنوك – التأمين – سوق المال) خدمات النقل (بري – بحري – جوي) الاتصالات السلكية واللاسلكية، الخدمات الاستشارية، المقاولات والاستثناء والتعمير، السياحة بكل أشكالها، الخدمات المهنية والتعليم، الطب، المحاماة، المحاسبة والمراجعة، ...الخ.

أما العوائق التي تعترض هذه الاتفاقية حيث تحول دون حركة الخدمات بالشكل المطلوب، والتي تسعى الاتفاقية إلى إلغائها أو تقليل أثر عوامل الإعاقة.

ومن العوائق الأكثر اتساعا تلك النصوص المتفق عليها في اتفاقية الجات بالنسبة للسلع فبالإضافة إلى التعريفات والحصص تضاف أيضا السياسات المعقدة والمقيدة للاستثمار الأجنبي المباشر والنظم الرقابية المصححة، وعموما فإن اتفاقية الجاتز تعتر الاتفاقية المتعددة الأطراف الأولى التي تعترف بعدم شرعية نظم الرقابة التجارية وإجراءات التمييز التي تؤثر على حرية التجارة أو دخول الخدمات فيما وراء الحدود الوطنية.

ونخلص ف النهاية إلى أهم العوائق التي تعترض حرية التجارة في الخدمات على أساس تجميع هذه العوائق إلى عوائق طبيعية وعوائق صناعية أو إنسانية أو من وضع الحكومات والدول:

-**العوائق الطبيعية:** هذه العوائق تعود إلى طبيعة الخدمات، فأحيانا تكون بعض الخدمات غير قابلة للتخزين، وتحتاج المواجهة المباشرة بين المنتج والمستهلك في نفس المكان لإتمام المعاملة، ويكون صعبا على المستهلك التحقق من جودة الخدمة أو صلاحها، وهذا ما يستدعي علاقة وثيقة بين المنتج والمستهلك، ومن أهم العوائق الطبيعية الفروق الثقافية واللغوية مقارنة مع السلع، فالاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما يعاني من هذا العائق الطبيعي ومطلوب منه أن يتغلب عليه.

-العوائق الصناعية: فهي تنقسم إلى جانبين بحسب ما تثيره في تمييز تجاه الموردين الأجانب، فالعوائق والقيود على التجارة في الخدمات قد تكون مماثلة للعوائق على التجارة في السلع من حيث فرض الضرائب والحصص والتعريفات على المنتجات من السلع الأجنبية.

وهناك عوائق أخرى يصعب تطبيقها على السلع ويمكن تطبيقها على الخدمات مثل:

- العوائق المانعة أو المحرمة: فهي ببساطة منع الأجانب من ممارسة بعض الخدمات أو خضوعهم لقواعد خاصة: كالتأمين الذي يمارس فيه الممانعة والإذاعات التي عادة تخضع لنظام الحصص (أي البرامج المقيدة).

- العوائق المنظمة: فهي تخضع لمجموعة شروط كالاستثمار حيث يسبب التغيرات التكنولوجية يخضع لقيود هامة مثل التشدد الذي تضعه الحكومات أو فرض إجراءات تميزية لدخول بعض الخدمات وعليه فمن أهم أهداف جاتز هو وضع حدود لهذه القيود على الاستثمار المباشر ووضعت لذلك بعض القواعد نستعرض أهمها مقارنة باتفاقية الجات هذه القواعد هي:

أولاً: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

ويعني هذا المبدأ أن أية ميزة تتعلق بتجارة الخدمات التي يمنحها طرف لطرف آخر في الاتفاق أول دولة خارج الاتفاق، تطبق فورا ودون شروط على كافة الأطراف في الاتفاق مع عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل وهذا مطابق للشروط في الاتفاقية الخاصة بالجات والفارق الوحيد أنه في ظل اتفاقية الجاتز يمكن منح إعفاء زمني محدد لبعض الصناعات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عند توقيع الاتفاقية وهذا الاختبار غير وارد وغير مطبق في اتفاقية الجات، ويطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للتجارة في كل من الخدمات كما تعرفها المادة (1) من الاتفاقية.

ونظرا لاختلاف الدول فيما يتعلق بدرجة انفتاح السوق أمام الخدمات بين مختلف الدول أعطيت استثناءات من تطبيق هذا المبدأ لمدة معينة لا تتجاوز عشرة سنوات تخضع لمراجعة دورية، ثمّ أضيف ملحق يتعلق بالخدمات المالية نص فيه على أن مفاوضات سوق تجري خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاقية أو إنشاء

منظمة التجارة لإنهاء الاتفاق حول هذا الموضوع، كذلك اتخذ قرار بالنسبة لقطاعي الاتصالات والنقل البحري لكي تستثني من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، على أن يعمل الأعضاء إلى الوصول إلى اتفاق حولها.

ثانياً: مبدأ المعاملة الوطنية:

هذا الشرط الذي يكمل شرط الدولة الأولى بالرعاية، يقضي بأن تعامل الخدمات الأجنبية طالما دخلت حدود الدولة المعنية، مهما كانت الإجراءات المتخذة معها، وبعد تأدية الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها، معاملة السلع والخدمات الوطنية من حيث الضرائب المفروضة والإجراءات التي تخضع لا في تسويقها (في اتفاقية الجاتز) أن هذا الالتزام يطبق فقط على قطاع الخدمات والقطاعات التابعة لها والتي تقرر الدولة وضعها على قائمة التزاماتها بالرغم من أن هذا الشرط قد لا يحقق المنافسة الحقيقية بين الخدمات الوطنية والأجنبية وهذا الشرط يتسع أيضا ليشمل تعهد الدولة بعدم التوسع في السياسات التي تخالف مبدأ المعاملة بالمثل.

ثالثاً: مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق دون عوائق:

لم تحدد الاتفاقية ماذا يقصد بحرية الدخول للأسواق ومع ذلك اتفق على منع ستة إجراءات تجاه الخدمات الأجنبية الواردة في جدول التزامات كل دولة والمعلن عنها وتتمثل هذه القاعدة في منع وضع أي قيود أو حدود على:

- عدد الموردين الأجانب إلى الدولة المضيفة.
- قيمة المعاملات والأصول المتعلقة بالخدمة.
- حجم الناتج من الخدمات.
- عدد الأشخاص الطبيعيين الأجانب القائمين بتقديم الخدمة.
- الشكل القانوني للوحدة التي تقدم من خلالها الخدمة (فروع أو وكلاء... الخ).

- قيمة مساهمة رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالحد الأقصى للقيمة المطلقة للاستثمار أو من حيث القيمة النسبية للمشاركة.

ونلاحظ أن التعهدات الخاصة بهذه الاتفاقية تفترض أن الالتزامات السابقة تطبق فقط على القطاعات والقطاعات الفرعية من قطاع الخدمات التي ستقبل الدولة فتح أسواقها بالنسبة لها أو ما يعرف بالمنافسة الأجنبية وتضعها على جدول التزاماتها.

وهنا تختلف اتفاقية الجات مع اتفاقية الجاتز من حيث أنه في الأولى يجب على كل دولة أن تقدم قائمة بتعريفاتها الجمركية إليها وأن تلتزم بأن تمثل تلك التعريفات الحدود القصوى، أي لا تستطيع أن تزيد حدود هذه التعريفات عما هو معلن وإلا تعرضت للعقوبات، أما بالنسبة للجاتز فكل دولة أن تقدم قائمة بالقطاعات التي تنطبق بالنسبة لها حرية دخول الأسواق والمعاملة الوطنية أيا كانت هذه الإجراءات، وسواء استهدفت المحافظة على هذا المبدأ أو مخالفته.

وهكذا فإن هيكل الاتفاقية الخاصة بالخدمات (الجاتز) يقوم على التدرج والمفاوضة على تحرير التجارة قطاعيا أي قطاع بقطاع ودولة بدولة حيث أن مبدأ عدم التمييز في المعاملة الوطنية وحرية الدخول إلى الأسواق وإلغاء كافة أشكال التفرقة في المعاملة بين الخدمات الوطنية والخدمات الأجنبية لا يجب أن يتم مرة واحدة، وبالنسبة لكافة الخدمات بمعنى آخر فإن انضمام أية دولة للاتفاقية يعني الالتزام الفردي بتحرير التجارة في الخدمات في القطاعات الرئيسية والفرعية التي تقبل فيها الدولة ذلك وفقا لحدود والشروط التي تضعها في هذا الشأن والموعد المحدد للجدول لقبول الالتزام وبالطبع فإن ذلك يكون وفقا لظروف كل دولة على حدة، وفي هذا تختلف الجاتز عن الجات، وربما يكون هذا ضروريا لأن الخدمات تخضع لنظم متعددة في الرقابة والتنظيم على مستوى كل دولة وذلك بعكس السلع التي قد يكون فيها اتفاق عام بين الدول.

وإذا كانت الإجراءات في اتفاقية الجاتز قد حرّمت بعض الممارسات الرقابية إلا أن هناك كثير من النظم لازالت باقية على إقرار بعض التصرفات غير المرغوب فيها والتي يمكن أن تعوق التجارة في الخدمات وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر وتنقصها الشفافية والكثير من الإجراءات التي أقرتها الجاتز أو قد تستخدمها الحكومات تحقق أغراض داخلية أخرى على المستوى المحلي مثل عدم تحديد عدد المشروعات التي تستخدمها الدولة لمنع الاحتكار وعلى أي حال فإن المنازعات في هذا الاتجاه سوف تترتب على تطبيق هذه الاتفاقية والتي سوف تقوم بحلها منظمة التجارة العالمية في الآجال اللاحقة من خلال آليات وقواعدها.

إذ من الممكن مثلا أن يستخدم مشروع أجنبي المادة (16) من الاتفاقية ضد الدولة المعنية معارضا تنظيم السوق بطريقة تخفي معها تميزا أو قيودا على حرية الدخول، وسوف يعتمد في نظام حل المنازعات على التحكيم، وهنا تختلف الجاتز عن الاتفاقيات الإقليمية التكاملية حول حرية التجارة في الخدمات فالجاتز تسمح لأعضائها بمواصلة التحرير التفضيلي المتدرج الأمر الذي يقلل من تأثير إجراءات طرف ضد طرف آخر في حين أن الاتفاقات الإقليمية تسعى إلى إزالة كل أنواع التمييز الأساسية بين الأعضاء سواء من حيث إلغاء كل الإجراءات التمييزية أو منع إجراءات جديدة بين الأعضاء فقط.

فالانضمام لمنطقة تجارة حرة قد يعني أن تزيد الدولة من العوائق ضد الدول غير الأعضاء في المنظمة حتى ولولم تتبع الدول الأعضاء الأخرى نفس الإجراء.

وعموما فإن الحكم على كفاءة الاتفاقية (الجاتز) فيما يتعلق بصناعة الخدمات وتحرير الأسواق يتوقف على النتائج الآتية:

1-من الملاحظ أن الانضمام على الاتفاقية المتعددة حول الخدمات يفترض اتباع نظام معين والخضوع لقيود ومجبرات متعددة تؤثر في السياسة الوطنية لكل دولة وتساعد الدولة على إجراء التغييرات الداخلية وأن تقاوم تأثير جماعات

الضغط التي تسعى لحماية مصالحها من خلال تقييد حركة التجارة في الخدمات، وهذا يعود إلى أنها تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد ككل عندما يرغب الارتداد عن تعهداته.

2-الجات يلتزم بالتحكيم إذا رغب عضو في الانسحاب بعد التعهد وهذا لا يتم إلا عن طريق التحكيم.

3-من المحتمل الوصول إلى حلول توفيقية فيما يتعلق بالخدمات المالية والاتصالات في القريب العاجل دون التحكيم، حتى تكتمل الاتفاقية.

4-بالنسبة للدول النامية فإن المشكلة تتمثل في أن الكثير من هذه الدول تحوز على مزايا نسبية في بعض قطاعات الخدمات ولكنها ترتبط غالبا بحركة العمالة وهذا هو الأسلوب الأخير لانسياب الخدمات الذي ترك جانبا ولم يحدث أي تحرك فيه من جانب الدول الصناعية لصالح الدول النامية ويبدو الأمر غامضا في هذه الاتفاقية وسوف يتوقف مستقبل المفاوضات على كفاءة الدول النامية وقدرتها على إدخال موضوع انتقال الأشخاص الذين يقدمون الخدمات في إطار هذه الاتفاقية باعتبارها تحوز على موارد هامة في هذا المجال.

والدول النامية تحتاج إلى تحرير أسواقها وسهولة الدخول إليها بالنسبة للخدمات لأن هذا يعني رفع الكفاءة الاقتصادية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمشروعات الوطنية المنافسة وذلك للحصول على خدمة أفضل وبسعر أقل وفي أسرع وقت والمشكلة هنا هل تستطيع الجاتز أن تحقق ذلك للدول النامية أمام نفوذ وقوى الضغط الداخلية لذوي المصالح ؟

وبصفة عامة فقد حددت الاتفاقية أسلوب زيادة مساهمة الدول النامية في هذا المجال وذلك بتقديم بعض الالتزامات المحددة من أطراف الاتفاق في الاتجاهات التالية:

- تقوية إمكانيات قطاع الخدمات في الدول النامية عن طريق نقل التكنولوجيا على أسس تجارية.

- تحسين نفاذ خدمات الدول النامية عن طريق قنوات التوزيع وشبكات المعلومات للدول المتطورة.

- تحرير قطاعات الخدمات التي تهم الدول النامية في مجال التصدير مع تسهيل عملية النفاذ إلى الأسواق الدولية.

5-من الملاحظ أخيرا أن الجاتز تفرض بعض القيود على السياسات المتبعة والسيادة الوطنية فهي تتطلب عدم التمييز بين مختلف المصادر التي تقدم الخدمات وهي تسمح للدول باتباع سياسات تحقق الكفاءة الاقتصادية والمنافسة وتعطي الكثير من المبررات لحماية الاقتصاد القومي، مثال ذلك: الإجراءات الواجب اتباعها لاستخدام مبدأ ضمان السلامة في توازن ميزان المدفوعات وكذلك الجاتز لا تطلب مساهمة الدولة لتغيير نظام الرقابة على صناعة الخدمات وأن تتبع سياسة فعلية لمواجهة الاحتكار فإذا كانت الحرية تعادل ببساطة زيادة منافذ الدخول فإنه ببساطة أخرى لن يترتب عليها سوى إعادة توزيع العائد بين المشروعات المختلفة.

الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية - تريبس -:

تمثل هذه الاتفاقية 73 مادة وضعت بهدف تحرير التجارة العالمية مع أخذ الاعتبار في أمرين أساسيين هما:

1-ضرورة تشجيع الحماية الفعلية والملائمة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

2-ضمان الإجراءات المتخذة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في التجارة المشروعة.

لم يكن الطريق معبدا أمام هذين الأمرين حيث كان واجبا الموازنة بينهما بعناية ووعي، وبعد 7 سنوات من التفاوض تمّ التوصل إلى نص هذه الاتفاقية الذي يتميز بميزة مهمة هي أنها لا تتعامل إلا مع الجوانب المتصلة بالتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية لا غير مع الإبقاء على الاتفاقية الدولية القائمة دون منح أية دولة عضو الحق في أي فترات زمنية السماح بالانتقال في هذا النطاق مبدأ معاملة الدولة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية وقد استدعى تنظيم هذه العلاقة المتداخلة بين اتفاقية تريبس وسائر الاتفاقيات حتمية إيجاد نوع من التعاون بين المنظمة التي تسهر على تطبيق اتفاقية تريبس وهي منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

فقد اتفقتا في 22 ديسمبر 1995 م على بدء العمل بـ: "اتفاقية تريبس" اعتبارا من 1 يناير 1996 م وبوسع كل منظمة وضع نهاية لذا الاتفاق بعد مرور سنة ميلادية كاملة على تسليمها إخطار إلى المنظمة الأخرى ومع ذلك لم يكن الأمر بهذه السهولة ليحسم بمجرد الاتفاق حيث تضمنت اتفاقية تريبس نصوصا موضوعية صيغت صياغة أكثر مرونة وأحيانا أكثر سعة مما ورد في عدد من الاتفاقيات الدولية القائمة والحاكمة لحماية الملكية الفكرية وهي اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1967 م) واتفاقية بيرن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (1971 م) واتفاقية روما لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (1961 م) واتفاقية واشنطن لحماية الملكية الفكرية

للدوائر المتكاملة (1989 م) وقد أثار هذا المسلك تساؤلات عن مدى جواز اعتبار النصوص الجديدة الواردة في الاتفاقية الأخيرة: تريبس معدلة لهذه الاتفاقيات ؟

وقد وردت الإجابة على هذه التساؤلات في معاهدة فيينا الصادرة سنة 1969 م بشأن المعاهدات حيث تنص صراحة في مادتها (30) على أن تكون نصوص الاتفاقية الأحدث وحدها واجبة التطبيق كلما كانت هناك وحدة للموضوع ووحدة للأطراف وهنا تبرز فرضيتان:

الأولى: انطباق اتفاقية تريبس وحدها ويكون ذلك في حالتين هما:

أ- أن تكون الدولة المعنية عضو في اتفاقية تريبس وحدها.

ب- أن تكون الدولة المعنية بالفعل في اتفاقية أو أكثر من الاتفاقيات سالفة الذكر.

الثانية: عدم انطباق اتفاقية تريبس ويكون ذلك إذا أبدت الدولة رغبة في الانضمام إلى الاتفاقية سواء كانت عضوفي اتفاقية دولية أو أكثر، أو لم تكن منظمة على الإطلاق.

ففي جميع الحالات السابقة تبقى الاتفاقية حسب معاهدة فيينا أن اتفاقية تريبس هي واجبة التطبيق.

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية قد قسمت دول العالم إلى طوائف ثلاثة وترتب على ذلك وضعا قانونيا مختلفا لكل طائفة من الدول التي تدخل في عضوية اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية على النحو الآتي:

-**الطائفة الأولى:** دول العالم المتقدم، وتلتزم بتطبيق اتفاقية "تريبس" منذ اليوم الأول من شهر يناير 1996 م.

-**الطائفة الثانية:** دول العالم النامية وتتمتع بحق فترة السماح لأحكام لاتفاقية تريبس فيما عدا النصوص الخاصة بالدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية، مدتها أربع سنوات تنتهي في بداية شهر يناير سنة 2000 م.

ويأخذ حكم هذه الدول كل من الدول السائرة في طريق التحول من الاقتصاد المركزي المخطط إلى نظام اقتصاد السوق الحر – أنظر المادة 35251/65 من الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية حيث ألزمت هذه الاتفاقية مجموعة هذه الدول بأن التغيير في منظومة قوانينها واللوائح التنظيمية وتطبيقاتها خلال فترة السماح يتوافق مع الاتجاه العام لأهداف الاتفاقية وأن لا تتعارض مع محتويات المادة (65 من الاتفاقية).

ويجوز الحصول على مدة سماح إضافية تنتهي في الأول من شهر يناير سنة 2005 م بالنسبة لبعض المنتجات المستفيدة من الحماية ببراءات الاختراع في حدود معينة من المادة (65/ 4).

-**الطائفة الثالثة:** دول العالم الأقل نموا، وتتمتع بالحق في فترة سماح فيما عدا النصوص الخاصة بالمعاملة الوطنية ومبدأ الدول الأولى بالرعاية، مدتها عشر سنوات تنتهي في الأول من يناير سنة 2006 م.

مع جواز تمديد هذه المدة بقرار من المجلس الخاص بالمعاملات التجارية في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التابع لمنظمة التجارة الدولية، استجابة لطلب وجيه يقدم من هذه الدول مجتمعة أو منفردة حسب ما تتضمنه المادة (66/ 1) من الاتفاقية.

ويلتزم المجلس التجاري في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بمراجعة تنفيذ اتفاقية تريبس بعد مرور الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية طبقا للمادة (65/ 2)، أي أربع سنوات اعتبارا من الأول يناير سنة 1996 م، وتتم هذه المراجعة في ضوء الخبرة العلمية والعملية المكتسبة في تنفيذه بعد مضي سنتين على انقضاء هذه الفترة الانتقالية وعلى فترات مماثلة بعد ذلك، كما يجوز لهذا المجلس دراسة أي تطورات جديدة تستوجب تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه (مادة 71/ 1 – تريبس).

فكرة السوق الأوربية المشتركة والشراكة الأورومتوسطية:

من الناحية التاريخية، يعتبر (الاتحاد النقدي اللاتيني) من أولى المحاولات في مجال بناء تكتل اقتصادي في القارة الأوربية في مواجهة المنافسة الحادة للاقتصاديات الأخرى، والذي يعود أساسه إلى عام 1865 حيث حاول هذا الاتحاد إصلاح النظام النقدي الأوربي الذي كان ينبع نظام المعدنين.

أما التعاون الاقتصادي الأوربي بشكله الحديث فقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية مع مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، كما ظهرت خلال الحربين العالميتين محاولات جدية وهامة لدعم التعاون النقدي والاقتصادي، وكان الهدف من ذلك إعادة بناء ما خربته الحرب العالمية الثانية والأولى، خاصة بعد اجتماع جنوة 1922 م ولندن 1933 م، لكن هذين الاجتماعين لم يكتب لهما النجاح مما أدى إلى عقد الاتفاق الثلاثي عام 1936 م بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والذي امتد بعد ذلك إلى عددا آخر من الدول الأوربية، وهذا بهدف تحقيق بعض التنسيق بين أهم الوفرات الاقتصادية، لكن قيام الحرب العالمية الثانية وضع حدّا لهذه المحاولة.

وكما هو معلوم كانت الدول الأوربية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها الشئ الذي أدى إلى تبني مشروع **مارشال** وقد شكلت لجنة الدول الأعضاء في المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي من أجل تنظيم عملية إجراء المدفوعات والتسويات بين الدول الأوربية مع تحديد طريق تمويلها، وهكذا ظهر الاتحاد الأوربي للمدفوعات، لكن استمرار الاتفاقية الثنائية التي تخضع لها المبادلات التجارية وما يترتب عليها من مدفوعات كانت تضع الكثير من الصعوبات والعراقيل أمام تطور سبل ومجالات التعاون الاقتصادي والنقدي الأوربي، فالدولة الأوربية التي يتوافر لديها فائض في مبادلاتها مع دولة أوربية أخرى لم تكن تستطيع استعمال هذا الفائض في تسوية عجز ميزان مدفوعاتها مع دولة أخرى.

وفي هذا نوع من التناقض في العلاقات الاقتصادية والنقدية لذلك تم الاتفاق بين عدد من الدول الأوربية الأعضاء في عام 1947 م على وضع خطة لتسوية المدفوعات بين الدول الأوربية الأعضاء في المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي وإنشاء ما يسمى بـ "آلية التسوية" بهدف التخلص نهائيا من الاتفاقات الثنائية وتأثيرها السلبي على مسار التعاون الأوربي.

أما المؤسسات التي ألقي على عاتقها مهمة وضع الاتفاقيات بين الدول الأوربية موضع التنفيذ هو "بنك التسويات الدولية" وهكذا استدعت الضرورة إقامة (الاتحاد الأوربي للمدفوعات) في عام 1950 م الذي يعمل بالتنسيق مع بنك التسويات الدولية.

ويتألف هذا الاتحاد من الدول الأوربية الأعضاء في المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي والذي يتولى النشاطات التالية:

1-يقوم بفتح حساب لكل بلد عضو من أجل تقديم القروض لهذا البلد ضمن سقف محدد يمكن تغييره عند الحاجة، ويقرر لكل عضو على حدة.

2-تحديد أسلوب تسوية ميزان المدفوعات (العجز والفائض) بحيث توضع نسب معينة من العجوز والفوائض ستوجب تسويتها بالذهب والعملات الأخرى.

3-يعتبر هذا الاتحاد مركز استشاري دائم فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والنقدية.

لقد تمكن الاتحاد الأوربي خلال السنوات الأولى من نشاطه أن يقوم بإنجازات هامة تمثلت في:

1-تطبيق نظام التسويات متعددة الأطراف.

2-القضاء تدريجيا على نظام تحديد حصص الاستيراد الذي كان يعرقل اتساع وتطور المبادلات بين الدول الأوربية.

3-تحرير المبادلات والمدفوعات بين لدول الأوربية من القيود التي كانت مفروضة عليها.

إن مساهمة الاتحاد الأوربي للمدفوعات قد تجاوزت تقديم التسهيلات المالية لتسوية عجز ميزان المدفوعات للبلد العضو إلى مجال إجراءات الاتصالات اللازمة مع كافة الدول الأعضاء لمناقشة الأوضاع الاقتصادية لمثل ذلك البلد مع تقديم التوصيات حول الحلول المقترحة لمعالجة ذلك العجز، لذلك كان دور هذا الاتحاد فعالا في معالجة عجز موازين مدفوعات ألمانيا وإنجلترا في بداية الخمسينيات ويمكن القول أن إنشاء هذا الاتحاد كان بديلا أو استمرارا لمشروع مارشال الأمريكي بعد انتهاء أجل هذا المشروع.

أما الموارد الأولى المالية للاتحاد الأوربي فقد تم اقتطاعها بالدولارات من أصل الموارد المالية الخاصة بمشروع مارشال.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن طبعا عضوا في هذا الاتحاد، لكنها كانت على صلة وثيقة بنشاطه كمراقب في لجنة إدارته، لكن بعد أن استطاعت الدول الأوربية إعادة بناء اقتصادها وتمكنت بنوكها المركزية من إعادة تشكيل الاحتياطات النقدية أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعارض استيراد الدول الأوربية في تطبيق القيود التمييزية تجاه السلع الأمريكية والدولار.

إذا كان قيام الاتحاد الأوربي للمدفوعات قد فرضته الظروف التي خلقتها الحرب العالمية الثانية وساعد في قيامه لتسهيل مبادلات ومدفوعات الدول الأعضاء فقد أصبح من غير المعقول بالنسبة للإدارة الأمريكية الاستمرار في اعتبار المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي خاصة عند استعماله القيود التمييزية حيال الدولار ولكن إزالة القيود على المبادلات والمدفوعات بين الدول الأوربية أعضاء الاتحاد أخذت بالامتداد تدريجيا لتشمل علاقات الدول الأوربية مع منطقة الدولار، وابتداء من هذه المرحلة أصبح موضوع الاستمرار في هذا النشاط يثير التساؤل الذي مفاده أن هذا الاتحاد قد فقد مبررات وجوده بعد تحقيقه للأهداف التي أنيطت به وتحت تأثير الكثير من العوامل تم إيقاف نشاط الاتحاد الأوربي للمدفوعات.

وفي عام 1964 م ومع بداية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة للدول الأوربية ظهر نوع من التضامن بين الأعضاء حيث شرع في إنشاء وحدة زراعية حسابية محددة القيمة بالذهب وقد أضيف لذلك عام 1968 م بعض القواعد التي تنظم سعر تكافؤ العملة لكل بلد عضو في السوق الأوربية المشتركة مقابل هذه الوحدة الحسابية.

وفي عام 1969 م خلال مؤتمر **لاهاي** اتخذت الدول الأوربية بعض التوصيات حول إقرار خطة تمت على عدة مراحل وتنص على إنشاء وحدة اقتصادية ونقدية بين الدول الأوربية.

ومنذ بداية 1970 م اتفقت البنوك المركزية الأوربية على مساعدات نقدية قصيرة الأجل تستغل بين الدول الأعضاء بموجب مبلغ إجمالي قدره مليون واحد من حقوق السحب الخاصة، وقد تمت زيادة هذا المبلغ عام 1973 م إلى عدة مليارات.

وقد تمّ بعد ذلك اتخاذ قرارات لضمان تطبيق قرارات لاهاي ومن هذه القرارات ما يلي:

1-إقرار آلية للدعم المتوسط الأجل بمبلغ 2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.

2-تحسين التنسيق بين الدول الأوربية حول السياسات النقدية القصيرة والمتوسطة الأجل.

3-إنشاء صندوق أوربي للتعاون النقدي.

4-تحديد هوامش ضيقة للتقلبات في أسعار صرف العملات الأوربية تجاه بعضها وذلك حتى منتصف عام 1971 م.

وقد أقر المجلس الأوربي تقرير "فيرنر" في بداية عام 1971 م والذي كان يحتوي على خطة ترمي إلى إقامة اتحاد نقدي أوربي على 7 مراحل، بحيث أنه

مع حلول عام 1980 م تكون أسعار صرف العملات الأوروبية قد أصبحت ثابتة كما نص هذا التقرير على إنشاء احتياطي نقدي أوربي.

إن اتفاق واشنطن عام 1971 م قد نص على أن أسعار صرف عملات مختلف الدول يمكن أن تتغير ضمن حدود (2.25 ±) من حيث تكافؤها بالدولار، أي بحد أقصى قدره 4.5 % أو 9 % من الناحية الفعلية.

وبهدف الحد من هذه المرونة الواسعة (التي هي أقرب إلى التعويم منها إلى ثبات أسعار الصرف) اتفقت الدول الأوربية الأعضاء في "المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي" على أن يكون هامش التقلب بين عملاتها كحد أقصى (2.25 %) عوضا عن (4.5 %)، وقد تم العمل بهذا النظام ابتداء من أبريل 1972 م وبافتراض أن المارك يمثل العملة الأقوى في النظام وأن الفرنك هو العملة الأضعف فإن الفرق بين العملتين (هامش التقلب) سيكون 4.5 % بدلا من 9 % الناتجة عن اتفاقية واشنطن عام 1971 م.

ولقد اشتهر هذا النظام باسم (الأفعى في النفق) حيث أن هامش التقلب بين العملات يمثل سعة هذا النفق، أما أسعار الصرف الفعلية فتمثل الأفعى وبذلك فإن سعة هذا النفق ستكون في أقصاها عندما تكون هناك عملة قوية جدا (-2.25 %) عن سعر التعادل، وعملة ضعيفة جدا (+ 2.25 %) عن سعر التعادل (إن هذا النظام ينص على إبقاء الأفعى في النفق باستمرار) وسعة هذا النفق سوف تضيق بانخفاض الهامش الذي تتقلب حوله العملات وعندما تكون تقلبات أسعار الصرف بين العملات ضعيفة جدا فإن هذا النفق يتقلص حتى يتلاشى، بعبارة أخرى - عندما تتصف أسعار الصرف بدرجة كبيرة من الثبات فإن هذا النفق يكون ضيقا للغاية، وفي حالة ثبات أسعار الصرف ثباتا مطلقا (من الناحية النظرية) فلن يكون هناك أي نفق وإنما نجد النفق على شكل خط مستقيم ليس له أي سعة أما قياس أو تحديد تقلبات العملات تجاه بعضها فقد كان ينطلق أساسا من سعر تكافئها بالنسبة للدولار الأمريكي.

إن المحافظة على تقلبات أسعار صرف العملات ضمن الحدود المتفق عليها (إبقاء الأفعى داخل النفق) كان يقتضي فرض التزامات على الدول الأعضاء كيفية التدخل وأساليبه للتأثير على أسعار الصرف، وأيضا أشكال الدعم المالي وطرق استعمال الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملات الوطنية في إجراء التسويات بين التزامات الدول الأعضاء المترتبة تجاه بعضها والناتجة عن التدخلات المشتركة في أسواق العملات بهدف التأثير على أسعار صرف العملات والعمل باستمرار على إبقائها ضمن الحدود المنصوص عليها.

في بداية عام 1973 م، وكنتيجة لتوقع قيام ألمانيا الغربية بإعادة تقويم المارك حصل انتقال لرؤوس أموال هامة باتجاه ألمانيا (زيادة عرض الدولارات مقابل الماركات) مما نتج عنه انخفاض محسوس في قيمة الدولار بشكل اضطر معه البنك المركزي الألماني للتدخل في أسواق صرف العملات بشراء عدة مليارات من الدولارات بهدف دعم العملة الأمريكية، وذلك حسب ما اتفق عليه في واشنطن عام 1971 م.

لكن الضغط على الدولار كان قويا لدرجة لم تنفع معها تدخلات البنك المركزي الألماني مما اضطر الدول الأوربية والولايات المتحدة لعقد اجتماع في باريس لاختيار أحد الحلين التاليين:

1-تعويم العملات الأوربية.

2-تخفيض قيمة الدولار.

ولقد تم اختيار الحل الثاني، وكان من نتائج تخفيض قيمة الدولار بنسبة (10 %) أن استمرت الاسترليني والفرنك السويسري واللير الإيطالي تعوم، أما بقية العملات الأوربية فقد حافظت على أسعار تكافئها مقابل لدولار، لكن هذه الدول كانت مضطرة للتدخل بكثافة في أسواق العملات لدعم السعر الجديد للدولار.

ولذلك فإن بعض الدول الأوربية خرجت من الاتفاق النقدي الأوربي عام 1972م والبعض الآخر عام 1973 م حيث لجأت معظم الدول الأوربية إلى تعويم عملاتها بسبب عدم قدرتها على إبقاء تقلبات أسعار الصرف ضمن الحدود المنصوص عليها سابقا.

إن الاختلال الكبير في موازين المدفوعات والتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات وأيضا الاختلافات الهامة في معدلات التضخم في الدول الأوربية قد أدت إلى استحالة الاستمرار في الاتجاه التكاملي في مجال العلاقات الاقتصادية الأوربية.

لقد تم تقديم عدد من الدراسات واقتراح بعض الحلول للمشاكل النقدية الأوربية، منها:

تقرير رئيس وزراء بلجيكا في عام 1975 م وخطة وزير مالية هولندا في عام 1976 م ، لكن تطبيقها كان غير ممكن.

وخلال الفترة (1977 – 1978) اتفقت ألمانيا وفرنسا على تحقيق انطلاق عملية التكامل النقدي الأوربي.

وأكدت قرارات المجلس الأوربي في (بريمن) و(بروكسل) خلال عام 1978 م على ضرورة وضع مخطط لإقامة تعاون نقدي وثيق بين الدول الأوربية بما يحقق الاستقرار النقدي في المنطقة بشكل عام.

واتخذت هذه القرارات ثلاثة اتجاهات:

1-تحديد أسعار الصرف.

2-التسهيلات الائتمانية المتبادلة.

3-تقديم الدعم المالي للدول الأقل تطورا.

فيما يتعلق بأسعار صرف العملات تمت مناقشة اقتراحين يمثلان نموذجين مختلفين لآلية أسعار الصرف في النظام النقدي الأوربي، أولهما نموذج **سلة**

العملات المقدم من قبل فرنسا، ونموذج **الأفعى في النفق** المقترح من قبل ألمانيا (والذي أشرنا إليه سابقا).

مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية

مقدمـة:

لعله أصبح من المعروف لكافة المحللين والمهتمـين بشؤون الاقتصاد الدولي، إن هذا الاقتصاد قد شـهد في العـقد الأخـير مـن القـرن العشريـن مجموعـة مـن التغـيرات في البينة الاقتصادية العالمية، جعلت معظم أطراف المجتمع الدولي ومنظماتـه تبحـث في الآثـار الاقتصـادية لمـا أطلـق عليهـا التحـولات الاقتصـادية للقــرن الواحـد والعشريـن وأخذت تستعد بالإستراتيجيات والآليات المناسبة التي يمكن من خلالهــا التكيـف مـع تلك التحولات الاقتصادية في كل دولة إلى تعظـيم المكاسـب والإيجابيــات التـي تعـود على الاقتصاد الوطني وتقليل الخسائر والسلبيات إلى أقل درجة ممكنة.

ويركز هذا البحث فيما يتعلق بالتحـولات الاقتصادية العالمية على أربعـة تحـولات رئيسية:

أولها: يتلخص في استبدال سكرتــارية الجـات بمنظمـة التجــارة العالميـة (WTO) لتكون أكثر فعالية في إدارة النظام التجاري الدولي.

ثانيها: كان اتجاه العـالم إلى التكـتلات الاقتصـادية وتضـاؤل دور الاقتصـاد الـوطني الواحد الذي يعمل بمفرده ليحل محلـه الإقليم الاقتصادي.

ثالثها: تبلور في تعميق اقتصاديات الشراكة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

رابعها: كان التحـول من استراتيجية الإحـلال محـل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، مع ملاحظة أن هـذه التحـولات الاقتصـادية العالميـة تـتم في نفـس الوقت الذي يحدث فيه تحرير التجارة الخارجية في معظم الدول النــامية مـن خـلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذ.

ولعل التأمل في التحولات الاقتصـادية العالميـة، يشـير إلى أن تلـك التحـولات تتجـه في التحليل النهائي إلى تنشيط وتعظيم التجارة الدوليـة بـين دول العـالم خــلال زيــادة درجة الاعتمــاد المتبــادلInterdependence ليكـون مـن أهـم عوامـل النمـو فــي

الاقتصاديات المختلفة، حيث تدور التحولات جميعها حول مبدأ تحرير التجارة الدولية، وبالتالي تسعى كل دولة إلى تعظيم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الدولي ليتحول إلى الاستثمار من أجل التصدير، ناهيك عن تحول الاستثمار الداخلي إلى الأنشطة التصديرية أيضا، في قدر كبير منه.

ومن هذا المدخل يدور جدل على قدر كبير من الأهمية، حول مستقبل المناطق الحرة باعتبارها أحد الأشكال الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في اقتصاديات القرن الواحد والعشرين، هل يستمر الاتجاه إلى التزايد والتوسع في المناطق الحرة الذي بدأ يظهر بوضوح في السبعينيات والثمانينيات ويحول مناطق معينة مرورا بهونج كونج وحتى منطقة جبل على في إمارة دبي إلى مناطق يطلق عليها "جنات الاستثمار من أجل التصدير" أم تؤدي آليات تحرير التجارة الدولية سواء من خلال التحولات الاقتصادية العالمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي إلى التقليل من الاعتماد على المناطق الحرةFree zones في مجال الاستثمار من أجل التصدير ؟

ومن هنا كان الهدف من هذا البحث الذي يقوم على افتراض أساسي مؤداه أن الاقتصاد الدولى يتشكل بصورة أو بأخرى في إطار التحولات الاقتصادية العالمية ويتأثر بها إن آجلا أو عاجلا، وعليه أن يبحث في تبنى الإستراتيجيات والآليات التي يحصل من خلالها على أكبر عائد ممكن من التفاعل مع العالم الخارجي بأقل تكلفة ممكنة من خلال إدارة العلاقات الدولية للاقتصاد الوطني بكفاءة وديناميكية.

وبالتالي يحاول البحث الكشف عن مستقبل المناطق الحرة كمناطق للاستثمار من أجل التصدير في ضوء وإطار الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة وذلك من خلال التحليل التالي:

أولا: التحولات الاقتصادية العالمية وموقفها من المناطق الحرة:

1-**التحولات الاقتصادية العالمية:**

لعل من المعروف أن التحولات الاقتصادية العالمية تتركز في أربعة تحولات رئيسية يمكن تناولها كما يلي:

1/1 منظمة التجارة العالمية والتحول إلى الحرية التجارية:

يمكن القول أن الجات ومنظمة التجارة العالميةWTO تلك المنظمة التي بدأت العمل من يناير 1995، والنتائج التي أسفرت عنها جولة أورجواى، والمجالات التي شملت جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء تشير كلها إلى أن الاقتصاد الدولي متجه لا محالة للتحول نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية ليس فقط في مجال السلع بل في مجال الخدمات والملكية الفكرية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية خلال مهلة تتراوح ما بين سنتين وستة سنوات وعشر سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير من حيث ما إذا كانت دول نامية أم دول متقدمة.

1/1/1 فالتحرير في مجال السلع يعني تحرير القطاع الزراعي والقطع الصناعي من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية من خلال تطبيق مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"Most Favored Nation ومبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائرPredatory Conduct وبالتالي تحرير سياسة الإغراق والدعم وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فان ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكميةQuantitative Restrictions .

2/1/1 وتحرير تجارة الخدمات الذي يعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية، قد آثار جدل كبير حول معنى تحرير التجارة الدولية في الخدمات، ذلك لأنه إذا كان ليس من الصعب معرفة المقصود بتحرير التجارة

الدولية في السلع فهي تتناول القيود التعريفية وغير التعريفية التي تنال السلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى، فانه ليس من السهل تطبيق هذا المفهوم - أي عبور الحدود - بالنسبة للخدمات، إلا أن إمعان النظر يكشف عن أن معنى التحرير في حالة الخدمات هو تحرير القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها، أي تحرير النظام الداخلي للخدمة في البلاد المختلفة ومضمون تحرير الخدمات ينسحب هنا على أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والخدمات الوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز، مع تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في مجال الخدمات بمعنى أنه إذا أعطت إحدى الدول ميزة لأحد البنوك أو شركات الوساطة المالية أو السياحة الأمريكية مثلا فإن هذه الميزة تنسحب تلقائيا إلى كل الدول الأخرى.

ويلاحظ أن تحرير الخدمات يعني حرية تبادل الخدمات بين الدول الأعضاء على حدود جدول الالتزامات المقدم من كل دولة ولذلك يطبق في تحرير الخدمات الالتزام بمبدأ التحرير التدريجي، مع التزام الأعضاء بمبدأ الشفافية بحيث يتم الإعلان بصورة منظمة عن كل القيود واللوائح التي تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات وتحرير، مع ملاحظة أن كل ما يخص الاتفاقية من التزامات على الدول النامية لا ينفذ إلا في الحدود التي لا تتعارض مع مقتضيات التنمية، مع حق تلك الدول في طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية.

3/1/1 أما فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفنية والصناعية فقد كفلت لها جولة أوروجواى الحماية والتنظيم والتحرير من القيود.

4/1/1 أما عن تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية فقد أقرت دورة أوروجواى على وجود أخطار الجات ومنظمة التجارة العالمية بكل الممارسات والشروط والقيود والأحكام في قوانين الاستثمار التي تؤثر على سير التجارة الدولية، تأثيرا مشابها لما يحدث عند إخضاع التدفقات

السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية، مثل القيود المعروفة بـالمكون المحـلي حيـث تشترط بعض الدول استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سـلعة أخـرى مثل صناعة السيارات، مقابل الحصول على التعريفيـة الجمركيـة المنخفضـة وفي ذلـك إجبار المستثمرة على اسـتخدام المنتجـات المحليـة بـدءا مـن اسـتيرادها مـن مواطنهـا الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السـعر، وغيرهـا مـن الشروط والقيود التي تحد مـن جـذب وتـدفق الاسـتثمار الأجنبـي إلى الـبلاد المضـيفة ويؤثر على التجارة الدولية عموما.

وفي سبيل تحرير قوانين الاستثمار من مثل تلك القيـود والشروط، فقـد اتفـق عـلى الالتزام بإزالتها خلال مدة سنتين بالنسبة للدول المتقدمة ومدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نموا، وفي نفس الوقت أنشئت لجنـة في إطار الجات للإشراف على تنفيذ هذه الالتزامات.

2/1 التكتلات الاقتصادية وتوجهاتها:

حيث اتجه العالم إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التـي تربطهـا مصـالح اقتصـادية مشـتركة، فالاتحـاد الأوروبي منـذ 1995 ليكـون أحـد الكيانـات الاقتصـادية العملاقـة ذات التـأثير القـوي عـلى التجـارة العالميـة والتكتـل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكيـة ظهـر منـذ ينـاير 1989 وتطـور في فبرايـر 1991 ليضم الولايات المتحدة الأمريكيـة وكنـدا والمكسـيك ويعـرف باسـم النافتـاNAFTA ، وهناك محاولات لمد جسر التعـاون الاقتصـادي لـدول أمريكـا اللاتينيـة وهنـاك تكتـل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسـفيك حيـث توجـد ثلاثـة محـاور رئيسـية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة والـذي يـبرز دور النمـور الأسـيوية وهـذه المحـاور هي:

1/2/1 رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الأسيانASEAN ويضم ستة دول.

2/2/1 جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا الباسفيكية المعروفة اختصارا باسم أبيك APEC وتضم 12 دولة.

3/2/1 جماعة جنوب أسيا وشبه القارة الهندية والمعروفة باسم: سارك وتضم 7 دول وهم الأكثر فقرا.

ناهيك عن بعض التكتلات الأخرى مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية، وفي الطريق هناك سعي حثيث لإقامة تكتل اقتصادي عربي، في مواجهة ما يشاع عن محاولة إقامة سوق شرق أوسطية رغم ما يفتقده الأخير من المقومات الأساسية للتكتل الاقتصادي بمفهومه العلمي والتطبيقي.

والأهم أن محاولات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات تتراوح بين حربة انتقال السلع والخدمات بدون قيد تعريفية أو غير تعريفية وإقامة بعض المشروعات المشتركة وعقد اتفاقيات التبادل العيني للسلع بدون عملات حرة، وحرية انتقال رؤوس الموال بهدف الاستثمار المباشر، فيما عدا تكتل الاتحاد الأوروبي الذي خطا خطوات أوسع وأكبر من ذلك.

3/1 التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية:

ويأتي التحول الى اقتصادات المشاركة الدولية (الشراكة) في شكل أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولة من خلال اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: ينبع من سعي التكتلات الاقتصادية التي تكونت إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية قائمة على المشاركة بين واحد من هذه التكتلات وبن الدول التي لم تتكتل وقد بادر بذلك الاتحاد الأوروبي حينما اكتمل وبدأ ينظر الى إقامة علاقات مشاركة (شراكة) بين التكتل الأوروبي والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط في إطار التعاون الاقتصادي الأوروبي البحر المتوسط ليشمل 12 دول بحر متوسط على إن يكون الهدف حرية التجارة والاستثمار من أجل صالح جميع الأطراف.

الاتجاه الثاني: التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض التجارية إلى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة وينبع هذا الاتجاه من التغيرات التي طرأت على النظام المالي الدولى فيما تعلق بنمط التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية وتأثرت به باقي الدول والأطراف المانحة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي أصبحت الاستثمارات الأجنبية أكثر الصور تعبيرا عن اقتصاديات المشاركة (الشراكة) الدولية حيث أصبحت الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة تمثل في الوقت الحاضر النمط السائد في التمويل الخارجي للتنمية وأصبح من الواجب تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

4/1 التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير:

وهذا التحول نابع من أن الدول النامية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية كما أن تجارب جنوب شرق آسيا وغيرها هي الدول التي انتهجت استراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانيات السوق العالمية الى أبعد الحدود الممكنة بالإضافة الى أن استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير في إنتاج الطبيعي للتحول نحو تحرير التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية واقتصاديات الشراكة الدولية، بل والتحول نحو تشجيع الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة في تمويل التنمية.

2-موقف التحولات الاقتصادية العالمية من المناطق الحرة:

لعل التحليل الخاص بالتحولات الاقتصادية العالمية يثير التساؤل حول موقف التحولات الاقتصادية العالمية من المناطق الحرة، وما هي الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالمناطق الحرة كأسلوب أو سياسة لتشجيع الاستثمار المباشر من أجل التصدير وزيادة التبادل الدولي والنشاط التجاري الدولي، هل يتم التوسع في إقامة المناطق الحرة بأنواعها المختلفة أو يتم الاتجاه إلى أساليب وسياسات أخرى؟

ويبدو أن الإيجاب على هذا التساؤل تستدعي إمعان النظر في مفهوم المنطقة الحرة وأنواعها وأهدافها، هذا بالإضافة إلى ما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية من توجهات واتجاهات فيما يتعلق بالمناطق الحرة.

فالمناطق الحرة لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشر التي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدول المضيفة وهي جزء من إقليم دولة لا تسرى عليه الإجراءات الجمركية والإدارة التي تسري على باقي اقليم الدولة، وهي تعمق بذلك مبدأ تحرير التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي من أجل التصدير، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الدولي.

وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على مجموعة من الدول كأحد ترتيبات منطقة التجارة الحرة FREE TRADE AREA التي ينفق عليها بين مجموعة من الدول لإزالة الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل منها بحاجزه الجمركي مع بقية دول العالم كما فيما يطلق عليه التفاعل بتحرير التجارة وقد تكون منطقة حرة مفتوحة لكل الجنسيات والدول التي تأتي لتمارس نشاط الاستثمار داخل المنطقة الحرة المخصصة من حدود دولة معينة.

وقد تكون منطقة حرة عامة لكل المشروعات تقوم على إدارتها، هيئة عامة أو خاصة كما استحدث أخيرا في الكويت ولبنان واليمن وقد تكون منطقة حرة خاصة قاصرة على مشروع بعينه.

وفي كل هذه الصور المختلفة المناطق الحرة، هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة للمناطق الحرة تبغي تحقيقها من جراء إقامة هذه المناطق وأهمها تعظيم الصادرات والعائد من العملات الأجنبية من خلال زيادة الاستثمار من أجل التصدير المرتبط بالأسواق الدولية والأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا والمساهمة في تنشيط حركة التجارة العالمية.

ويبدو من الإمعان في التحليل الخاص بمفهوم المناطق الحرة وأنواعها وأهدافها وربطه بما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية من توجيهات واتجاهات فيما يتعلق بالمناطق الحرة أن مستقبل المناطق الحرة في العالم يشير الى أن التوسع في إقامة المناطق الحرة على اختلاف أشكالها سكون أحد السمات المميزة لاقتصاديات القرن الواحد والعشرين التي ستتعايش وتنتعش في ظل عصر تحرير التجارة الدولية ولعل ما يحمل على الاعتقاد بذلك هي مجموعة من البراهين والأسانيد التي يمكن استنباطها من الربط بين التحولات الاقتصادية واتجاهاتها نحو المناطق الحرة في العالم، كما يظهر من التحليل التالي:

1/2 لعل التأمل في أحكام الجات ومنظمة التجارة العالمية ينبأ عن ضرورة التوسع في المناطق الحرة وخاصة في مرحلة التحول وإعادة التكيف في اقتصاديات العالم وخاصة في الدول النامية، وبعد دخول تجارة الخدمات في مجال تحرير التجارة الدولية، بل ان الجزء الخاص بتحرير قوانين الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية تحمل في ثناياها التشجيع على إقامة المناطق الحرة ونجاحها وانتعاشها لأنها تزيل القيود التي كانت تسبب مشاكل للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة كما تشير التجارب الماضية وفالجات ومنظمة التجارة العالمية تسعى إلى خلق وضع تنافس دولي في التجارة الدولية.

2/2 تشير التكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طريقها الى التكوين أن أكثر الصور انتشارا هو إقامة منطقة التجارة الحرةFREETRADE AREA التي تعبر عن التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات من خلال رفع القيود التعريفية أو غير التعريفية على أمل إقامة بعض المشروعات المشتركة وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر، وستحتاج هذه الصور من التعاون الاقتصادي وخاصة في المرحلة الانتقالية إلى وجود مناطق حرةFree Zones بين دول الإقليم الاقتصادي يتم

الاتفاق عليها لتشجيع إقامة المشروعات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل تلك المناطق.

3/2 يلاحظ على اقتصاديات الشراكة الدولية أنها تتجه الى إقامة مناطق حرة لتشجيع الاستثمار وخاصة في المرحلة الانتقالية من اتفاقيات الشراكة الدولية، وفي إطار تحسين مناخ الاستثمار لدول المشاركة.

4/2 تتجه دول العالم في إطار التحول إلى استراتيجية الإنتاج من اجل التصدير إلى زيادة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية، حيث تزايدت أعداد المناطق الحرة الصناعية زيادة كبيرة في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية حيث أتخذ الكثير منها المناطق الحرة وسيلة من وسائل تطبيق استراتيجية افتتاح من أجل التصدير، وخاصة في تجارب دول جنوب شرق آسيا والتي أخذت الدول الأخرى تحذو حذوها وتتوسع في المناطق الحرة العامة، على نطاق كبير وكذلك التوسع في المناطق الحرة الخاصة، على مستوى المشروع الواحد لزيادة الاستثمار من أجل التصدير ويكاد لا يخلو أي قانون لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي في أي دولة من وجود العمل بنظام المناطق الحرة وإعطاء الميزات والتسهيلات التي تنافس بها كل دولة الدول الأخرى، وخاصة في مجال إقامة المناطق الحرة الصناعية.

ثانياً: مدى انعكاس التحولات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

يمكن القول أن التحولات الاقتصادية العالمية كان لها انعكاساتها الواضحة على الاقتصاد الجزائري من عدة جوانب لعل من أهمها:

1-إن مشاركة الجزائر في معظم الدورات التي اتفاقيةGATT بما ذلك حضورها في دورة الأورغواي بصفتها عضوا ملاحظ الى جانب مصادقتها على العقد النهائي في مراكش لهو دليل على نيتها الصريحة في الإنضمام بغية تحقيق انفتاح أكثر على التجارة العالمية والاستفادة من مزاياها، لهذا الغرض قدمت طلب الإنضمام في ديسمبر 1995 فشكلت لجنة وطنية يرأسها وزير التجارة

مهمتها أساسا قيادة المفاوضات مع أعضاء المنظمة مع تحضير للانضمام وتحليل نتـائج الانضمام ومن بين الإجراءات:

أ) تحضير ملف الانضمام.

ب) تحضير المذكرة المساعدة.

ج) التنازلات التعريفية.

وأهم دوافع وأثار انضمام الجزائر الىWTO :

1 – الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2 – انتعاش الاقتصاد الوطني وتطويره.

لكل هذا لا ينبغي الآثار المنتظرة التي تنصت بشكل رئيسي على الاقتصاد الـوطني، ويظهر هذا التأثير على السياسات التالية:

- السياسة النقدية.
- السياسة الصناعية نظرا لما يعرفه الجهاز الإنتاجي بين ركود.
- السياسة الزراعية التي تعاني زيادة على المشاكل الطبيعية مـن مشـاكل التسـيير والتهميش.
- السياسة الجمركية كونها في اتصال دائم بحركة المبادلات التجاريـة الدوليـة مـما يفرض التكيف والتوسيع رغم أن الجزائر ستخسر ما بين 1.5 – 2 مليار سنويا.

ارتفاع بعض السلع الخاصة بالحماية الفكريـة بموجـب الاتفاقيـةTRIPS كـالبرامج الكمبيوتر.

فان الاقتصاد الجزائري عليه لاستعداد بالإستراتيجية والآلية المناسبة التي تؤدي إلى تنظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات وخلق الاقتصاد التنافسي الذي يتواءم ويتكيف مع تحرير التجارة الدولية ليحصل منها على أكبر مكاسب ممكنة.

2-انعكس التحول نحو التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري من عدة جوانب، منها السعي الحثيث لإحياء دور تكتل اتحاد المغرب العربي ليكون نطاقا أكثر قوة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتفاعل مع العالم الخارجي للحصول على أكبر مكاسب ممكنة عن التجارة الدولية لكل دول الاتحاد مع ضمان انتعاش للتجارة البينية.

ومن جانب أخر سعي الجزائر على تنويع علاقاتها الاقتصادية مع كل أطراف الاقتصاد الدولي وتكتلاته الاقتصادية.

3-يعتبر مؤتمر برشلونة الذي أنعقد في الفترة ما بين 27 و28 نوفمبر 1995 قاعدة أساسية للتعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط حيث يهدف الى تحفز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة دول المنطقة وذلك يرفع من المستوى المعيشي للأفراد ورفع مستوى التشغيل وتقليل الفجوة بين مستوى التنمية في أوربا ودول جنوب المتوسط وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية (الأوروبية بالخصوص) في الدول المتوسطة ونقل التكنولوجية والمعرفة والمؤتمر برشلونة رمزا لعهد جديد في العلاقات بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط وهو بداية لمسار اندماج إقليمي فعلي، وبالتالي تؤدي الشراكة الى قيام منطقة تجارة حرة في سنة 2010 للسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات المشتركة وهذا يتطلب تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق الى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية.

الدولة والسياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية:

مفهوم السياسة الاقتصادية:

إن مفهوم السياسة الاقتصادية تعني المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع والخدمات، وفي هـذا الصـدد إمـا تعتمـد الدولـة سياسـة أو نظـام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح.

وإما تعتمد نظام أو سياسة الاقتصاد الموجه.

أ-نظام النشاط الحر: (الاقتصاد المفتوح)

وهو النظام الذي ترفع فيه الدولة القيود على بعض السلع والخدمات ضمن دائرة التعامل بين الأفراد أو المؤسسات داخل البلد الواحد وخارج الحدود.

ب-نظام النشاط الموجه:

وهو النظام الاقتصادي الذي تكـون فيـه سـلطة الدولـة هـي المسـيطرة والموجهـة لسياسة النشاط الاقتصادي في سوق السلع والخـدمات بحيـث تحـدد الأسـعار للسـلع وتدعم الأسعار في حالة وجود فارق بين السعر الحقيقي للسلعة والسـعر المعـروض في الشوق مع وجود تدني لدخول الأفراد.

أنواع السياسات الاقتصادية:

تتمثل أنواع السياسات الاقتصادية في سعر الصرف والسياسة النقدية وهما نوعـان أساسيان في التعامل.

أ-سياسة سعر الصرف:

إن الدولة في سياسـتها الاقتصـادية المتبعـة تـتحكم في نشـاط معـين للحـد منـه أو تشجيعه فتسـتخدم سياسـة سـعر الصرف حيـث يمكنهـا أن تقـوم بتخفـيض في قيمـة العملة للحد من تسرب العملـة للخـارج، وقـد تلجـأ إلى هـذه الطريقـة إذا أرادت أن تشجع الاستثمار بـالأموال في مشـاريع داخليـة، والمحافظـة عـلى كميـة النقـود داخـل الحدود.

ب-السياسة النقدية

إن سياسة النقود عملية تلجأ إليها الدولة في عدة حالات منها:

- الحد من إصدار النقود.
- التحكم في الكتلة النقدية بضمان ثبات معدل الدوران للمخزون النقدي.

ومن خلال ذلك يمكن للدولة أن تقلل من نسبة القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاعات، لأن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ضعف الأسواق الأولية وغرق الشركات عن طرح أسهمها للاكتتاب العام هو محدودية الوعي المالي لدى المستثمرين.

أدوات السياسة الاقتصادية:

إن الهدف من دراسة أي سياسة اقتصادية هو تحقيق التوازن بين المداخيل والمنتجات لسوق السلع والخدمات والحفاظ على معدلات نمو مرتفعة والحد من الفقر.

ومن بين الأدوات الممكن استغلالها لتحقيق هذا الهدف وتتخذها الدولة كإصلاحات هيكلية تتمثل فيما يلي:

- تحرير الرقابة على الأسعار وإلغاء بعض احتكارات القطاع العام.
- خوصصة العديد من المؤسسات الحكومية.
- إلغاء الحواجز غير الجمركية وخفض رسوم الإستيراد.

وهناك من الدول من يلجأ إلى أبعد من ذلك وهو تحرير أسعار الصرف وإلغاء الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي.

السلطات الاقتصادية:

إن السلطة الاقتصادية تشمل جانبين: جانب السلطة المالية وجانب السلطة النقدية.

السلطة النقدية:

إن الجانب النقدي لـه أهميـة وأثـر كبـير في السياسـة الاقتصـادية داخـل النشـاط الاقتصادي ولهذا فإنه قبل الشروع في أي سياسة اقتصادية يجب التفكـير والتأكـد مـن قدرات السلطات النقدية أو المؤسسات المصرفية والنقدية للبلد ومدى تحملها لمواكبة النظام الاقتصادي المزعوم انتهاجه من قبل الدولة مع مراعاة أسعار الصرف لأي نظـام سعر، الصرف المتغير يتحدد من خلال القوة الشرائية لكمية النقـود إضـافة إلى عوامـل أخرى منها العرض والطلب ومعدلات الفوائد، والتضـخم والتطـور الاقتصـادي والقـوة الاقتصادية.

السلطة المالية:

إن عملية التمويل عنصر أساسي في تمرير السياسة الاقتصـادية وعـلى هـذا الأسـاس يجب توفر أدواته والمتمثلة في التمويل الـذاتي، تمويـل طويـل الأجـل الأقـراض تسـهيل الإيداع.

وهذه العناصر أساسها البنوك المحلية للبلد المعني ومدى قدرتها على توفير الأموال لإدارة المشاريع، ويساهم في ذلك أيضا إلى جانب البنوك المحليـة البنـوك الخارجيـة في ظل نظام الشراكة.

حيث تساهم هذه البنوك أو المؤسسات المصرفية بإعطاء قـروض لأجـل أو قـروض في شكل مساهمات في رأس المال.

العولمة والسياسات الاقتصادية الدولية

العولمة الاقتصادية وتداعياتها:

مفهوم العولمة الاقتصادية:

العولمة هي ظاهرة متعددة الأوجه، وتتضمن عدة جوانب منها جوانب سياسية اقتصادية وثقافية وبيئية ولذا يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي نظام يشير إلى إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية ونشر التكنولوجيا والتجارة وأنشطة الإنتاج وزيادة قوة الشركات عابرة الحدود الوطنية والمؤسسات المالية الدولية وتحرير الأسواق وإلغاء القيود عليها وخصخصة الأصول وزيادة التعاملات في النقد الأجنبي وتكامل أسواق رأس المال, واستحداث أدوات مالية جديدة، وينتج عن ذلك زيادة اعتماد الأسواق.

العولمة والتنمية الاقتصادية:

إن من أبرز العناصر المساهمة في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة هي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الشبكة الممثل دورها للدولة الغنية حيث أطلق عليها تسمية نادي الأقوياء إقتصاديا.

يتمثل دورها في كونها تعتمد على البحث والدراسات ومتابعة التطورات الاقتصادية في كل دولة عضو في هذه المنظمة ومقابلة كل هذا بما يجري في بقية دول العالم لمدة 25 سنة القادمة ومن ثم نقترح الحلول المناسبة إذ أنها لا تصدر قرارات ولا تتبنى إجراءات عملية.

ومن أهم نشاطات المنظمة أنها أعد ت مشروع بحث سنة 1995 بعنوان INTERFUTURS قصد تصور نمو اقتصاديات أعضاؤها وعلاقة هذا النمو بما يحدث في الدول النامية حتى نهاية القرن.

وفي نفس السنة أجرت دراسة أخرى تمتد إلى سنة 2020 اسمهاINTERDEPNCE أو الاعتماد المتبادل.

ومن خلال هذه الدراسات خرجت بفرضية أولى تتمثل في أن نمو إقتصاد أعضاء المنظمة بمعدل ثابت 3% سنويا طول هذه الفترة، ومعدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ 6.7% على أساس نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي توفر الحرية الكاملة لحركة المبادلات والاستثمار بين الدول.

أما الفرضية الثانية فتقوم على أساس أن معدل نمو 3% في دول المنظمة و4.8% في الدول الأخرى على أساس تأخر عدد من الدول عن إجراء التحرير الكامل للتجارة الدولية والاستثمار الدولي.

وتوصلت الدراسة إلى خمس دول كبرى جديدة (روسيا، الصين، أندونيسيا الهند والبرازيل) التي ستأخذ نصيبا وفر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم وحجم التجارة الدولية.

مظاهر العولمة:

التدويل:

إن ظاهرة التدويل تعبر في حقيقة وقعنا المعاش عن تدويل القوى المنتجة على المستوى العالمي ويقصد بالقوى المنتجة جميع الوسائل والقدرات التي هي في متناول المجتمع البشري لأجل الإنتاج.

وقوى الإنتاج تتضمن وسائل الإنتاج وقوى العمل التي تستخدمها هذه المجتمعات البشرية وبالتالي فهي تتضمن أساليب الإنتاج وتنظيم هذا الإنتاج وكذا مستوى العلوم والتكنولوجيا.

الثورة العلمية والتكنولوجية:

لقد شاهد العالم ثورة في عدد من القطاعات المرتبطة أساسا بالإلكترونيك والإعلام الآلي والاتصال والكيمياء والبيولوجيا، الشيء الذي جعل البعض يتحدث عن رأسمالية إلكترونية.

هذه الثورة سوف تغير ترتيب القطاعات الاقتصادية أين تصبح قطاع الخدمات المرتبطة بهذه القطاعات تحتل نصيبا أكبر في النشاط الاقتصادي والإنساني ككل كما تغير هذه الثورة من أنماط الإنتاج والتشغيل وكذا طرق التسيير.

لقد عرف العالم في نهاية القرن الثامن عشر الثورة الصناعية التي نظمت التقسيم التقني والاجتماعي للعمل حيث أصبحت الصناعة هي القطاع المحرك لكل النشاط الاقتصادي هذا التقسيم كان قائما على أساس علاقة تبعية بين الإنسان والآلة وكذا الفصل بين العمل اليدوي والذهني وبين التصميم والإدارة والتنفيذ ولقد تميزت الثورة العلمية والتكنولوجيا بمجموعة من الخصائص يمكن أن نذكر منها النقاط التالية:

- أعطى مكانة للعلم والبحث العلمي لم يشهدها العالم من قبل.

- إلزامية قيام علاقة جديدة بين الإنسان والآلة وفالعامل الإنساني يصبح أولى من العالم التقني لهذا سوف تعطى الثورة التكنولوجية مكانة أكبر للإنسان الحامل للعلم فهذا الأخير هو كائن اجتماعي وليس عاملا من عوامل الإنتاج الأخرى مما يستلزم قيام أساليب عمل وتنظيم جديد.

- ظهور إنقلابا جذريا ونوعيا في الإنتاج أساسه الإلكترونيك والإعلام الآلي والإتصال وهذا مما يؤدي إلى نمو سريع في للقوى المنتجة.

- التطور المذهل والسريع لقطاع المعلومات والاتصال وانعكاسه على مختلف جوانب النشاط الإنساني وهذا ما سيحدث انقلابا في عدة مجالات من النشاط الاقتصادي أولها مجال الإنتاج وأساسا أنماط العمل والتشغيل، حيث سينشر تشغيل اليد العاملة الماهرة والرخيصة عن بعد وكذا إدارة الأعمال عبر الإعلام الآلي.

التحولات على مستوى البنية الفوقية العالمية:

عندما لاحت بوادر فوز الحلفاء وبعد تلك الحرب العالمية الثانية وبعد الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم سعت مجموعة من الدول لوضع

مؤسسات دولية وجهوية لإعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية والاجتماعية وتوفير شروط الإنطلاقة الاقتصادية والاجتماعية وإزالة كل العقاب التي تعيق عملية تمركز الإنتاج والرأسمال على المستوى العالمي وخلق شروط اقتصادية وسياسية جديدة لإعادة اقتسام مناطق النفوذ.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ الآن تغيرات هامة على مستوى الخريطة الاقتصادية والسياسية للعالم خاصة مع انهيار البلدان الإشتراكية سابقا وتراجع حركات التحرر الوطني في البلدان النامية حيث شاهد ميلاد قطبي اقتصادي وسياسي أحادي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

تأثير العولمة على السياسات الاقتصادية:

التأثير على السياسة النقدية:

بالنسبة لهذا الجانب نلاحظ أن البنك العالمي هو ثاني مؤسسة ذات اعتبار كوني بعد صندوق النقد الدولي حيث يقوم بمنح قروض طويلة الأجل همها قروض التكيف الهيكلي بهدف دفع تيار العولمة ودوره يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي الذي حددته لهما اتفاقيات "بريتون وودز" التي كلفت الصندوق بالسهر على ضمان قواعد الاستقرار النقدي الدولي وتنمية العلاقات النقدية المتعددة الأطراف والبنك العالمي يقوم بتقديم العون المالي الضروري لتمويل التنمية طويلة الأجل، وإزداد هذا التكامل مع إستفحال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية واضطراب العلاقات النقدية وتدهور العلاقات التجارية والمالية بين مختلف الدول بحيث كيف الصندوق والبنك شيئا فشيئا سياستهما وبرامجهما لإعانة الدول النامية وسعيها للقضاء أو الحد من إشكاليتها النقدية والمالية والهيكلية وتتضح لنا الرؤية أكثر إذا علمنا أن العضوية في البنك العالمي مشروطة بالعضوية في الصندوق.

وفي ظل النظام الجديد يعتبر البنك العالمي هو أقوى وكالات التنمية والتمويل الدولية، حيث يستعمل أمواله لأغراض شتى أهمها:

تمويل المشاريع للبنية الأساسية:

-تشجيع رأس المال الدوالي الخاص.

-تسريع وتيرة الخوصصة.

التأثير على سياسة الميزانية:

إن تحقق المنافع المحتملة في ظل النظام العالمي بتوفير البنية الأساسية تحقيقا كاملا من عدمه مسألة تعتمد على الكيفية التي تقوم الحكومة بتوزيع المخاطر فيمكن للحكومة أن تزيد المنافع بواسطة تحمل المخاطر التي تستطيع السيطرة عليها ولكن ينبغي لها أن تتجنب تحمل المخاطر الأخرى.

وبهذه الطريقة يواجه المستثمرون بخواطر قوية لإختيار المشاريع بعناية وإدارتها بكفاءة فهي تستطيع أن تقلل المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون بواسطة إتباع سياسات إقتصادية كلية وطيدة، والإفصاح عن المعلومات، وتنفيذ قوانين ولوائح تنظيمية جيدة وتدعيم سلطتها القضائية وتستطيع أن تقيس بها الضمانات التي تقدمها وتوازنها وتحسبها بحيث تكون التكاليف والمخاطر واضحة وقت إصدار الضمانات وليس فبما بعد عندما يتعين على الحكومة أن تسدد، لأن من المعلوم في إطار توازن الميزانية أن الدولة عليها تكافأ بين إلتزاماتها وإيراداتها لتقييم الضمانات والإلتزامات المحتملة كما يمكنها إستخدام قيمة الضمانات لحساب خسارة متوقعة.

وعندما تقيم الضمانات يكون من الأكثر إحتمالا أن تتخذ القرارات على أساس التكاليف والمنافع الحقيقية وليس الظاهرة.

ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن التمييز بين الخسائر المحتملة وغير المحتملة ليس مفيدا على الدوام.

إن وجود فرصة بنسبة 10% بخسارة 10 ملايين من الدولارات أسوأ من وجود فرصة بنسبة 90 %.

لخسارة مليون دولار، والأفيد من ذلك هو تقدير القيمة الحالية للخسارة المتوقعة الناجمة عن إلتزام محتمل.

ومن شأن وجود نظام مثالي للمحاسبة والموازنة أن يسجل القيمة الحالية المتوقعة لجميع العقود التي تبرمها الحكومة.

التأثير على سعر الصرف:

نظرا لأن الكثير من استثمارات البنية الأساسية تمول بواسطة قروض مقومة بالنقد الأجنبي وتعقد بأسعار فائدة معومة، فإن الأرباح تكون حساسة بشكل مرتفع للتغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

ويتبين أنه للوهلة الأولى أنه ينبغي للحكومة أن تتحمل بتعبئة المخاطر المرتبطة بهذا الخطر لأن لها بعض السيطرة على أسعار الصرف والفائدة، وسيكون لديها إذا ما تحملت هذه المخاطر حافز لإتباع سياسات اقتصادية كلية مستقرة.

وفي ظل نظام العولمة ثمة عدد من الأسباب تجعل من الضروري للمستثمرين أن يتحملوا بمخاطر سعر الصرف والفائدة:

فأولاً: يمكن أن تشجع الضمانات الحكومية للمستثمرين على التعرض لحدود كبيرة من مخاطر أسعار الصرف وعندئذ يستطيعون إذا ما حدث إنخفاض قيمة العملة أن يلقوا باللوم على الحكومة لما تعرضوا عنه من خسائر بدلا من الإعتراف بخطر الإفراط في الإقتراض بعملات أجنبية.

ثانياً: يمكن أن يكون لضمانات سعر الصرف تأثير معاكس على سلوك الحكومة وعلى سبيل المثال فقد تغري الحكومة بدم إجراء التخفيض الذي يكون مطلوبا في قيمة العملة المحلية في أعقاب صدمة في معدلات التبادل التجاري.

ثالثاً: قد تكون الكثير من الحكومات قد إنكشفت بالفعل هي ودافعو الضرائب الذين يدعمونها للمخاطر المرتبطة بصدمات سعر الصرف والفائدة.

وقد تفضي صدمة معدل تبـادل تجـاري معـاكس مـثلا: تخفـيض في قيمـة العملـة وإنخفاض في الدخول على حد سواء، مما يجـبر الحكومـة عـلى تعـيض المسـتثمرين في نفس الوقت التي تتقلص فيها قاعدتها الضريبية.

أى أنه قد يكون لدى القطاع الخاص في حالة عدم وجود ضمان حكـومي , حـوافز أكبر على إدارة مخاطر سعر الصرف.

تعريف العولمة، والعولمة الاقتصادية:

أولاً: تعريف العولمة (GLOBLIZATION):

هي نظام عالمي يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم [1].

ويعرفها الدكتور مصطفى محمود: (بأنها مصطلح بدأ لينتهي بتفريغ الوطن من وطنيته وقوميته وانتمائه الديني والاجتماعي والسياسي بحيث لا يبقى منه إلاَّ خادم للقوى الكبرى) [2].

وهذا التعريف الذي أورده الدكتور مصطفى محمود ينطبق تماماً على ما ندور عليه في بحثنا هذا.

وذهب الدكتور سيَّار الجميل في أن العولمة تعني: (إنها عملية اختراق كبرى للإنسان وتفكيره وللذهنيات وتراكيبها وللمجتمعات وأنساقها وللدول وكياناتها وللجغرافية ومجالاتها وللاقتصاديات وحركتها وللثقافات وهوياتها وللإعلاميات ومدياتها) [3].

وأشار أحد الباحثين إلى أن العولمة تعني: (التنميط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من أجل إخضاع العالم وجعله يستجيب لما تريده الشركات العالمية متعددة الجنسيات) [4].

(1) د. عبد الكريم بكَّار، العولمة، ص 11، دار الإعلام. والعولمة هي: واحدة من ثلاث كلمات عربية طرحها ترجمة للكلمة الانكليزية (GLOBLIZATION) والكلمتان الأخريان هما (الكوكبة) و(الكونية) والغلبة في الاستعمال أصبح للعولمة شيوع واستخدامها في وسائل الإعلام، ويعتبر فرنسيس فوكوياما – المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية من أوائل الذين استخدموا هذا المفهوم.

(2) د. محسن عبد الحميد، العولمة في المنظور الإسلامي، ص 9، ط 1، سنة 2002م.

(3) د. محسن عبد الحميد، المصدر نفسه، ص 8.

(4) د. لؤي مجيد حسن، صحيفة الجمهورية العراقية، العدد: 10096 في 1999/8/18.

وعالمنا اليوم يتعامل مع مفردات جذابة أخذت تنشر في الدراسات والكتب والمقالات والتصريحات والبيانات مثل (القرية الكونية) و(المواطن العالمي) و(العولمة) ويختار لها أمهر الفنانين والرسامين لتصميم معلقات وبوسترات توضح ذلك وكل هذه التسميات يبتغى في مفهومها غير ما أريد لها إنها عولمة النهب أو عولمة الفهم الغربي الأمريكي للأشياء بهدف خلق وفرض نموذج واحد وطابع واحد على كل مفردات الحياة وعناصرها في الاقتصاد والسياسة والعلم وحتى الأخلاق والفن.

ثانياً: تعريف العولمة الاقتصادية [(1)]:

إن مفهوم العولمة الاقتصادية لا يتجزأ عن التطور العام للنظام الرأسمالي حيث تعد العولمة حلقة من حلقات تطوره، وقد تسارعت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بسبب الثورة التقنية في مجال الاتصالات المتنوعة والمعلومات الالكترونية المتطورة.

ويقصد بالعولمة الاقتصادية: (نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال)[(2)].

ويرى أحمد مصطفى عمر أن العولمة الاقتصادية هي: (تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة حيث لا

---

(1) مجموعة مؤلفين، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس، 2011، ص 66.

(2) د. علي عقلة عرسان، الأسبوع الأدبي، دمشق، العدد 602 في 1998/3/14، ص 19.

قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها) [1].

وفي تعريف آخر عن العولمة الاقتصادية يركز فيه على الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك فيها جاء فيه: (العولمة الاقتصادية تعرف على أنها تعاون اقتصادي متنامي لمجموع دول العالم والذي يُحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية ولانتشار المتسارع للتقنية في العالم).

وثمة تعريف آخر بأن: (العولمة الاقتصادية هي الاقتصاد الحر، وحرية التجارة وهيمنة الشركات، وانحصار دور القطاع العام، وتنامي دور القطاع الخاص من خلال خصخصة وسائل الإنتاج).

وهذا التعريف يقّسم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية إلى:

الأولى: مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ فكلما زادت الإيداعات قلت المخاطر.

والثانية: مجموعة الدول الأخرى في العالم؛ التي لا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى.

ويعرف (انكاتد Uncatad) العولمة الاقتصادية بأنها: (زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستوى المحلي) [2].

(1) **أحمد مصطفى عمر**، إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، سنة 2004، ص 163.

(2) **عمر صقر**، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2001، ص 6.

ويقول أحد الباحثين: (إن العولمة الاقتصادية وفق أساليبها المتعددة منها ثورة المعلومات وحرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال عبر الحدود الوطنية والإقليمية تشكل خطراً كبيراً على خصوصية المجتمعات المختلفة وتهدد كيانها كما يمكن وصفها على أنها ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية وهي ظاهرة تاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أو حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل نظام عالمي للتبادل غير متكافئ).

وبعد ما تقدم يمكن إعطاء تعريفاً للعولمة الاقتصادية بأنها: (تسهيل انتقال القوى العاملة والمعلومات والسلع والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية، واندماج الأسواق في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة).

والذي نستخلصه من التعاريف المتقدمة الخصائص التي تشكل العولمة الاقتصادية على:

1. حرية التجارة العالمية.
2. هيمنة الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات على حركة السوق العالمية.
3. خصخصة وسائل الإنتاج [1].

ويبدو أن العولمة الاقتصادية تستند حالياً لاتفاقات دولية تُعقد بإرادة الدول المعنية وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات.

---

(1) يعرف الدكتور الأطرش خصخصة وسائل الانتاج بأنها: (اندماج أسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة، هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات). انظر: حورية سعداوي، العولمة واقتصاديات الدول النامية، حالة جنوب آسيا، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد علوم التسيير، جامعة الأغواط، سنة 2000، ص 5.

وهذه الاتفاقات الدولية لم تأت من فراغ إنما وراءها أهدافاً استعمارية مجرمة بالسيطرة على مقدرات الشعوب الضعيفة لاسيما شعب الوطن العربي، ويصبح مصيره بيد هؤلاء الطغاة، وثمة هدف آخر هو تنحية التشريع الإسلامي في مجال المعاملات المالية والاقتصادية من ساحة المسلمين ليسود الربا الفاحش والتجارة الفاسدة.

تأريخ نشأة العولمة، الاستعمار العسكري ودوره في ازدهـار العولمة، الثورة الصـناعية وأثرها في ظهور العولمة، عولمة الولايات الأمريكية:

أولاً – تأريخ نشأة العولمة:

ذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل بداياتها الأولى ترجع إلى القرن التاسع عشر، مع بدء الاستعمار الغربي لآسيا وأفريقيا والأمريكيتين ثم اقترنت بتطـور النظـام التجـاري الحـديث في أوربـا، الأمـر الـذي أدى إلى ولادة نظـام عـالمي متشابك ومعقد عُرف بالعالمية، وذهب آخـرون إلى أن مصـطلح النظـام العـالمي كـان مستخدماً منذ مؤتمر فيينا سنة 1815، الذي بدأ به (مترنيـخ Mtrneg)رئـيس وزراء النمسا وجدده (بسمارك) الألماني في سبعينات القرن التاسع عشر، ثم تجـدد عـلى يـد (كلمنصو) الفرنسي في مؤتمر فرساي سنة 1919م ثم تجدد في (يالطة) على يد الحلفـاء في الحرب العالمية الثانية.

إذن الفكرة قديمة، واليوم تمحورت بشكل جدي ومـدروس لأجـل الهيمنـة العالميـة مـن بعـض النفـوس ذات الطـابع السيء، ومـا أريـد بهـا إلَّا تحقيـق مـآرب الهيمنـة الاقتصادية على مقدرات الشعوب بأشكالها.

ثانياً – الاستعمار العسكري ودوره في ازدهار العولمة:

يعد الباحثون الغزو العسكري من الأساسيات التـي اعتمـدها الغـرب في السـيطرة على العالم، وخير ثلاثة أمثلة على ذلك في العصر الحديث ما جرى في الحربين العالميتين الأولى والثانية، والغزو الأنكلوأمريكي على العراق وأفغانستان، وعندما يعجز الفكر من أن يغزو عقول الناس يسلك الساسة طريق الهجـوم المسـلح لانتـزاع الحريـة الفكريـة والعقائدية قسراً، هذا ما حدث على الساحتين العراقية والأفغانية بعد أن فشل الغـزو الفكري الليبرالي والشيوعي.

وقد يعتقد البعض أن الغزو المغولي على بغداد سنة (656 هـ) لـيس وراءه هـدف فكـري أو عقائـدي أو اقتصـادي، وهـذا خطـأ محـض، حيـث يقـول المؤرخـون: إن المغول لم يكـن غـزوهم لبغـداد – أم الحضـارات – غـزواً همجيـاً لا يحمـل في طياتـه

آثاراً فكرية أو عقائدية إنما كان غزواً عقائدياً لترسيخ عقيدتهم الوثنية الخرافية الهوسية في الأرض، وإنما استهدفت بغداد، لأنها كانت مهد الحضارات وزهوها في مختلف المجالات العلمية وإن لم يكن عقائدياً أو فكرياً فما حملهم على أن يلقوا بالكتب العلمية والمؤلفات في نهر دجلة حتى أن ماءه أصطبغ بلون المداد الذي كتبت به.

والغزو الفكري بادئ ذي بدء لم يأخذ حيزاً كبيراً في عقول العرب والمسلمين إلاَّ في فترة العشرينات والثلاثينات والأربعينات والخمسينات من القرن الماضي حيث روج له المروجون من المتغربين من العرب، حتى قيضه الله بالمد الفكري الإسلامي الذي أخذ يطفو على السطح رويداً رويداً، ليدثر هذه الأفكار الضآلة المنحرفة التي تقود إلى جادة الظلامية والفساد.

ثالثاً – الثورة الصناعية وأثرها في ظهور العولمة:

إن ظهور الثورة الصناعية بشكلها التقليدي في منتصف القرن الثامن عشر في انكلترا ثم أوربا وحيث سمح ترويض البخار والحديد ثم الكهرباء، لزيادة الإنتاج وقهر المحيطات، ومن ثم خرجت أوربا من قوقعتها الاقتصادية الزراعية المنغلقة إلى ربوع الأسواق العالمية والاستعمار، فاشتد عود الدولة المعاصر وهي بعد حديثه لم تظهر معالمها إلَّا منذ القرن السادس عشر ولم تتأكد أركانها الأساسية في أوربا إلاَّ بعد حرب نابليون بل وحتى هزيمة ابن أخيه نابليون الثالث وظهور الدولة الألمانية على يد (بسمارك) كقوة اقتصادية وسياسية في أوربا، ثم بدأت الثورة الصناعية تدخل مرحلة جديدة من نوع التطورات التقنية، بدءً من الستينات، ثم جاء بعد ذلك عصر الاليكترونيات والاتصالات والانتقال من اقتصاد الأشياء إلى اقتصاد المعلومات وهكذا كانت جذور العولمة [1].

(1) أيمن نور الدين عمر، العولمة ومستقبل البشرية، ص 12، دار لبنان للطباعة والنشر، ط 1.

رابعاً – عولمة الولايات المتحدة الأمريكية:

إن الأمريكيين يعدون أنفسهم بأنهم أول من تبنى شعار العولمة، ومنذ تأسيس دولتهم، فهم يؤمنون بنظرية (العقد المتجلي) فرؤساء الإدارات الأمريكية كافة صرحوا بأن بلادهم وجدت من أجل قيادة العالم عبر نظام عالمي يتلائم مع ثقافتها وبالتالي الرؤية المنهجية للحياة، فأول رئيس أمريكي (جورج واشنطن) قال في خطابه الرئاسي سنة 1789م: (إنه مُوكَل بمهمة عَهَدَهَا اللــه إلى الشعب الأمريكي) ويسمي رئيس أمريكي آخــــر هو (توماس جفرسون) في خطابه الرئيس هذه المهمة بمهمة (شعب اللـه المختار) وفي سنة 1945م قال الرئيس الأمريكي (ترومان): (إن النصر الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية وضع على عاتق الشعب الأمريكي عبء مسؤولية قيادة العالم)، وقال الرئيس الأمريكي (آيزنهاور) في خطابه سنة 1953م: (لمواجهة تحديات عصرنا حمَّل القدرُ بلدنا مسؤولية قيادة العالم الحر). وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، قال الرئيس الأمريكي (روزفلت): (الآن يجب أمركة العالم)[1]، وفي سنة 1961م رأى الرئيس (كيندي) أن الهدف من وجود الولايات المتحدة الأمريكية هو قيادة العالم كله، وفي سنة 1963م قال (نيكسون): (إن قيمنا للتصدير وليست بنا حاجة للاعتذار من أحد)، وأكد (جونسون) في سنة 1965م بقوله: (على أن التاريخ وانجازاتنا تحملنا مسؤولية الدفاع عن الحرية في العالم)، وقال (جيمي كارتر) سنة 1976م: (إن مسؤوليتنا تكمن في تأمين نظام دولي مستقر)، وقال (رونالد ريكان): (على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الحارس للحرية في العالم) وصرح (جورج بوش الأب) بمقولة له قال فيها: (إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكياً) والغاية واضحة هي أن تبقى أمريكا الدولة بمثابة قطب واحد أو قطب القوة الأول المطلق في العالم، وتعميم نمط

(1) د. محسن عبد الحميد، العولمة، ص 15.

الحياة الأمريكية كطريقة حياة معروضة على الجميع كخيار واحد مفروض[1] وأما (بوش الابن) فقد جاء بالحرب والدمار ليحتل العراق وأفغانستان بحجة القضاء على الإرهاب العالمي وتحقيق الحرية والحراسة للعالم، واليوم ظهرت على ساحة المسلمين ما يسمى بالدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش) فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قيادتها العالمية بالحرب عليها تحت مسمى (التجمع الدولي ضد الإرهاب) وهيئت لها كل مستلزمات الحرب.

ويرى كثير من الباحثين أن (العولمة الاقتصادية) بقيادة أمريكا بدأت منذ عام 1944م والتي انبثق منها الصندوق الدولي، ليقوم حارساً على النظام النقدي الدولي والبنك الدولي ليعمل على تخطيط التدفقات المالية طويلة الأمد وإنشاء منظمة التجارة العالمية التي أدت إلى اتفاقية (الجات) والتي حولت السياسة التجارية للدول المستقلة إلى شأن دولي، وليس عملاً من أعمال السيادة الوطنية [2].

فأمريكا تبث دعايتها إلى العولمة على أساس فكري مفاده: أن الرأسمالية الليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي قد أثبتت أنها أقرب إلى التعبير عن حقيقة الإنسان وأقدرها على تأمين سعادته ورضائه وتتخذ من انهيار الاتحاد السوفيتي برهاناً زائفاً ومضللاً على صدق ما تدعيه.

إن العولمة كما يروج لها دعاتها لا تعدو أن تكون تعبيراً معاصراً عن نزعة تسلطية استعمارية قديمة ظاهرها الرحمة وباطنها الخراب الدولي والتي صاحبت كل قوة غاشمة على مدار التاريخ، كما حدث في مصطلح (الاستعمار) ولعل من أبرز مظاهر هذه العولمة انهيار السدود بين الحضارات والثقافات وفرض الهيمنة الغربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والفكرية.

(1) باسيل يوسف، النظام الدولي الجديد وحقوق الإنسان، بحث منشور في كتاب النظام الدولي الجديدة، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، ط 1، سنة 1992، ص 47.
(2) د. محسن عبد الحميد، العولمة، ص 18.

يقول الدكتور صلاح الصاوي: (إن عُمَد الحضارة الغربية تمثلت في الطباعة والتنصير والبارود، فهي ظلٌّ ذو ثلاث شعب) [1].

خامساً - مؤسسات العولمة الاقتصادية:

برزت الحاجة لتعاون اقتصادي دولي باقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية فانعقد مؤتمر (بروتن وودز) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 واتفقت الدول المجتمعة على إنشاء صندوق نقد دولي، وبنك عالمي.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدأ مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي، فانتهت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

وفي ما يأتي أهم مؤسسات العولمة الاقتصادية:

الأولى: البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يعتبر مؤتمر (بروتن وودز) بمثابة اتفاقية لإنشاء بنك دولي وهو الوثيقة الثانية على صعيد التنظيمات النقدية الدولية التي تقدم بها الانجليزي (كينز) في مخططه الذي اقترحه أصلاً سنة 1943م حيث قدمه كورقة عمل رسم فيها الإطار الذي من خلاله يمكن إقامة نظام نقدي دولي ثم بعد ذلك تمحور هذا المخطط حول فكرة جوهرية مفادها تكوين إتحاد مقاصة دولي، وأن يكون النظام الجديد مرتكزاً على عملة دولية تقاس بالذهب ولا تخضع لسيادة أي بلد، فأطلق على هذه مصطلح (بانكور BANCOR) [2]، وبعبارة أخرى تمثل الفكرة دعوة صريحة لإنشاء بنك مركزي دولي، تنص الاتفاقية تأسيسه على أن الدول الأعضاء في ص – A –يصبحون أعضاء بالتبعية في البنك المركزي الدولي، ويشاركون في تكوين رأسماله البالغ في ذلك الوقت عشرة مليارات

(1) د. صلاح الصاوي، وحدة العمل الإسلامي في مواجهة أعاصير العولمة، ص 1، شبكة الانترنيت.
(2) عبد الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر 1996، ص 38.

دولار أمريكي على حسب حصة الدولة العضو في الصندوق [1]، فَعُرِفَ هذا البنك باسم البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويعرفه بعض الباحثين على أنه: (مؤسسة مالية نشأت بموجب اتفاقية (بروتن وودز) بدأت تمارس نشاطها في 25 جويليه 1946، حيث أنه الجهة المسؤولة عن إدارة وتوجيه الاستثمارات الدولية من خلال تحرير الحركات الدولية لرؤوس الأموال كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات للدول الأعضاء)[2].

ويعتبر البنك بمثابة المؤسسة التي تضطلع أساساً بنواحي التنمية الدولية خاصة بعد أن خلقت الحرب العالمية الثانية مجموعة من الدول مدمرة دماراً شديداً ومجموعة أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا تعيش في ظروف التخلف الاقتصادي هذا كله في الوقت الذي غابت فيه مراكز التمويل العالمي [3] التي كانت تسيطر الأسواق العالمية بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للدول المختلفة.

لقد اعتبر الهدف الأساسي للبنك مساعدة البلدان النامية في رفع معيشتها مقاساً بمتوسط الدخل الوطني بالنسبة للفرد بالإضافة إلى تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة وكذا تلبية حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل أعمال إعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية كما أعطى حق فتح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تخدم أغراضها، وطبقاً لميثاق البنك فإن مساعداته تسترشد بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أية ترتيبات سياسية ولكن حدث في الثمانينات أن صاغ البنك توجيهات جديدة فيما أسماه قروض لضبط البنية تهدف إلى زيادة

---

(1) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار الجامعية المصرية اللبنانية، حلوان، الطبعة الثانية 1994، ص 181.

(2) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، سنة 2001، ص 21.

(3) وحدة حسابية نقدية في تسوية المدفوعات الدولية وتكون قيمتها مربوطة بالذهب.

قدرة الدول النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي وتنص هذه التوجيهات على تشجيع ودفع التغيرات السياسية الخاصة بالتحول إلى الأسواق المفتوحة وتقليل الدعم والخصخصة وتخليص دور الحكومات ويمارس البنك العديد من الوظائف أهمها:

الأولى: تشجيع الاستثمار الخاص الذي يضمن نمو وتوسع القطاع الخاص.

الثانية: العمل على حل المنازعات المالية بين دول الأعضاء.

الثالثة: تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المختلفة لتحديد أسبقية المروعات والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات ووسائل تمويل نفقاتها المحلية أما بالنسبة لهيكل البنك فهو معقد نوعاً ما حيث يتكون من منظمتين:

الأولى: البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

والثانية: المؤسسة الدولية للتنمية.

وهناك مؤسسات مرتبطة بالبنك الدولي ولكنها منفصلة عنه قانونياً ومالياً وهي (مؤسسة التمويل الدولي) و(مركز تسوية المنازعات الاستثمار) (الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار)، ويبلغ موظفو مجموعة البنك الدولي أكثر من 7000 موظف، ولديه حوالي أربعين مكتباً منتشرة في مختلف أنحاء العالم، كما يوظف البنك أفراد في تخصصات مختلفة فهناك الاقتصاديون والمهندسون والاحصائيون [(1)].

الثانية: صندوق النقد الدولي:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وخاف بعض الباحثين الاقتصاديين عما ستفرزه من صعوبات تتعلق بالوضع الاقتصادي للبلدان الأوربية وكان من هؤلاء الاقتصادي اللورد (كينز) الذي كان له دور كبير وبارز في

(1) **فضل علي مثنى**، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 41.

حل مشاكل المدفوعات الدولية خلال الحرب المذكورة حيث بَيَّن أن دعوة الدول الأوربية إلى قاعدة الذهب أمر في غاية الأهمية لما يمارسه الذهب في وضع الاستقرار الاقتصادي واستقرار المبادلات وكيفية إجراء المفاضلة بينهما.

وفي سنة 1944م اجتمع مندوبو أربع وأربعين دولة في (بروتن وودز) بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف وضع الأسس العامة لإقامة هذا النظام النقدي الدولي الجديد وقبل انعقاد المؤتمر كان قد طرح أمام المؤتمرين مخططين؛ تقدمت بالأول بريطانيا على لسان مبعوثها الاقتصادي اللورد (كينز)، والثاني تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية على لسان ممثلها (هاري وايت).

وبعد عرض المخططين اللذين يترجمان في الواقع الاقتراحات الدولية المتضمنة إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكان ذلك في 15 حزيران 1944، وتم التوقيع على نص الاتفاقية في 27 تشرين الثاني 1945 من قبل ثمان وعشرين دولة وبذلك اكتسبت الاتفاقية قوتها القانونية، وشرع الصندوق في نشاطه سنة 1946.

أهداف صندوق النقد الدولي:

لقد أُوكلت إلى صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف فقد كان الاعتقاد سائد بين المؤسسين بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقد الدولي ويمكن اختصار الأهداف بما يأتي:

الأول: تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقاً من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف.

الثاني: تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

الثالث: رفع القيود، وإزالة الحواجز، والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي.

الرابع: تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية العاملة بصندوق النقد الدولي وتحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

وظائف صندوق النقد الدولي:

ولأجل أن يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فعليه أن يقوم بالوظائف والمهام الآتية[1]:

الأولى: تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

الثانية: إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول نمو وتنشيط التجارة الدولية.

الثالثة: تمويل العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلالات موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية.

الرابعة: توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية.

الخامسة: اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

السادسة: التعاون مع البنك الدولي يتعلق بعلاج إختلالات الهيكلية.

السابعة: إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية.

تمويل صندوق النقد الدولي:

ولكي يقوم صندوق النقد الدولي بهذه الوظائف والمهام فإنه يحتاج إلى رأس المال كبير فهو يتألف من الحصص التي تدفعها دول الأعضاء عند انضمامها

(1) **رمزي زكي**، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1999، ص 50.

للصندوق بالإضافة للقروض والتي تعتبر من المصادر المكملة وسيشرف على هذه المهام هيكل تنظيمي للصندوق يتمثل بـ:

جلس المحافظين:

وهو أعلى سلطة في الصندوق ويتكون من محافظ الصندوق ونائبه لكل دولة ويعتبر الجهاز التشريعي للصندوق.

والمجلس التنفيذي:

وظائف المجلس التنفيذي تتعلق بالميزانية الإدارية وأخرى تنظيمية وبعضها استشارية رقابية ويعتبر المحرك الحقيقي والفعلي لصندوق النقد الدولي بالإضافة للمدير العام واللجنة المؤقتة ولجنة التنمية.

الثالثة: المنظمة العالمية للتجارة:

إن فكرة قيام المنظمة العالمية للتجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات (بروتن وودز) الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية ضد قيام هذه المنظمة بحجة أنها يمكن أن تنازع الكونغرس الأمريكي صلاحياته في توجيه التجارة الخارجية وبلدان هذه الفكرة.

فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ التدابير اللازمة ودعت إلى مؤتمر دولي في جنيف سنة 1947 للمداولة حول التجارة الدولية وفي هذا المؤتمر تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات GATT) حيث اشتملت على المبادئ والأسس والقواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد فشارك في توقيع هذه الاتفاقية ثلاث وعشرون دولة [1].

(1) شريفة بوعمرة سونة وآخرون، العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول النامية (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية 2003، ص 52.

بدأت (جات GATT) بمزاولة عملها بدءاً من سنة 1948 كما عرفت هذه الاتفاقية عدة جولات منها ما يتم التعرض إليه في الجدول الآتي [1]:

- الجولة الأولى: جنيف – سويسرا سنة 1947، الرسوم الجمركية (23).
- الجولة الثانية: أنيسي – فرنسا سنة 1949، الرسوم الجمركية (13).
- الجولة الثالثة: تركيا – انجلترا سنة 1951، الرسوم الجمركية (38).
- الجولة الرابعة: جنيف – سويسرا سنة 1956، الرسوم الجمركية (26).
- الجولة الخامسة: جنيف – سويسرا سنة 1960، الرسوم الجمركية (26).
- الجولة السادسة: جنيف – سويسرا سنة 1964، الرسوم الجمركية (62).
- الجولة السابعة: طوكيو– اليابان سنة 73-79، مكافحة الإرهاب (102).
- الجولة الثامنة: بونتادل – إسته أورغواي سنة 86-94، الرسوم الجمركية عبر تعريفه (108).

واعتبرت جولة الأورغواي أكبر الجولات من حيث عدد الدول المشاركة فيها والتي بلغت مائة وثمان دولة وهي من أهم الجولات، فقد حلت فيها المنظمة العالمية للتجارة (OMC) محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وأصبحت أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة الاقتصادية باعتبارها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد وأخطر مؤسساتها التي تمارس دوراً رئيساً في تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة ومندمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي.

كما تقوم المنظمة بتنفيذ العولمة الاقتصادية على المستوى التجاري والاقتصادي فكانت تضم مائة وسبعة وثلاثون عضواً في سنة 2000 لتصل إلى مائة أربعة وأربعين عضواً سنة 2002 وتشارك بنحو 95 بالمائة من حجم التجارة الدولية [2].

(1) عبد الواحد الغوري، العولمة والجات، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000، ص 42.
(2) كبور نعيمة، الاتحاد النقدي في ظل العولمة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001، ص 83.

وبعد ما تقدم يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC): (بأنها مؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات (الجات)، وتضع الأسس للتعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف تنسيق السياسات التجارية والمالية والاقتصادية للدول والأعضاء كما تهدف (OMC) إلى تحقيق التفاعل الإيجابي الدولي من خلال صياغة وتأكيد المنافسة في ظل حرية التجارة الدولية وعدم وجود أي شكل من أشكال التميز في المعاملة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة).

وظائف المنظمة العالمية للتجارة OMC:

إن للمنظمة عدة وظائف يمكن اجمالها بما يأتي [(1)]:

1-الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة العمل والأسلوب لتشكيل (الجات) ومن ثَمَّ التحكيم بجهاز الاستئناف وبحقوق والتزامات الدول.

2-إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقاً للفترات الزمنية المحددة بهدف معرفة أية تغيرات في هذا السياق، ومدى توافقها مع أحكام (الجات) وتعميم المعلومات لهذا الشأن على جميع دول الأعضاء ضمانات لتحقيق مبدأ اتفاقية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسات التجارية لأي منها والقدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

3-التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملاً لجوانبه المالية والنقدية والتجارية فتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.

(1) **عبد الواحد العفوري**، العولمة والجات، ص 64.

الهيكل التنظيمي للمنظمة:

أما بالنسبة لهيكل المنظمة، فهو يشتمل على الرئاسة التي تتكون من المجلس الوزاري، والمجلس العام، ومجالس متخصصة، ولجان، وسكرتارية.

فالمجلس الوزاري يتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل[1] وهو السلطة العليا للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة في جميع المسائل التي تنص.

وتعمل تحت إشراف المجلس العام مجالس متخصصة وهي: مجلس شؤون التجارة والسلع ومجلس شؤون الخدمات، ومجلس شؤون حماية الملكية الفكرية، وتعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها بحيث تضطلع بالمهام التي تُعهد بها إليها الاتفاقات الخاصة بكل منها كما توجد (الجات) في لجان فرعية وهي: لجنة التجارة والتنمية ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والمالية، وتنشأ لجان أخرى كلما دعت الحاجة لذلك وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف.

كما يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها مدير عام يعينه المركز الوزاري ويحدد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة شغل منظمة، فيعين المدير العام أعضاء موظفي السكرتارية ويحدد لهم واجباتهم وشروط خدمتهم لمنظمة التجارة العالمية [2].

(1) **شريفة بوعمرة سونة وآخرون،** العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول النامية (حالة الجزائر)، ص 54.

(2)GATT- (Faocus) GATT newsietter – N° 107, may 1994.

الاقتصاد السياسى

يعرف الاقتصاد السياسي بأنه العلم الذي يدرس:

أسس تطور المجتمع حيث يدرس عمليه إنتاج الخيرات المادية وأسلوب الإنتاج ويركز على العلاقات الاجتماعية في عمليه الإنتاج والوضع الطبقي والاجتماعي في العملية الإنتاجية وما ينتجه نمط الإنتاج من تشكيله اجتماعية واقتصادية، ويتسم أيضا بأنه يدرس علاقات الإنتاج في سياق نشأتها وتطورها ويوضح لنا التناقضات في علاقات الإنتاج والتي تخلق تطور لنمط الإنتاج، وهو علم يبين للطبقة العاملة وكافة المستغلين والكادحين أسباب فقرهم واليات استغلالهم ويكشف عن أسباب تأخر الدول النامية، وممارسات الرأسمالية في استخدام التسلح لفتح أسواق جديدة والاستيلاء على الموارد الطبيعية للدول ويوضح لنا علم الاقتصاد السياسي تناقضات الاقتصاد الرأسمالي في سعيه للربح مخلفا فوضى الإنتاج ومزاحمة في السوق واحتكارات وتخبط ناتج من طبيعة العملية الإنتاجية في الرأسمالية والتي تسعى دوما إلى الربح عن طريق خلق فائض قيمه من عمل الأجراء.

ويتميز علم الاقتصاد السياسي بان قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في ذات الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية فالبعض يردها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي بينما رأى ماركس إن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.

وهو أيضا جزء من أجزاء النظرية الماركسية يركز على دراسة العلاقات والعمليات الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويدرس علاقات الملكية والأجور والربح وقوانين الإنتاج مركزا على دراسة العلاقات والعمليات الاقتصادية.

العمل:

يعرّف العمل بأنه الجهد الذهني أو العضلي الذي يبذل بهدف الإنتاج ويستخدم الإنسان في العمل ما يمتلكه من مهارته ومعارفه إلى جانب وسائل الإنتاج والتي تشمل كل الأدوات التي تستخدم في موضوع عمله ولقد تميز كل عصر اقتصادي بما يتم استخدامه من وسائل إنتاج وهى تتشكل من أدوات الإنتاج ومواضيع العمل وقد كانت الحضارة نتاج تراكمات أساسها العمل وخلق فائض إنتاج اجتماعي ولقد ذكر لينين في مصادر الماركسية الثلاثة إن قوة عمل الإنسان تتحول إلى بضاعة. فالأجير يبيع قوة عمله لمالك الأرض ولصاحب المصنع، والعامل يستخدم قسما من يوم العمل لتغطية نفقات إعالته وإعالة أسرته (الأجرة)؛ ويستخدم القسم الآخر للشغل مجانا، خالقا للرأسمالي القيمة الزائدة، التي هي مصدر ربح ومصدر إثراء للطبقة الرأسمالية.، فالعمل هو المفتاح الأول الذي يلبى حاجات البشر وهو أصل الثروة.

القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج:

تعرف قوى الإنتاج بأنها وسائل الإنتاج وما تتضمنه من أدوات ووسائل العمل إضافة إلى قوة العمل التي تعتبر سلعة في النظام الرأسمالي وأداة من أدوات الإنتاج بما تشمله من مهارات وخبرات.

وعلم الاقتصاد يدرس علاقات الإنتاج التي تنشأ خلال عملية الإنتاج، وشكل هذه العلاقات التي تتنوع من علاقات تعاون أو علاقات استغلال ترتبط بشكل أساسي بطبيعة المكية لوسائل الإنتاج.

وبالتالي توزيع عائد عمليه الإنتاج ويمكننا أن نرى علاقات الاستغلال المتمثلة في استثمار قوة عمل الإنسان لصالح أحرين ففي البناء الرأسمالي وكما يوضح لنا ماركس في رأس المال والعمل المأجور يبيع العمال عملهم كبضاعة ويبادلونها ببضاعة الرأسمالي، بالمال، وهذا التبادل يتم وفق نسبة معينة.

قدر معين من المال مقابل قدر معين من استخدام قوة العمل وهو ما يعرف بالأجرة وهنا يدفع العامل دفعا لبيع الشيء الوحيد الذي يمتلكه لا بمقابل ما ينتجه من بضاعة ولكن باجر يكفيه فقط ليستمر ليوم أخر يتم فيه استغلاله ويمكننا أيضا رؤية علاقات إنتاج تعاونية بشكل توزيع عادل لما يتم إنتاجه في نمط الإنتاج الاشتراكي.

ببساطة يمكننا القول أن علاقة الناس بوسائل الإنتاج من حيث ملكيتها يحدد وضع الأفراد في عملية الإنتاج ويحدد أيضا طرق التوزيع لهذا الإنتاج.

فعلاقات الإنتاج التي عرفتها البشرية تختلف حسب المرحلة التاريخية من حيث ملكية وسائل الإنتاج ومن حيث طرق التوزيع، على سبيل المثال لم تكن هناك في المرحلة المشاعية البدائية وجود لفائض الإنتاج يتم الصراع عليه لأن الإنسان كان ينتج من أجل سد حاجاته ولم ينتج سلع من أجل المبادلة في السوق في شكل بضاعة وبالتالي لم يظهر تقسيم للعمل أو استثمار لقوة عمل الإنسان من قبل أخرين ويمكننا أيجاز ما سبق:

القوى المنتجة: تشمل بشر يمتلكون قوة عمل ومهارات وخبرات.

وسائل الإنتاج: آلات وموارد ومواصلات وغيرها.

علاقات إنتاج وتتضمن:

1-علاقات بين الطبقات والفئات.

2-شكل الملكية لوسائل الإنتاج.

3-شكل ونسب التوزيع للمنتج.

نخلص من ذلك أن نمط الإنتاج هو تشكيل مركب من القوى المنتجة متفاعلة مع علاقات الإنتاج، هناك نمط الإنتاج الرأسمالي الذي سبقه مراحل إنتاجية في المشاعية البدائية، والعبودية والإقطاع وبدايات تكوين الرأسمال وصولا إلى شكل رأسمالية احتكارية (إمبريالية) والتي وصلت في أواخر القرن العشرين إلى مرحله جديدة في تطورها وهى العولمة الرأسمالية التي تستند إلى سياسات

الليبرالية الجديدة والتي قامت على أساس التطور الهائل في القوى المنتجة بعد الثـورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات وهذه التطـورات أدت إلى تغـيرات كبـيرة في بنية العمل وطبيعة وطريقة الحصول على فائض القيمة ولكن جوهر النظام الرأسمالي القائم على استغلال عمل العمال وتحقيق فائض قيمه نتيجة الملكية الخاصـة لوسـائل الإنتاج ظل كما هو العنصر الحاسم في أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

أساليب الإنتاج قبل ظهور الرأسمالية:

1-الإنتاج المشاعي البدائي:

كان الإنسان في بادئ الأمر يعمـل بمفـرده لسـد الحاجـات ثـم سرعـان مـا ظهـرت الحاجة إلى التعاون تزامنا مع اكتشاف أدوات العمل ثم تطورها، وكان اكتشـاف النـار والمعادن خطوة في صناعة أدوات الإنتاج وكذلك أتت الزراعة كاكتشـاف أخـر لتطـوير القوة المنتجة.

وكانت في هذه الفترة ملكية وسائل الإنتاج ملكية جماعيـة، ولم يكـن هـذا الـنمط يخلق فائض قيمة يتم الصراع عليه أو اسـتغلاله مـن قبـل آخـرين، ثـم ظهـر تقسـيم العمل عندما بدأ الناس يتجمعون في عشـائر وكانـت العشـيرة الأموميـة هـي الشـكل السائد لان المرأة في هذه الفترة لعبـت دورا أساسـيا في الإنتـاج، ثـم انتقلـت السـيادة للرجال، ومع تطور الزراعة وتولي الرجال تربية الماشية، ساهم التطور في وسائل الإنتاج وظهور الزراعة ووجود تقسيم للعمل إلى ظهور فائض إنتاج، إلى جانـب ظهـور أدوات الحياكة ووجود سلع ارتبطت باستخراج المعادن وتشكيلها الأمـر الـذي أدى إلى ظهـور الملكية الفردية والتفاوت في تكوين الثروات وبدأت عمليه استثمار الإنسان حيـث تـم تشغيل أسرى الحرب والفقراء في أعمال إنتاجية تخلق فائض قيمة اجتماعي عمل على تراكم الثروة ويظهر الإنتاج من اجل المبادلة في شكل سلع وبضـائع مـن اجـل تحقيـق ربح لا من اجل سد الحاجات أو الاستهلاك المباشر للإفراد المنتجين.

2-أسلوب إنتاج الرق (العبودية):

أنتقل المجتمع من المشاعية إلى مرحلة العبودية أو الرق بعدما حدث تطور في القوى المنتجة وظهر تقسيم العمل وبدأت تنتج سلع تسمح بالتبادل وهنا ظهر أول شكل من أشكال استثمار الإنسان للإنسان للإنتاج وخلق السلع.

ومع نشاط الزراعة في ظل توافر أدواتها ظهرت ضرورة وجود حرفيين يصنعون وسائل الإنتاج، وكان اتساع النشاط الزراعي وإنتاج أدوات العمل وخلق خبرات مادية تمثل فائض دافع لظهور العمليات التجارية ومعها ظهر السوق وبدا يتوسع وبدأت التغيرات تتسارع، المدينة تنفصل عن القرية ويظهر جيش من العبيد يقودهم السادة الذين استولوا على الأراضي وامتلكوا وسائل الإنتاج, ثم تراجع نمط الإنتاج العبودية حيث تكررت ثورات العبيد وتراجع إنتاجهم فظهر نظام جديد أكثر تطورا ألا وهو أسلوب الإنتاج الإقطاعي.

3-أسلوب الإنتاج الإقطاعي:

أستمر النظام الإقطاعي فترات طويلة تتفاوت مدتها من منطقة لأخرى ولد النظام الإقطاعي من روافد كان منها تحلل النموذج العشائري وتحلل الإمبراطوريات القائمة عليها تلي ذلك توزيع الأراضي على العشائر فأصبحت ملكية قسم كبير من الأراضي ملكية فردية وأستطاع أن يعمل الأفراد في أراضي الإقطاعيين في ظل علاقات غير عبودية ولكنهم في ذات الوقت يعملون في الأراضي بشروط شبه عبودية.

وكان الإقطاعيين يستثمرون عمل الفلاحين في إنتاج فائض قيمة لهم في شكل ريع نقدي أو عيني ثم احتدم النضال بين الإقطاعيين والفلاحين مع تطور حركة السوق والإنتاج وميل الإقطاعيين لبيع الأراضي يظهر نمط إنتاج جديد.

ولادة العلاقات الرأسمالية:

تطورت أدوات الإنتاج وبدأ الإنتاج البضاعي البسيط بهدف المبادلة يتسع وكان يرتكز بشكل أساسي على الملكية الخاصة والعمل الفردي وبدأ أصحاب

الورش والصناعات استخدام الفلاحين بكثافة وبدأ يتحول التاجر إلى رأسمالي عن طريق تجمع الصناع والعمال في ورش أكبر وعن طريق تحقيق الربح.

وهنا ظهر الإنتاج البضاعي والذي يمكننا وصفه بأنه أنتاج منتجات أو سلع بهدف البيع والمبادلة في السوق وهو إنتاج لا يهدف إلى الاستهلاك الشخصي كما كان نمط الإنتاج في المرحلة المشاعية ولا يوجد إلا بشروط كتقسيم العمل ووجود تنوع في وسائل العمل وأدواته هذا التنوع الذي سيخلق تنوع في المنتج، وللبضاعة قيمه تبادلية مرتبطة بكمية وحجم العمل المبذول لإنتاجها وأيضا هناك القيمة الاستهلاكية والتي يتم قياسها بمدى تلبيه هذه البضاعة للحاجات البشرية.

علاقات الإنتاج وتطور قوى الإنتاج:

يدفع التطور في قوى الإنتاج إلى تغيير في علاقات الإنتاج (لقد كانت ثورات العبيد سببا في تغيير علاقات الإنتاج، وظهور المرحلة الإقطاعية) ويذكر لنا لينين انه" عندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة أو مع علاقات الملكية – وليست هذه سوى التعبير الحقيق لتلك – التي كانت إلى ذلك الحين تتطور ضمنها.

فبعد ما كانت هذه العلاقات إشكالا لتطور القوى المنتجة تصبح قيودا لهذه القوى وهذا العامل هو الذي خلق التطور وضرورة التغير لنمط الإنتاج فمن قلب النظام الإقطاعي ولدت الرأسمالية كتعبير عن تطور وسائل الإنتاج واتساع السوق ورغبه الرأسمالية في التوسع، إضافة إلى التناقضات التي أوجدها نمط الإنتاج الإقطاعي من علاقات بين الفلاحين والنبلاء وأصحاب الأراضي.

البناء النحتي والبناء الفوقي:

البناء التحتي السائد في المجتمع يتحدد بطبعة علاقات الإنتاج (الملكية) بشكل أساسي بينما يعرف البناء الفوقي بأنه إن مجمل العلاقات التي تنشأ من خلال العملية الإنتاجية في مرحلة ما وتشمل أفكار، وثقافة، ومفاهيم، وقيم

ومؤسسات وغيرها فنمط الإنتاج وما يتضمنه من علاقات إنتاج يشكلون بنى اقتصادية واجتماعية تفرز أفكار ومؤسسات تتزامن معها وليس معنى ذلك أن البناء الفوقي (الأفكار) لا تلعب دورا في التأثير في البناء التحتي فكلاهما في حالة جدل مستمر ويأتي البناء الفوقي حسب المرحلة والظروف التي تحيط بعملية الإنتاج وقد يلعب دورا مؤثرا في بث الوعي والتغير.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية:

وتعرف بأنها أسلوب الإنتاج وما يفرزه من بناء فوقي فيكون مجموعة من السمات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع ما في مرحلة ونمط إنتاج محدد.

وجد الإنسان نفسه على الأرض فخلق العمل كضرورة من أجل إشباع حاجاته ودخل في علاقات تعاون مع غيره لذات الغرض، وأيضا من اجل درء المخاطر.

وكانت بداية ظهور العمل في المرحلة المشاعية البدائية، ثم أتت بعدها فكرة تقسيم العمل عندما ظهرت الضرورة لذلك.

وفي البداية لم يكن تقسيم العمل متحققا لأن البشر لم يسعوا لخلق فائض اجتماعي (فائض في الإنتاج) زائد عن حاجاتهم من مأكل ومشرب وكان العمل هو الوسيلة لاستمرار الحياة وليس وسيلة لخلق فائض قيمة أو منتجات يتم تبادلها في شكل سلع للربح.

وهنا يمكننا الحديث عن شكلين من أشكال العمل:

العمل الضروري:

هو العمل الذي يقوم به الإنسان من أجل الحفاظ على استمراره يتقاضى عليه اجر محدد لا يكفيه سوى لأن يحيى يوم أخر ليتم استغلال قوة عمله.

العمل الزائد:

وهو العمل الذي يستغل مردودة لطبقة أخرى غير الذي ينتجه (العمال) ومن هنا ظهر حسب نوعي العمل ناتجين، ناتج ضروري لاستمرار حياة المنتجين (العمال)

وفائض ناتج اجتماعي ينتج في شكل خيرات مادية يتم استغلاله من قبل طبقـة أخـرى لتستمر وتراكم الثروات.

ويذكر لنا إنجلز أن العمل سلعة كغيرها من السـلع وبالتـالي يتحـدد سـعرها عـلى أساس نفس القوانين المعمول بها بالنسبة لأية سلعة أخرى، ويوضح لنا إنجلز إن كلفـة إنتاج العمل بالنسبة للعامل تتمثل في كمية وسائل العـيش الضروريـة لجعـل العامـل قادرا على استئناف ومواصلة عمله ولإبقاء الطبقة العاملة بصفة عامة على قيد الحياة فالعامل إذن لا يتقاضى مقابل عمله سوى الحد الأدنى الضروري لتأمين تلك الغاية.

وهكذا يكون سعر العمل – أو الأجـر – هـو الحـد الأدنى الضروري لإبقـاء العامـل على قيد الحياة.

يتبين لنا أن الإنتاج الاجتماعي تم الاستيلاء عليه من طبقة لم تنتج ولم تبـذل جهـد وهو في ذات الوقت حصيلة عرق وجهد اجتماعي يتم الاستيلاء عليه مـن قبـل مـالكي وسائل الإنتاج.

إننا نتحدث إذن عن قانون فائض القيمة الذي يعادل فـائض النـاتج الـذي يخلقـه العمال أثناء عملهم ويترجم في البضاعة التي تتحول إلى فائض نقدي في شـكل رأسـمال ثابت أو متحول، والذي يفوق ما يقوم به الرأسمالي من ضخ لأمواله.

وهنا يتضح لنا مدى الاستغلال الواقـع عـلى العـمال حيـث يقـوم منتجـون بخلـط الخيرات ويقومون آخرون (مالكي وسائل الإنتاج) بالاستيلاء على هـذه الخـيرات عـمال يستغلون بلا مقابل في هذا العمل إلا في حدود تسـمح لهـم إلا باسـتمرار الحيـاة مـن أجل إعادة استغلالهم.

هنا يظهـر الفـرق الشاسـع بـين الأجـر الـذي يتقاضـاه العامـل وبـين الـربح الـذي يحصل عليـه الرأسـمالي نتـاج فـائض القيمـة الـذي يخلقـه العـمال، لقـد وضـح كـارل مـاركس في كتابــه رأس المــال قــانون علمــي يشرح فــائض القيمــة رد المســائل إلى

نصابها الصحيح بعد عصور من التلفيق من قبل علماء الاقتصاد السياسي البرجوازي.

قانون فائض القيمة: = المواد الخام+ قوة العمل= قيمة السلع.

ويتضح من هذا القانون أن فائض القيمة هو مقدار الفرق بين قيمة المادة الخام قبل التصنيع وقيمتها بعد التصنيع وتحولها إلى سلعة أو بضاعة وإذا قمنا بطرح قيمة تكلفة الإنتاج من ألآت وكهرباء وغيرها من المستلزمات سوف نجد أن فائض القيمة مرتفع جدا إضافة إلى حقيقة أن الآلات والطرق والمواصلات ما هي إلا رأسمال ثابت تم إنتاجه عبر استغلال عمال آخرين اضطروا لبيع قوة عملهم.

ويبين لنا ماركس أن هدف كل نشاط للرأسمالية هو إنتاج فائض للقيمة والاستحواذ عليه كما وضح لنا كيف يتم شراء قوة العمل كسلعة من العمال بأبخس الأسعار في ظل مجمل التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع العمال لبيع الشيء الوحيد الذي يمتلكوه وهو قوة عملهم منتجين فائض يحقق تراكم للثروات وللفائض شكلين فائض مطلق مرتبط بزيادة ساعات العمل وفائض نسبى مرتبط بالميكنة ومهارة العامل، ولقد أوضح ماركس أزمة الرأسمالية المتمثلة في طابعها الذي يتسم بالتناقض الدائم بين الطابع الاجتماعي المتزايد من إنتاج والطابع الفردي المتزايد للملكية والتركيز الأمر الذي يجعل المنتجين الفقراء أكثر فقرا والرأسماليين الأغنياء أكثر غناً عبر استثمار قوة عمل الإنسان.

فائض القيمة:

يعبر عن فائض الإنتاج الاجتماعي للخيرات المادية ممثلا في شكل نقدي مادي بعد أن تم تجاوز شكل التبادل والسلع حيث اتخذ الإنتاج شكل سلعي من أجل البيع وليس شكلا إنتاجيا من أجل المبادلة.

رأس المال في المجتمع السابق للرأسمالية:

كان أسلوب الإنتاج في المراحل السابقة للرأسمالية يختلف باختلاف المرحلة ففي العصر البدائي المشاعي كان الإنسان يعمل لإشباع حاجاته وسعى لاستخدام أدوات بسيطة للصيد والجمع والالتقاط ثم سرعان ما عرف النار فكانت طفرة في استحداث أدوات الإنتاج متزامنا ذلك الاكتشاف مع معرفة الزراعة واستئناس الحيوانات، مع هذه الفترة ظهرت فكرة تقسيم العمل وظهر فائض الإنتاج لأول مرة ثم تلا ذلك ظهور العصر العبودي/ الرق الذي تحلل بحكم اكتشاف الطرق واتساع نشاط التجارة وتطور الآلات الذي خلق مجالا للصناعات ولد نمط الإنتاج البضاعي الذي مهد للرأسمالية. كانت العلاقات الإنتاجية قبل الرأسمالية تتجه نحو المبادلة في شكل سلع وبضاعة من أجل الحصول على سلع أخرى، فالفلاح يبيع القمح من اجل المال لشراء سلع أخرى.

سمي هذا الإنتاج بالإنتاج السلعي الصغير الذي يرمز له بالمعادلة (س م س) أي أن المنتج يقوم بخلق سلعة مقابل مال ليشتري به سلعة أخرى، ثم ظهر رأس المال عبر التراكم واستثمار قوة عمل الآخرين لتظهر معادلة جديدة هي (م س م) مال يتم به شراء سلعة ويتم بيعها للحصول على مال منتجا فائض مالي مرتبط بقيمة السلعة وظروف السوق.

لذا يعرف رأس المال بأنه قيمة تزيد بفائض قيمة سلعة أخرى سواء في عملية التداول للبضاعة أو في عملية إنتاج هذه البضاعة.

لقد كان رأس المال قديما قدم وجود التبادل السلعي.

النقد:

ظهر النقد تجسيدا للقيمة بعد تطور حدث في عمليه الإنتاج استبدل فيها شكل التبادل السلعي بعمليه الدفع نقدا والتي تزامنت تحديدا مع ظهور الاقتصاد البضائعي لتحدد قيمة السلع بالنقد وهنا ظهرت قيمه البضاعة معبرا عنها بالنقد كثمن للبضاعة.

رأس المال:

يعرف رأس المـال بأنـه نتـاج احتكـار وسـائل الإنتـاج بـان طبقـة اجتماعيـة تقـوم باستغلال طبقات أخرى عبر العمل من اجل خلق فائض القيمة/ وهي القيمة الزائـدة عن طريق استغلال العمل المـأجور وهـي علاقـة اجتماعيـة بـين الرأسـماليين والعـمال جوهرها الاستغلال. ولقد ساهم التقدم في صناعة الماكينة ودخولهـا في بـادي الأمـر في صناعات النسيج إلى توسع الصناعات وخلق رأس مال تراكم فأنتج ثروات تم تـدويرها بشكل خلق فائض قيمه، وكانت الماكينة هي من دفع بهذا التطـور ليظهـر رأس المـال بهذا الشكل، ليظهر برجـوازيين (رأسـمالين) يحتكـرون ملكيـة وسـائل العـيش والمـواد الأولية وأدوات العمل (الآلات والمصانع) اللازمة لإنتاج البضاعة.

ويتسم الإنتاج الرأسمالي بسمات:

1-يفصل المنتج عن وسائل الإنتاج.

2-يركز وسائل الإنتاج يد طبقة.

3-ظهور طبقة لا تملك سوى قوة عملها.

4-يخلق أزمات متتالية في إشباع الحاجات نظـرا لوجـود رأسـمال يسـعى للـربح لا لسد حاجة البشر.

وهذا التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الفردي في تراكم الثروات هـو التناقض الرئيسي الذي يخلق صراعا بين العمال والرأسماليون وهو الذي يـدفع التطـور في تحسين ظروف العمل وتغيير علاقات العمل وصولا إلى شكل أخر من نمط الإنتاج.

ظهور البروليتاريا الحديثة:

بـدأ ظهـور البروليتاريـا في أوروبـا في القـرن الثـامن حـين تواجـد أفـراد لا يملكـون سـوى قـوة عملهـم ولا ينتمـون إلى مهنـة أو صـناعة ومنـذ القـرون الثالـث والرابـع عشر بـدأت البروليتاريـا تتكـاثر خاصـة مـع تحلـل قـوى الإقطـاع واسـتغناء النـبلاء

والإقطاعيين عن عدد كبير من الخدم كما ساهمت عملية الاستيلاء على أراضي الفلاحين إلى زيادة هذه الأعداد وهنا يمكننا القول بأن نمط الإنتاج الرأسمالي هو نظام تصبح فيه وسائل الإنتاج ملكا لطبقة ويكون العمال مفصولين عن ملكية وسائل الإنتاج محرومين من أي وسائل للعيش ومضطرين لبيع قوة عملهم.

آلية الاقتصاد الرأسمالي:

تقوم الرأسمالية على المنافسة بشكل أساسي وتتجه نحو الاحتكار وتحدد قيمة السلعة حسب توفر المنتج وحسب آليات السوق، ولقد ظهرت الرأسمالية في شكلين (رأسمالية تقوم على التبادل منذ القرن السادس وصولا إلى رأسمالية احتكارية في القرن العشرين).

حدث هذا التحول من توسع حركة التجارة والتوسع في إنشاء خطوط النقل والملاحة وأتساع الأسواق، الأمر الذي رآكم رأس المال في شكل ثروات فأخذ خطوات الاستيلاء على الأسواق وفتح أسواق جديدة عبر التسلح وعبر تصدير رأس المال.

التركيب العضوي لرأس المال:

يقصد بالتركيب العضوي لرأس المال بأنه مكون من رأس مال متغير ورأس مال ثابت يزيد الرأسمالي دوما وتحت ضغط المنافسة رأس المال الثابت والذي يشمل الماكينات والمواد الخام والتقنية ليكون أكثر قدرة على المنافسة مستغلا رأس المال المتغير والذي هو نتاج ما يخلقه العمال من بيع قوة عملهم في عملية الإنتاج منتجين فائض القيمة المتمثل في الأرباح، يمكننا أيجاز المسألة أن إنتاج فائض القيمة من قبل العمال يتحول في جزء منه إلى آلات ومواد أولية وأجور وعمال إضافيين.

التركيز والاحتكار في البناء الرأسمالي:

يتجه الاقتصاد الرأسمالي بحكم المنافسة والاحتكارات والصراع على السوق إلى تركيز ملكية وسائل الإنتاج في عدد قليل من المحتكرين مما يعني تركز الثروة في يد فئة محدده يتزامن مع ذلك هبوط لفئات اجتماعية تخسر ملكيتها لوسائل الإنتاج نظرا لعدم قدرتها على المنافسة خاصة إذا كان شكل الإنتاج متدني أو متوسط فإنه لا يستطيع الاستمرار في المنافسة خاصة وأن فائض القيمة الذي يخلقه هذا المستوى قليل قياسا إلى نمط الإنتاج المتقدم تقنيا والذي تعد تكلفة إنتاج السلعة أقل بكثير من تكلفة إنتاجها في نمط إنتاج متدني ومتوسط.

ويقل متوسط الربح في الإنتاجية المتوسطة لأن تكلفة إنتاجها تحتاج ساعات عمل أكثر منتجة فائض قيمة أقل في ظل وجود قطاعات لها صفة الإنتاجية العالية في وقت أقل، ففائض القيمة يقاس بمجموع رأس المال وما ينتجه في ظل ظروف إنتاجية محدده من معدل ربح.

رأسمالية الدولة الاحتكارية:

نموذج يتم فيه الدمج بين الاحتكارات الكبيرة وجهاز الدولة، فيدخل كبار المحتكرين من الرأسماليات الكبيرة في تشكيل وإدارة الحكم وتشارك في الحكومات والبنوك ومختلف الإشكال السياسية القائمة وتقوم الدولة بأجهزتها بمساندة هذه الاحتكارات وحمايتها وتدفع بها في قيادة الاقتصاد عبر تسهيلات متنوعة إعفاءات ضريبية وجعل الموارد تحت تصرفها، وفى ذات الوقت تقوم بتخفيض مستوى الاهتمام بالخدمات التعليمية والصحية والسكن وتتراجع عن تحمل مسئولياتها في الضمان الاجتماعي للفئات الفقيرة وجمهور الكادحين مما يؤدى إلى احتدام الصراع الطبقي وخلق حركة اجتماعية في مواجهة جهاز الدولة والاحتكارات.

وتتسم الرأسمالية في مرحلة الامبريالية:

1-رأسمالية احتكارية تتسم بالتركيز في ملكية وسائل الإنتاج ورأس المال والثروات ونشوء الاحتكارات.

2-رأسمالية تتسم باندماج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي لتمويل مشروعات صناعية في سبيل خلق تراكم ثروات.

3-تصدير رأس المال لإنشاء شركات أو فتح أسواق جديدة وظهور شركات عالمية عابرة للقارات ونشوء اتحادات احتكارية في بعض الصناعات سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.

4-كما اتسمت الرأسمالية الجديدة بتقسيم العالم جغرافيا إلى مناطق نفوذ وأسواق مستخدمة أدوات متعددة في هذا التقسيم وصل إلى حدود التسلح وشن الحروب.

لم تعد الرأسمالية بشكلها التقليدي اليوم فقد تجاوزت الكثير من الإشكال والعلاقات القديمة فرأسمالية اليوم هي تجسيد لمرحلة جديدة من الرأسمالية رأسمالية عالمية تتسم بأنها تقوم بنشاط وتوسع أفقي في الكرة الأرضية على اتساعها خالقة أسواق لها لتصريف منتجاتها بل وأيضا لتصدير رؤوس الأموال وإنشاء أفرع لشركاتها أو إنشاء شركات جديدة وهى تقوم بالاستيلاء ليس فقط على موارد الدول بل وحتى على أسواقها وتقوم بتفكيك الصناعات المحلية عن طريق الشراء والمنافسة من اجل السيطرة على السوق وأخذت بعض الصناعات الحديثة والمرتبطة بالتكنولوجيا كالصناعات الهندسية وغيرها من صناعات الاتصال والتكنولوجيا في التوسع والانتشار ولقد خلقت الرأسمالية مؤسساتها للسيطرة على العالم وأدارته فوجدت التكتلات الاقتصادية وخلقت المنظمات والمؤسسات الدولية والاتفاقيات التي تحافظ على مصالح رأس المال ورغم مجمل الاختلافات التي طرأت إلا إن الاستغلال مازال قائما ويأخذ إشكال أكثر تطورا قد يأتي أحد الأفراد ويقول أن معدل الأجور قد أرتفع في بعض

الصناعات وأن طابع الإنتاج ليس بالضرورة طابعا اجتماعيا وقد يكون فرديا ليس به تقسيم للعمل كالمبرمج الذي يقوم بصناعة برامج في مجال التكنولوجيا والحاسبات، سوف نقول له أن رغم أن طابع الإنتاج فرديا وأن ناتج العمل مرتفع نسبيا إلى أن معدل الاستغلال وجوهره مازال قائما بل ومتضاعفا، فلو فرضنا جدلا أن هذا المبرمج في شركة للبرمجة كأحد الشركات العالمية وقام بإنتاج برنامج تقاضى عليه 150 ألف دولار فأن صاحب رأس المال سوف ينتج فائض وربحا يعادل الملايين.

مظاهر العولمة الاقتصادية:

يمكننا أن نتعرف على مظاهر العولمة الاقتصادية لكل بلد من البلدان الصناعية والنامية من خلال مظهرين مهمين هما:

الأول: المظهر الاقتصادي والمالي:

وهذا المظهر يتألف من أساسيين هما:

الأساس الأول: درجة الانفتاح الاقتصادي:

وتعرف بأنها: (نسبة معدل نمو التجارة الخارجية إلى معدل نمو الإنتاج العالمي).

كما يمكن تعريفها على أنها: (درجة اندماج الدول في الأسواق الدولية من حيث الصادرات والواردات فكلما زادت تجارتها الخارجية كما زاد انفتاحها على الخارج والعكس صحيح).

الأساس الثاني: تطور التجارة الدولية بالنسبة للدول المصنعة والدول النامية:

وتتلخص هذه الحالة بصورة الجدول الآتي الذي يوضح لنا صادرات الدول المصنعة والنامية من سنة 1976 -1995 بالإضافة إلى إجمالي الناتج المحلي لكل منها والإنتاج العالمي:

الجدول رقم (1)

صادرات الدول المصنعة والنامية من (1976-1995) [1]

السنوات	الدول الصناعية	اجمالي الناتج المحلي	الدولة النامية	اجمالي الناتج المحلي	الانتاج العالمي
1985 - 1976	4.9	2.8	8.1	4.5	3.4
1986	2.8	2.9	8.2	5	3.6
1987	4.6	3.2	23.5	5.7	3.9
1988	8.4	4.4	16.4	5.3	4.7
1989	6.5	3.3	12.4	4	3.4
1990	5.8	2.1	13.5	3.7	2.2
1991	2.9	0.6	5	4.4	0.7
1992	4.1	1.6	9.5	5.9	11.8
1993	0.4	1.2	8	6.1	2.3
1994	4	2.4	10	5.5	3.0
1995	4.4	2.6	8.7	5.8	3.7

فمن هذا الجدول يمكن استنتاج ما يأتي:

أولاً – بالنسبة للبلدان المصنعة:

نلاحظ أن حجم الصادرات للدول الصناعية في تزايد مستمر من سنة 1976 إلى سنة 1995 وعند مقارنتها بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي نجد عموماً أن نسبة زيادة الصادرات كانت أكبر من نسبة زيادة الناتج المحلي الحقيقي، وهذا يفسر زيادة إنتاج الدول الصناعية على الاقتصاد العالمي.

ثانياً – بالنسبة للدول النامية:

نلاحظ من نفس الجدول أن حجم الصادرات لهذه الدول في تزايد مستمر، ما عدا سنة 1986 فقد سجل انخفاضاً في حجمها، ويمكن أن نرجع الانخفاض هنا إلى انخفاض أسعار النفط، وظهور بترول بحر الشمال في بريطانيا.

(1) حورية سعداوي، العولمة واقتصاديات الدول النامية، ص 11.

وبمقارنة حجم الصادرات مع ارتفاع حجم الناتج المحلي الحقيقي نجد أن ارتفاع حجم الصادرات أكبر من ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي وهذا ما يفسر لدينا انفتاح أسواق الدول على الاقتصاد العالمي، وتشير الأرقام المتعلقة بتطور كل من الإنتاج العالمي والتجارة العالمية على أن هذه الأخيرة كانت تتطور بمعدلات أسرع من الإنتاج العالمي كدلالة على مدى ارتباط وانفتاح مختلف الاقتصاديات على بعضها البعض الآخر والتي تشكل سوق عالمية لرأس المال.

كما وأن التغيرات الهيكلية سمحت لأسواق المال الوطنية التي مارستها أغلب الدول منذ الثمانينات، إلى تشكيل سوق عالمية للمال، وهو ما أدى إلى تطور مضطرب على النفقات المالية على المستوى العالمي ففي سوق الصرف تضاعفت عمليات الصرف بأربع مرات خلال الثمانينات لتبلغ في نهاية الفترة المعينة أكثر من 1200 مليار دولار في اليوم.

فليس في حجم المعاملات المالية توسع ولا علاقة له بتمويل الإنتاج أو التجارة الدولية فحسب بنك التسويات الدولية فقد تجاوز حجم المعاملات في الأسواق المالية الدولية أكثر من خمس مرات عن السابق.

لقد أدى انتشار استعمال الحاسوب وتوسع شبكة الأنترنت إلى تسهيل الاتصالات بين مختلف أنحاء العالم بسرعة والذي نتج عنه تدفق هائل للمعلومات من بينها المعلومات المتعلقة بالسلع ومن خلال الإعلان عنها ومن ثم توسيع أسواقها.

وهكذا أدت التطورات التقنية إلى تغييرات على مستوى السلع المنتجة، ويظهر هذا في تنميط الإنتاج والتقنيات والتي تسمح بتشكل سوق عالمية على مستوى العالم بأسره.

الثاني: المظهر المؤسساتي:

يتضمن هذا المظهر تدخل المؤسسات الآتية:

أولاً – تدخل صندوق النقد الدولي في وضع السياسات الداخلية:

لعل الدور المتزايد لصندوق النقد الدولي وتدخله في قيام العولمة الاقتصادية وذلك من خلال تصريحات المسؤولين وحدوث بعض الوقائع التي يعرفها الاقتصاد العالمي ونلخص هذه التصريحات فيما يأتي:

1. دخول المالية العالمية عهد التحرر وكذلك التكنولوجيات الجديدة التي ظهرت بفعل العولمة فإنه من غير المسموح لأي بلد عدم تطبيق السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة بالتماشي مع الوضعية الجديدة للاقتصاد العالمي الذي سيتم بمنافسة حادة بدون شك ويرى (كامديسوس) رئيس (FMI) أن البلد الذي يفرض العولمة فإن مآله التهميش والركود.

2. أما بالنسبة للشق الثاني الخاص بالوقائع فإن الأزمة المالية التي تعرضت لها المكسيك تعتبر من أبرز الأحداث التي عرفها الاقتصاد العالمي سنة 1995 فبعد العملية التي استهدفت تخفيض البيزو.

وفي ديسمبر سنة 1994 أدى عدم التحكم فيها إلى الهروب بشكل مكثف لرؤوس الأموال في بضعة أيام مما دفع بـــ (FMI) إلى التدخل بشكل سريع حتى لا تنتقل العدوى إلى مناطق أخرى من العالم، حفاظاً على بقاء النظام النقدي العالمي.

نستطيع القول: إن الأزمة المالية للمكسيك تشكل نقطة بداية في التفكير في الدور الجديد للـ (FMI) في إطار العولمة الاقتصادية، حيث بدأت تظهر غلبة الاقتصاد المالي والبورصة على الاقتصاد الحقيقي.

إن هشاشة الاقتصاد المالي في البورصة دفع الاقتصاديون إلى أن يقترحوا على (FMI) آلية اقتراض جديدة قيمتها حوالي 100 مليار دولار للتعامل مع الأزمات الاقتصادية على غرار أزمة المكسيك مستقبلاً.

وقد اقترح على اللجنة المصرفيـة في مجلـس النـواب الأمـريكي مـن أنـه ينبغـي للــ (FMI) الذي تقوده مجموعة الدول الصناعية السـبع الكـبرى أن يتحـرك لإقامـة مثـل هذه الآلية.

كما أن مسألة (بروتن وودز) قدمت للمكسـيك مـا بـين 17 إلى 18 مليـار دولار في شكل قروض بالإضافة للدعم الأمريكي لمساعدتها لمواجهة هذه الأزمات الحـادة ودعـم النظام العالمي ككل.

وإلى جانب تدخل (FMI) في الأزمة المكسيكية يمكـن أن نـذكر عـلى سـبيل المثـال الوعد الذي قدمه إلى روسيا، حيث من المقرر أن يحصل هذا البلد على أكثر من مليـار دولار كتكملة للقرض الاحتياطي للدعم كما يتوقع أن تحصل روسيا على 5 مليار دولار سنة 1996 من (FMI).

كما أن (FMI) يمكن القول بأنه دخل عهد العولمة إذا ما استندنا إلى عمله الأصـيل الذي يهدف إلى إعداد الموجز الموحد للمعطيـات الإحصـائية الموجهـة لمعظـم البلـدان الأعضـاء وينتظـر مـن هـذا المـوجز تمكينـه مـن متابعـة أحسـن السياسـات الماليـة والاقتصادية وخاصة إذا علمنا أنه يشمـل كل الحسابات التحليلية للبنـوك المركزية من (النسب الفوائد، ميزان المدفوعات، المـدخرات الدوليـة، تجـار البضـائع نسـبة الصرف، موقع الاستثمارات الأجنبية).

أهداف العولمة الاقتصادية وصورها وأشكالها:

من الطبيعي أن يكـون لكـل شيء أهدافـه وغاياتـه وللعولمـة الاقتصـادية أهـدافها وغاياتها سواء أكانت عامة أم خاصة ويلخص لنا الدكتور شاكر كـريم القـيسي أهـداف العولمة الاقتصادية بما يأتي [1]:

(1) د. شاكر كريم القيسي، شبكة البصرة، في 12 آيار 2013.

أولى الأهداف: السيطرة على رؤوس الأموال العربية وحجز استثماراتها في الغرب: حيث تقدر بمليارات الدولارات عيناً وعلى هيئة نقد.

وثانيها: الهيمنة الأمريكية (القطب الواحد) على اقتصاديات العالم ومصادر الطاقة: لاسيما النفط ومصادر الطاقة، للتحكم في مصير العالم من خلال القضاء على سلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي.

وثالثها: تحقيق مصالح المجموعات الغنية في الدول الغربية، والقوى المتحالفة معها في الدول الأخرى على حساب الشعوب.

استهداف الوطن العربي بالعولمة الاقتصادية:

يقول الدكتور شاكر كريم القيسي: (وتستند العولمة إلى مرجعيات غاية في الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الجنوب، ومنها الاقتصاديات العربية ويشير مفهوم العولمة في المنظور الاقتصادي إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على البعض الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارها ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها) [1].

ويقول رئيس وزراء ماليزيا السابق (مهاتير محمد) الذي عانت بلاده من آثار العولمة في السنوات الأخيرة: (إن العالم المعولم لن يكون أكثر عدلاً ومساواة وإنما سيخضع للدول القوية المهيمنة، وكما أدى انهيار الحرب الباردة إلى موت وتدمير كثير من الناس، فالعولمة يمكن أن تفعل الشيء نفسه وربما أكثر من ذلك في عالم معولم سيصبح بإمكان الدول الغنية المهيمنة فرض إرادتها على

(1) د. شاكر كريم القيسي، المصدر نفسه.

الباقين، ولن تكون حالهم أفضل مما كانت عليه عندما كانوا مستعمرين من قبل أولئك الأغنياء).

ويقول أيضاً: (كانت ماليزيا لسوء الحظ قد جربتها في الفترة الماضية ووجدتها لم تشكل لإغناء دول العالم أجمع، ومنهم الدول النامية مثلنا لقد كنا على وشك أن نعلن إفلاسنا الكامل بسبب نظام العالم المعولم وكدنا نتحول إلى متسولين وعالة على غيرنا، وأن نوضع تحت وطأة أوامر القوى الكبرى).

لقد شاع استخدام هذا المصطلح بداية في مجال المال والتجارة والاقتصاد لكنه سرعان ما تعدى هذا الإطار المحدود بالاقتصاد ليصبح الحديث الأكبر أهمية فقد أكد التقرير الاقتصادي الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على أن الجزائر مثلاً ستخسر سنوياً ما بين واحد ونصف إلى مليارين دولار بانضمامها وتطبيقها لقرارات اتفاقية التعرفة الجمركية (الجات).

وقد قام (الملياردير جورج سورش) أحد المستثمرين الأجانب وهو أحد رموز العولمة باللعب في البورصة مما أدى إلى ضرب التجارة التنموية وإحباطها عنه على أنه نظام عالمي يتضمن في شمولية مجالات المال والتبادل، والاتصالات وتقيدها وصولاً إلى مساحات السياسة والفكر.

يقول الدكتور مجدي قرقر: (إن الشركات متعددة الجنسيات أدى تطورها وتضخمها إلى تعميق العولمة اقتصادياً وتعدد أنشطتها في كل المجالات؛ ومنها الاستثمار والإنتاج والنقل والتوزيع والمضاربة ووصول الأمر إلى أنها قد صارت تؤثر في القرار السياسي والبعد الثقافي والمعرفي وفي ظل العولمة استطاعت هذه الشركات الاستفادة من فروق الأسعار من نسبة الضرائب ومستوى الأجور لتركيز الإنتاج في المكان الأرخص وبعد ذلك ينقل الإنتاج إلى المكان الذي تكون فيه الأسعار أعلى ويتم تسويقه هناك).

أشكـال وصور العولمة الاقتصادية:

للعولمة الاقتصادية أشكال مختلفة من خلالها تنفذ الـدوائر الاسـتعمارية إلى قلـب البلدان الضعيفة لاسيما الدول النامية ومن ضمنها دول الوطن العربي لتحقق ما تصبو وتتوق إليه، فمن هذه الأشكال والصور:

الأولى: اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة:

حيث ترغب كثير من الدول الكبرى بقيام أسواق عالمية لتبـادل السـلع والمنتجـات بين البلدان وبالأخص القوية والضـعيفة، لتنشـأ بيـنهما بـادئ ذي بـدء علاقـة مصـالح مشتركة ثم تتحول بعد ذلك إلى هيمنة ونفوذ وقـد حـدث هـذا في كثـير مـن البلـدان وخاصة دول الخليج العربي والدول الأوربية، والولايـات المتحدة الأمريكية [1].

الثانية: انتقال الأموال والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق:

يرى كثير من المتخصصين والباحثين أن العولمة تقوم على أساس المعايير الاقتصـادية وأنها تعني ازدياد العلاقات المتبادلة المتمثلة بانتقـال رؤوس الأمـوال والقـوى العاملـة وتبادل السلـع والخدمات بين البلدان المختلفة [2].

الثالثة: خضوع العالم القوي للسوق العالمية الاحتكارية:

فيؤدي ذلك إلى اختراق الحدود، وإلى الانحسـار الكبـير في سـيادة الدولـة، ولا يـتم ذلـك إلاَّ بـدخول الشركـات الرأسـمالية الكـبرى الضـخمة ذات رؤوس الأمـوال العاليـة المستوى وإذا تحقق لها ذلك استطاعت تلـك الـدول مـن التـأثير عـلى سـيادة البلـدان وبالتالي السيطرة على مقدراتها واقتصادها وثرواتها.

---

(1) د. محمد صالح المسفر، النظام العالمي الجديـد وموقـع العـرب منـه، مجلـة مركـز الدراسـات الإنسانية، العدد 8 لسنة 1996، الإمارات العربية المتحدة، ص 89.

(2) د. عبد الرضا الطعان، الايـدولوجيا والنظـام العـالمي الجديـد، بحـث منشـور في كتـاب النظـام الدولي الجديد، ص 184.

الرابعة: هيمنة الشركات العالمية متعددة الجنسيات على رأسمال الدول الضعيفة:

ويتم لها ذلك من خلال استثمار مواردها المختلفة في تلك البلدان، وقد حدث ذلك في العراق ولعقود من الزمن، مما دعا العراق إلى تأميم جميع شركات النفط العالمية العاملة في العراق.

مخاطر العولمة الاقتصادية على الدولة النامية ومن ضمنها الوطن العربي:

اصبحت ظاهرة العولمة الاقتصادية تمثل أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر وهي مرحلة خطيرة من مراحل تطور المنظمة الرأسمالية التي تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية، وهيمنة معلومة على موارد الأرض جميعاً، وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية، الى العولمة بكل أشكالها.

يقول الدكتور شاكر كريم القيسي عن مخاطر العولمة الاقتصادية ما نصه: (وعلى هذا الأساس فإن العولمة لا تتطلع فقط إلى تعميم طقوس اقتصاد السوق لدرجة دفعه إلى المماهاة مع مجتمع السوق ولا إلى نشر قيم الليبرالية الخالصة لتغدو قيم الكون برمته، وتعمد إلى رهن مواطنة الفرد بالقدرة على الاستهلاك وامتلاك القابلية على التملك في مناخ تعمم فيه شعار (البقاء للأقوى) ولمجريات ومغريات الاقتصاد العالمي وشيوع منطق القرار الاقتصادي للعولمة ومقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلاً من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، بل تتطلع ايضاً الى ثقافة العولمة الاقتصادية) [1].

(1) د. شاكر كريم القيسي، المصدر نفسه.

أخطار العولمة الاقتصادية:

ومما تقدم يمكن رصد أخطار العولمة الاقتصادية كما يلي:

الأول: تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول:

إن مجموع (358) ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم و(20) بالمائة من دول العالم تستحوذ على (85) بالمائة من الناتج العالمي الإجمالي، و(84) بالمائة من التجارة العالمية ويمتلك سكانها (85) بالمائة من المدخرات العالمية.

الثاني: سيطرة الشركات العملاقة عملياً على الاقتصاد العالمي:

إن خمس دول الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا تتوزع فيها (172) شركة من أصل مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة.

ويمكن أن نعرض إحصائية أولية لقوة تلك الشركات متعددة الجنسيات فهناك (350) شركة كبرى لتلك الدول تستأثر بما نسبته (40) بالمائة في التجارة الدولية وقد بلغت الحصة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (86) بالمائة في السوق العالمي، وبلغت هذه النسبة (85) بالمائة في قطاع المبيدات وما يقرب من (70) بالمائة في قطاع الحاسبات و(60) بالمائة في قطاع الأدوية البيطرية و(35) بالمائة في قطاع الأدوية الصيدلانية و(34) بالمائة في قطاع البذور التجارية.

الثالث: تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس وبين المواطنين في الدولة الواحدة:

إن اختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقة دفع لماكنة الحياة البرجماتية الاستهلاكية للقوى الرأسمالية والسياسية الغربية المسيطرة أمر سيء جداً وهو بحد ذاته مشكلة على الدول الأخرى غير الرأسمالية.

الرابع: استئثار قلة من سكان الدولة الواحدة بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية:

هذا ما نجده في فرنسا مثلاً، في الوقت الذي يعيش أغلبية السكان حياة الفاقة والشقاء ويوضح ذلك أن (20) بالمائة من الثروة الوطنية، و(20) بالمائة من الفرنسيين لا ينالون من الدخل الوطني سوى نسبة (6) بالمائة.

الخامس: النمو المطرد للبطالة وانخفاض الأجور وما يرتبط بها من تقليص في قدرة المستهلكين واتساع دائرة المحرومين:

فقد دلت الإحصائيات على حقائق خطيرة جداً، ففي العالم (800) مليون من البشر يعانون من البطالة وهذا الرقم في ازدياد مطرد، وفي السنوات العشر الأخيرة عملت (500) شركة من أكبر الشركات العالمية على تسريح أربعمائة ألف عامل على الرغم من ارتفاع أرباح هذه الشركات بصورة هائلة وفرض السياسات الاقتصادية والزراعية على دول العالم وخاصة النامية بهدف تعطيل التنمية الاقتصادية وإبقائها سوقاً استهلاكية رائجة للمنتجات الغربية.

السادس: إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة في النفط:

حيث تم إضعاف أهمية النفط كسلعة حينما تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية أسوة بتجارة المعلومات من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة فما زالت هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ترفض اعتبار النفط والمشتقات البتروكيمياوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجمركية والضرائب الباهظة، التي تفرضها الدول المستهلكة، وبذلك تجني هذه الدول الأرباح الهائلة.

السابع: ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الدول الإسلامية:

نتيجة إلغاء هذه الدول الدعم المالي الذي كانت تقدمه للسلع الغذائية وبسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة من الدول الكبرى وعلى ضوء ذلك يصبح

العالم مقسماً إلى قسمين لا ثالث لهما؛ قسم ينتج ويطور ويبدع ويصدر وهـذا القسـم يتمثل بالدول الغربية والقسم الثاني يستهلك ويستورد فقـط ويتمثـل بالـدول الناميـة ومنها الدول الإسلامية ووطننا العربي.

يقول الدكتور القيسي: (وهذا هو مغزى الاستعمار قـديماً وحـديثاً يعنـي امتصـاص خيرات الشعوب الضعيفة وجعلها دائماً تابعة للدول الصـناعية الغربيـة إن السياسـات المنفذة مبنية على النموذج الغربي في التنمية النابع من النظريات الاقتصادية الغربيـة وهو أمر يفرض على الدول النامية فرضاً ولا يؤخذ رأيها فيه مما يؤكد الأهداف الخفية المتمثلة بعولمة اقتصاديات الدول النامية وربطها بالنموذج الرأسمالي الغربي)[1].

نعم إن لم تتـدارك الـدول العربيـة والإسـلامية هـذا الخطـر، وتعـد لـذلك الخطـط والمستلزمات لتلافي ذلك فسيعم هذا البلاء ويشمل الجميع والبوادر تلوح في الأفق.

---

(1) **د. شاكر كريم القيسي**، المصدر نفسه.

مفهوم العولمة المالية:

يعتبر الجانب المالي القوة المحركة لعجلة العولمة الاقتصادية في عالمنا المعاصر حيث يشارك فيها بدرجة كبيرة، تَفُوق الجوانب الأخرى فقد شهدت السوق المالية عولمة فعلية على نطاق واسع، وهي السبب الأول والمحرك الفعال لهذه السوق والتي لا يمكن فصل المال عن الجانب الاقتصادي بأي شكل من الأشكال.

هذه العولمة تعرف بالعولمة المالية والتي كان أساسها التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية [1] بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

تعريف العولمة المالية:

وردت عدة تعاريف للعولمة المالية نذكر بعضها:

التعريف الأول:

تعرف العولمة المالية بأنها ظاهرة تتضمن تحرير المعاملات الآتية:

1-المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محلياً بواسطة الائتمان التجاري والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية.

2-المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية وهي تشمل الودائع المقيمة، وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل التدفقات للداخل المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا.

3-المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص 33.

التعريف الثاني:

العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال[1].

التعريف الثالث:

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي ويمكن الاستدلال عنها بمؤشرين [2]:

المؤشر الأول:

وهو الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من (10) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول سنة 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن (10) بالمائة في كل من فرنسا وإيطاليا.

المؤشر الثاني:

وهو الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من (20) مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي (1,2) تريليون دولار أمريكي في سنة 1990 وهو ما يزيد عن (84) بالمائة من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لازالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 34.

(2) رمزي زكي، العولمة المالية، ص 80 – 81.

أسباب العولمة المالية:

هناك عدة أسباب في ظهور العولمة المالية يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

1-نمو رأس المال المستثمر:

لقد كان للنمو الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه دوراً أساسياً في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فقد أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، وصارت الرأسمالية ذات طابع ربحي تعيش على توظيف رأس المال على استثماره [1].

وعلى الصعيد العالمي لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دوراً مؤثراً لما يقدمه من موارد مالية (قروض واستثمارات مالية) بشروطه الخاصة لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية وكذلك في المنح والمعونات التي كانت تقدم من قبل البلدان الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية متعددة الأطراف.

فقد نمت المعاملات المالية لمؤسسات الاستثمارات المالية نمواً ملحوظاً حيث ارتفعت قيمة العمليات التي تمت في أسواق الصرف الأجنبي والأوراق المالية على المستوى العالمي عن عشرات المرات منذ سنة 1982 متجاوزة بذلك حجم النمو المتحقق في التجارة الدولية والدخل القومي، وهو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة ولها آلياتها ودورتها الخاصة ولم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية[2].

(1) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة (147) المجلس الوطني للثقافة، الكويت سنة 1990، ص 235.

(2) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة 1998، ص 122.

وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية بظهور (الاقتصاد الرمزي، وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات) الثروة العينية (أي الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية) التي تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود دون قيد أو عائق بعبارة أخرى إنه اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية (مؤشر داوجونز نيكاي، داكس) وتؤثر فيه أية تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي موازين المدفوعات، معدلات البطالة المستويات العامة للأسعار[1].

كما أنه يتأثر بالشائعات والعوامل النفسية وبالبيانات الصادرة من المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.

2-عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب المدخرات والفوائض المالية الدولية الكبيرة:

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية الناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى، وللدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة يكفينا أن نشير إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع الرئيسية قد قامت سنة 1995 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن (20) مليار دولار أمريكي وهو يمثل (110) بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونحو (90) بالمائة من إجمالي حجم الأصول التي يملكها [2].

3-ظهور كم هائل من الابتكارات المالية الجديدة:

إن العولمة المالية ارتبطت بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في

(1)حازم الببلاوي، المصدر نفسه، ص 122 -123.

(2) I.M.F, world économique out look, 1998, P 183.

الأسـواق المالية أصـبح هنـاك العديـد مـن الأدوات الاسـتثمارية منهـا: (المشـتقات Dérivatives) التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشـمل أيضـاً (المبـادلات Swaps)، و(المستقبليات Future)، و(السقف والقاعدة Callaes)، و(الخيارات Options).

وكل هذه الأدوات قابلة للتطور من فترة لأخرى، بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الخيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية كما أنها تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسـواق الماليـة وقـد ظهـرت هـذه الأدوات الجديـدة تحت تأثير عاملين هما:

الأول: الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الأجنبي بعـد الاتجـاه نحـو تعمـيم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة حيـث أصـبحت الضرورة ملحـة إلى ظهـور تلـك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين ومواجهة التقلبـات الحادثـة في أسـعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائـدة، وقـد أشـار بعضـهم إلى هـذا الخصـوص بقولـه: (إن الحصـة المدهشة لهذه الأدوات تكمن في أنها جردت الشراء الفعلي للأوراق المالية أو العمـلات الأجنبيـة مـن مخـاطر تقلبـات أسـعار الصرف وأسـعار الأسـهم وكـذلك مخـاطر عـدم إمكانية تسديد الفوائد المرتفعة إلى أن تحولت المخـاطر نفسـها إلى سـلعة متداولـة في الأسواق)[1].

الثاني: المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التـي دخلـت حـديثاً إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسـين السـيولة بما توفره للمستثمرين مـن إمكانيـة تغيـير مراكـزهم الماليـة بسرعـة في حـال حـدوث تطورات أو توقعات جديدة.

(1) هانس بيتر مارتن، وهارلد شومان، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة (238)، ص 29.

4-مساهمة التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات في زيادة حركة رؤوس الأموال في الأسواق المالية:

ساهم التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة [1] الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة [2].

ورغم ما يوفره هذا التطور التكنولوجي من ترابط بين الأسواق، والقدرة على متابعة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء فإنه يساهم في توفير المناخ الملائم لخروج ودخول الأرباح الرأسمالية الطائلة عبر الحدود الوطنية على سبيل الخلسة ودون ان تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها أو الحد من تأثيرها.

5-التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطاً وثيقاً بعمليات التحرير المالي الداخلي والتحرير المالي الدولي وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي (الترجمة العربية)، واشنطن 1997، ص 139.
(2) هانس بيتر مارتن، وهارلد شومان، فخ العولمة، ص 41.

6-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية، وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى ما يأتي:

أ-توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت تخفيفه في بعض الحالات كإلغاء القيود التي كانت تحد من نشأتها الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخدامها وبالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من خمسين بنكاً في العالم.

ب-دخول المؤسسات المصرفية مثل الشركات التأمين، وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة وتعكس حالة البنوك هذا التطور بصورة واضحة خلال الفترة من 1980 إلى 1995، حيث انخفض نصيب البنوك التجارية في تحويل الأصول المالية الشخصية من (50) إلى (18) بالمائة وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو (42) بالمائة وإن كان هذا الاتجاه يختلف من بلد لآخر لاسيما وأن البنوك التجارية في مختلف دول العالم أصبحت تدرك المنافسة القوية التي باتت تتهددها في ظل التحول من عقلية المصارف التجارية القائمة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية مصارف الاستثمار القائمة على أساس مخاطر السوق.

جـ-في ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعر البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت بعض البنوك بالاندماج فيما بينها على قائمتها البنوك التجارية الموجودة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والدول الأوروبية.

هذا ومـن المتوقـع أن تحـدث موجـة مـن الانـدماجات بـين البنـوك عـبر مختلـف الـدول عـلى غـرار عمليـات الشراء والانـدماجات التـي حـدثت بـين مختلـف شركـات التأمين[1].

مؤشرات العولمة المالية:

العولمة المالية ظاهرة يمكن الاستدلال عليها من خـلال مـؤشرين اثـنين يتمـثلان في الآتي [2]:

الأول: ظهور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية:

عرفت حركة رؤوس الأموال عبر الحدود في الأسهم والسـندات في الـدول الصـناعية تسارعاً كبيراً، ويتضح مدى هذا التسارع بالاتجاه الجديد الـذي اتخذتـه عمليـة عولمـة الاقتصاد في هذا الجانب من خلال الجدول الآتي:

(جدول رقم 1)

المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من 1970 إلى 1996 [3]

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1996
الولايات المتحدة	2.8	4.2	9	35.1	89	135.3	151.5
اليابان	-	1.5	7.7	63	110	65.1	82.8
ألمانيا	3.3	5.1	7.5	33.4	57.3	169.4	196.8
فرنسا	-	-	8.4	21.4	53.3	179.4	229.2
إيطاليا	-	0.9	1.1	4	26.3	252.8	435.4
المملكة	-	-	-	367.5	695.1	-	-

(1) Goldestein and Mussa," The intergration of word capital makets", I.M.F, working papers n°93 l 95, 14993.

(2) **رمزي زكي**، آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن، مجلة العربي الكويتيـة، العـدد (482)، سنة 1999، ص 74.

(3) رمزي زكي، المصدر نفسه، ص 75.

المتحدة							
كندا	5.4	3.3	9.6	26.7	64.4	194.5	234.8

هذه التطورات يمكن تفسيرها من خلال نتائج الأحداث والتغيرات في هـذه الفـترة حيث تم إلغاء القيود التي كانت تحول دون تحركـات رؤوس الأمـوال الدوليـة والتـي كانت مفروضة على عدد كبير من البلدان الصناعية، وهذا كان مع بدايـة السـبعينات، وتواصلت عملية تحرير رأس المـال والصرف تـدريجياً فمـن سـنة 1980 إلى 1990 تـم تصنيف الإنتاج الداخلي الخام لدول الـ (OCDE) إلى 2,5 مرة، كـما أن قيمـة التجـارة العالمية تضاعفت إلى 34 مرة، بينما انتقلت الأصول المالية فتضاعفت إلى 7,7.

أما تحولات الصرف فقد تضاعفـــت إلى 15 مرة وقد بلغـــت قيمتها يومياً مقـدار (1200) مليار دولار وهـو مـا يمثـل أكـثر مـن 50 مـرة مـن تـدفقات السـلع أمـا عـن المعاملات الخارجية في مجموعة الدول السبعة الصناعية المتقدمة، الخاصـة في الأسـهم والسندات [1] فيتضح من خلال ما يبينه الجدول السابق، حيث انتقلت المعاملات مـن (35) بالمائة من النـاتج المحـلي الإجـمالي لسـنة 1985 إلى (140) بالمائـة خـلال الـعشر سنوات اللاحقة [2].

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا صار يمثل ما يزيد عن (100) بالمائـة مـن الناتج المحلي الإجمالي سنة 1996 وما يزيد عن (200) بالمائة في فرنسا وكندا وإيطاليـا في نفس العام، بعد أن كانت تقل عن (10) بالمائة في عام 1980 [3].

واسـتمر هـذا الوضـع إلى أن أصـبح يمثـل حاليـاً في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أكـثر مـن 54 مـرة مـن تـدفقات الأسـهم والسـندات مـما كانـت عليـه في سـنة 1970

(1) شريفة بوعمرة سونة وآخرون،، العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول النامية (حالة الجزائر)، ص 78.

(2) بعداش أبوبكر، مكانة شركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية، واقع وأفاقها في الجزائـر، 2002، ص 71.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 34.

وزادت التدفقات المماثلة 55 مرة في اليابان و60 مرة في ألمانيا وكل هذا لسبب رئيسي يتمثل في التأثير الكامل لتكنولوجيا المعلومة على القطاع الاقتصادي.

الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي:

عرفت هذه الظاهرة تطوراً مذهلاً خاصة في فترة ما بين (1970-1997) حيث نلاحظ زيادة كبيرة من سنة لأخرى في تدفقات رؤوس الأموال بين الأسواق المالية خاصة في الدول الصناعية الرئيسية وهذا ما يعتبر دليل لتسارع عولمة الأسواق المالية، والجدول الآتي يوضح هذا التطور:

جدول رقم (2)

إجمالي تدفقات الاستثمار في الحوافظ المالية في الدول الصناعية الرئيسية

الوحدة: مليار دولار[1]

السنوات	التدفقات الإجمالية للاستثمارات في الحافظة المالية
1970	5,26
1980	60,93
1985	243,34
1990	764,63
1995	701,34
1996	1162,64
1997	1040,09

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن التدفقات المالية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ الثمانينات حتى التسعينات فالتدفقات خلال سنوات السبعينات كانت ضئيلة مقارنة مع سنوات اللاحقة، حيث انتقلت من 60,93 مليار دولار أمريكي في الثمينات إلى 1040,09 مليار دولار أمريكي في التسعينات وهذا ما يفسر الديناميكية الكبيرة التي عرفتها هذه التدفقات وما وفرته من موارد يمكن

(1) رمزي زكي، المصدر نفسه، ص 79.

استغلالها في الاستثمار والنمو الاقتصادي والتي ساعدت فيها العوامل المؤدية لبروز العولمة المالية.

وتعدل دول الأسواق الصغيرة الأفضل لما قدمته دول الأسواق الكبيرة الغنية فأكثر بلدان العالم عولمة الآن بلدان صغيرة يسمح لها انفتاحها بالحصول على السلع والخدمات ورؤوس الأموال غير المتاحة لها داخلياً، فبعض الحالات نجد فيها العامل الجغرافي لعب دوراً هاماً في دعم التكامل بين الأسواق فعلى سبيل المثال؛ ما حققته هولندا من منافع بسبب موقعها عند نهر الراين كونه يربط عدداً من البلدان يصل نصيبها من حجم تجارة هولندا إلى 75 بالمائة.

وفي سنوات قليلة قدم الهولنديون استثمارات أجنبية ضخمة بصورة لا تستطيع بلدان أخرى استيعابها، ففي أعقاب الإصلاحات الجذرية فقد ألغت القيود وعززت مرونة العمل فزادت استثماراتها الأجنبية من (8) بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1995 إلى أكثر من (19) بالمائة، هذا العامل الذي عزز استثمارات هولندا الأجنبية، وهلم جراً.

أسواق العولمة المالية:

إن من أبرز أسواق العولمة المالية الموجودة في العالم ما يأتي:

سوق البنوك الشاملة:

هي مجموعة الروابط والصلات الواسعة والممتدة بين بنك ما ومنشآت الخدمات المالية الأخرى ومنشآت القطاع الحقيقي، إلاَّ أنه في الواقع أن الأنظمة المالية في العالم قد طوَّرت أشكالاً عديدة لهذا المفهوم.

فعلى **المستوى الأول**: نجد أن البنوك الشاملة لبعض الدول (كندا وبريطانيا) يكون لها حصص ملكية محدودة أو معدومة أو صلات بالمنشآت غير المالية وتتمثل أنشطتهم مثلاً في تغطية اكتتاب الأوراق المالية والتأمين من خلال شركات فرعية مستقلة للبنك نفسه.

وأما على **المستوى الثاني**: فتوجد الأنظمة المصرفية الشاملة ذات (البنك الرئيسي) ومن أبرز الدول التي تطبق هذه الأنظمة اليابان، وكوريا حيث تكون ملكية متشابهة بين البنوك ومنشآت القطاع الحقيقي عن طريق هيكل وتتمثل أنشطتهم في انخراطهم في الخدمات المالية مثل ضمان الأوراق المالية.

وأما على **المستوى الثالث**: فتوجد البنوك الشاملة تماماً وتطبق في سويسرا وألمانيا وتتمثل في وجود درجة أكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل يتولى القسم في البنك أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية كما تمارس رقابة أكبر على المنشأة غير المالية [1].

ويعرِّف الدكتور عبد الحميد عبد المطلب البنوك الشاملة بأنها: (تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا

(1) طارق عبد العال حماد، مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، الجزائر 2002، ص 71.

تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع بين وظائف المصارف التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة التي قد لا تستند إلى رصيد وبنوك الاستثمارات والأعمال) [1].

أهداف قيام البنوك الشاملة:

إن أهداف قيام البنوك الشاملة بإستراتيجية التنويع تتلخص في الآتي [2]:

الأول: استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، فالتنويع تعني أن لا يحصر المصرف نشاطه في قطاع معين.

الثاني: تعاظم إستراتيجية التنويع كلما اتجه المصرف إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية كإدارة صناديق الاستثمار التمويل التأجيري فيما يسمى بخدمات تأجير الأصول، أو قيام بوظائف كوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال مما يؤدي إلى تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين.

الثالث: أن البنوك الشاملة هي مؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى قيامها بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية فضلاً عن أعمال التامين وأخيراً بالمشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

(1) **عبد المطلب عبد الحميد**، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 52.

(2) **شريفة بوعمرة سونة وآخرون**، العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول النامية (حالة الجزائر)، ص 83.

مزايا وعيوب البنوك الشاملة:

أما مزايا وعيوب البنوك الشاملة فتتلخص بما يأتي:

1-من منظور النظام المصرفي الأكثر كفاءة:

أولاً – المزايا هي:

أ-زيادة حجم الإيرادات المتولدة.

ب-زيادة في تنويع الإيرادات.

جـ-مصادر جديدة لأموال الملكية المصرفية.

ثانياً – العيوب هي:

أ-زيادة التركيز في السوق (احتمال انخفاض المنافسة).

ب-احتمال زيادة التناقض في المصالح.

جـ-زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية.

د-إنخفاض حوافز الإيداع والابتكار المالي.

انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي الحقيقي في الاقتصاد الدولي.

2-من منظور المنشآت غير المالية التي أقامت صلات مع مصرف شامل:

أولاً – المزايا هي:

أ-زيادة الرافعة المالية (في صورة ضريبة).

ب-الدعم والمساندة عند إعادة هيكلة فترات الهبوط الاقتصادي من خلال القدرة على الاقتراض.

جـ-زيادة كفاءة الاستثمار حيث تحدد الرقابة المصرفية وحقوق الملكية من حوافز المنشآت على الاستثمار الزائد عن الحد.

ثانياً – العيوب هي:

أ-مدراء خاضعون لرقابة أقل من جانب الشركات، مما يزيد من مشاكل الوكالة.

ب-وجود شركات صغيرة يحتمل أن تخضع لترشيد الائتمان من جانب المصارف الشاملة الكبرى.

جـ-انعدام تنوع أداء المعلومات بان الاحتمالات المستقبلية للشركة.

البورصات:

البورصة هي الأداة في تحريك الاقتصاديات ولها أهمية اقتصادية كبرى في تنشيط الحركات المالية فنجد أن الكثير يجعل هذه الأداة المالية وأهميتها وطرق وكيفيات سير الأعمال بها وكذا التقنيات التي تتحكم في نشاطها وهذا ما نوضحه في الآتي:

تعريف البورصة: هي سوق خاصة بعمليات معينة، في أماكن يباع ويشترى فيها عن طريق الوسطاء [1].

فهي تعنى بوضع الترتيبات العملية والتقنية اللازمة لعمليات التداول على القيم المنقولة بغية تقديم خدمات تتمثل في تسهيل التعاملات بين وسطاء البورصة وترقية التداول على الأوراق المالية في سوق البورصة.

أهمية نشأة البورصات:

تكمن أهمية نشأة البورصات في الآتي [2]:

1-السماح لمؤسسات القطاع العام والخاص المنظمة في شركات ذات أسهم بفتح رؤوس أموالها للجمهور.

2-ضمان التمويل عن طريق الادخار العمومي.

3-تقييم هذه الشركات عن طريق السوق.

4-تحقيق تكريس شفافية أكبر في مبدأ الحركية النقدية.

(1) طارق عبد العال حماد، مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية، ص 205-207.
(2) WWW. Kayma.com / essendes / économie.

أنواع البورصات:

هناك عدة أنواع للبورصات نذكر أهمها:

- بورصة القيم المنقولة أو سوق الأوراق المالية والتي تعرف أنها: (الميكانيكية التي تستخدم في الجمع بين بائعي ومشتري الأصول المالية بغرض تسيير عملية التداول).

- كما أنها السوق السائد حالياً، وتمثل معظم السوق المالي في العالم، وهي المكان الذي تحدث فيه المعاملات على الذهب والعملات الصعبة وأوراق مالية أخرى، وأوراق مالية أخرى لا يمكن قيام بورصة دون تداولها وهي:

أولاً- السندات:

تمثل في حقيقة الأمر علاقة مديونية بين الجهة التي قامت بإصدارها هو حامل السند حيث يتعهد بمقتضاه الطرف الأول بأن يسدد للطرف الثاني في نهاية المدة قيمة السند المتفق عليه، ولحملة هذه السندات الحق في الحصول على دخل ثابت سنوي أو نصف سنوي أو ربع سنوي بصرف النظر عن الدخل الذي حققته الشركة ولها تاريخ استحقاق محددة.

ثانياً- الأسهم:

هي ورقة مالية مصدرة من طرف شركة ذات أسهم، وتستطيع معها إصدار أنواع عديدة من الأسهم، تختلف حسب الحقوق والامتيازات التي تعطيها المؤسسة لمالك هذه الأنواع من الأسهم تختلف حسب الحقوق (مثل الحق في التصويت الربح والتسديد...) وتتمثل في الأسهم العادية والممتازة.

وإذا كان الاقتصاد العالمي قد اتجه نحو آليات جديدة مترابطة بتنسيق متكامل ممثلاً في الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمنظمة العالمية للتجارة، فإنه تم قيام البورصات العالمية من خلال تكنولوجية الاتصال ومنظمة المعلومات لخدمة القرار وتقليل المخاطر وتعتبر البورصات الآتية من أهم البورصات في العالم على الإطلاق، نظراً لحجم التعامل

فيها ومدى تأثيرها الكبير على الاقتصاد والتجارة وسوق التداول في البورصات العالميـة، والبورصات العالمية هي[1]:

1-بورصة نيويورك أو (وول ستريت): وهي مـن أقـدم البورصـات في العـالم حيـث ترجع إلى سنة 1700[2]، ويبلغ عدد الأعضاء بها (1366) عضواً ويحكم أنشطة أعضائها مجموعة من القواعـد والإجـراءات بالإضـافة إلى نظامهـا الأسـاسي [3] كـما تمثـل هـذه البورصة حوالي (50) بالمائة من الناتج القومي الخـام وتـدير كافـة الاقتصـاد الأمـريكي ويمثل مؤشر DAWJONE الممثل لشركات (DJLA) وكذا مؤشر NAZDAQ الممثـل لقطاعات التكنولوجيا والمعلوماتية في هذه البورصة على أساس العلاقـات بـين الـوكلاء بدون وساطة ويستطيع الوكيل القيام بالبيع والشراء نيابـة عـن عـدد مـن العمـلاء في البورصة ويعمل الوكلاء بالعمولة المتفق عليها.

2-بورصة اليابـان: تـم إنشـاء أول بورصـة في اليابـان بطوكيـو وأوزاكـا سـنة 1978، بحيث كانت السندات الحكومية الأوراق الماليـة الوحيـد في التـداول بتلـك البورصـات آنذاك، ثم قامت اليابان بتطوير بورصتها على النسق الأمريكي فأصبحت بورصة طوكيو وبورصة (كابوتشو kabutocho) أكثر تطوراً وتنافساً لبورصـة نيويـورك سـنة 1987[4]، وحسب إحصائيات سنة 1990 وضعت بورصـة طوكيـو في المرتبـة الأولى عالميـاً حيـث حجـم التـداول فيهـا وصـل إلى (3) مليـار دولار أي نسـبة (40) بالمائـة مـن مجمـوع التداول العالمي، وهو رقم ضخم جـداً كـما تمثـل سـوقاً لــ (130) بالمائـة مـن الإنتـاج القومي الخام الياباني.

---

(1) Essendes, Economie., Optcit.

(2) فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999، ص 115.

(3) محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنـوك التجاريـة)، الدار الجامعية الإسكندرية 1998، ص 3.

(4) محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المصدر نفسه، ص 125.

3-**بورصة القاهرة:** تمثل المرتبة الأولى عربياً لما لديها من تجارب في هذا الميدان باعتبارها أقدم بورصة عربية وتعتبر هذه الأخيرة إلى جانب البورصة الفلسطينية أهم البورصات العربية التي تحتاج إلى مناهج وأطر نظامية لإدارة التغير اللازم للوقوف أمام المنافسة في أسواق المال الدولية وتحقيق الأهداف العربية، ومن خلال تجديد هذه البورصات بضرورة وضع خطة إستراتيجية طويلة الأجل، برامج عديدة وسياسات واضحة كما يجب أن يكون التطوير والتجديد في سلوكيات وتصرفات التعامل في البورصة وفي معرفة المعلومات وحتى يمكن تطوير البورصات العربية يجب اختيار الأساليب المناسبة للتطوير تجنباً لمخاطر التطوير العشوائي لأحد التجديدات المطلوب تحقيقها ومن بين هذه الأساليب يهتم في تجديد البورصات بنشر الثقافة المالية والبورصة وتقديم الاستثمارات، كما يؤكد على نشر معايير واضحة وتبادل المعلومات من خلال إطار متكامل.

الهيئات الاقتصادية الدولية (نادي باريس ولندن):

تميزت العلاقات الاقتصادية والدولية خلال العقدين السابقين وحتى في التسعينات بالنشاطات المكثفة والنشيطة للمشروعات المتعددة الجنسيات من خلال زيادة التدفقات لاسيما التوسع الكبير في انتشار رؤوس الأموال الأمريكية عبر العالم نتيجة قيام الدولة الاستعمارية باستثمارات ضخمة في مجال الصناعة الإستراتيجية للدول المتخلفة والتي تخدم الصناعات المتطورة مما شجع التدفقات المالية وإقبال الدول المتخلفة على طلب رؤوس الأموال الأجنبية فزاد اعتمادها على التمويل الخارجي سواء على شكل استثمارات أو في شكل قروض أجنبية من إنجاز برامج التنمية التي تهدف إلى القضاء على الفقر وكذلك التخلف فأدى ذلك إلى بروز ظاهرة الاستعانة التي تعاني منها جل الاقتصاديات المتخلفة في الوقت الراهن وعليه تم اقتراح جملة من الحلول للتخفيف من عبء المديونية لاسيما الحلول المقترحة في إطار المؤسسات المالية الدولية وعلى الخصوص

صندوق النقد الدولي والتي تتوافق وإستراتيجية الدول المهيمنة، ومن أهم هذه الاقتراحات [1]:

1-إعادة جدولة الديون الرسمية: إن البلدان الأعضاء التي تسعى إلى إعادة جدولة ديونها تتجه عادة إلى نادي باريس[2] حيث تم تأسيسه سنة 1956 الذي انعقد أول مرة لمناقشة مشاكل وصعوبات المدفوعات الخاصة بالأرجنتين [3] وهو الذي شكل ملحقاً يجمع بين البلدان المدينة والجهات الرسمية الدائنة، من أجل الوصول إلى اتفاقيات تنص على إعادة جدولة المتأخرات، وسلسلة مدفوعات خدمة الدين القابل لإعادة الهيكلة، والتي تستحق خلال فترة تثبيت وهي فترة الاتفاق مع الصندوق وذلك مع فترة تسديد تمتد لعدة سنوات وعليه فإن النادي في ظاهره يعمل على تخفيف عبء المديونية بواسطة اتفاق القرض المدني، من خلال تمديد المدة بينا ينتج عن إعادة التمويل أثر من خلال تأمين قرض جديد يساوي المبالغ الحالية للقرض ويتوفر النادي على شروط لقبول إعادة الجدولة على الدول الراغبة في ذلك والتي تتمثل في:

الشروط الملائمة: المتمثلة بوضع برامج اقتصادية من طرف الدول المعنية للحد من المديونية.

التوزيع العادل للعبء: بحيث تجدول نسب مئوية محددة من الدين الأصلي وكذلك الفوائد.

يتطلب الاتفاق مبدأ تفاهم الحكومات المدينة حول شروط إعادة الجدولة فضرورة الوفاق العام يفترض أن كل حكومة مدينة تتمتع بصوت يعادل أصوات نظائرها مهما كان حجم القروض وقد وقع نادي باريس على أكثر من 1100 اتفاقية وذلك مع 46 دولة شملت 92 مليار دولار.

---

(1) عبد الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر 1996، ص 158.

(2) اقترن اسمه بمدينة باريس لأنه جرت العادة أن تعقد الاجتماعات بها، ومن ثم نسب إليها النادي.

(3) عبد الهادي خالدي، المصدر نفسه، ص 172.

2-إعادة جدولة الديون الخاصة: حيـث يقـوم نـادي لنـدن بـنفس وظـائف نـادي باريس إلا أنه يقوم بإعـادة جدولـة القـروض المقدمـة مـن طـرف المصـارف التجاريـة ويمكن اعتبار سنة 1976 سنة تأسيسه كما يشترط النادي بالموافقة على تقديم قـروض لإعادة الهيكلة في إطار عملية إعادة الجدولة وقد وقع النـادي عـلى 99 عمليـة إعـادة الجدولة لـ 33 دولة متخلفة في حـدود 400 مليـار دولار إلَّا أن الحصـة الكبـيرة كانـت نصيب دول أمريكا اللاتينية التي حصلت على (75) بالمائة من هذا الإتفاق [1].

3-إن عملية إعادة جدولة الديون تبقى كسابقتها من الحلـول كــ (مخطـط بيكـر) وذلك بالتخفيف الإداري للمديونية لغـرض تحديـد سـقف الأقسـاط الخاصـة بخدمـة الديون التي لا تنفي أثر المديونية، بل تعمل على تأكيدها من خلال التزام هذه الدول على الإقرار بالديون مع طلب التأجيل وكذلك لعبـت المضـاربة بالمديونيـة دوراً سـلبياً على بنية التجارة للـدول المتخلفـة، مـما دفـع إلى تقلـيص حجـم واردات هـذه الـدول وتنويع صادراتها وزيادتها وأفرزت أزمة المديونية مؤشرات أثرت على المستوى المعيشي للشـعوب مـن خـلال انخفـاض الـدخل الحقيقـي للفـرد وبالتـالي انخفـاض مسـتوى الاستهلاك الذي نجم عنه التضخم [2] وانتشار البطالة وولد آفات خطيرة كثيرة.

(1) عبد الهادي خالدي، المصدر نفسه، ص 178.

(2) زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج.

لجنة بازل [1]:

بدأ التفكير في إنشاء والبحث عن آلية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاطها أو الخارجية الناجمة عن تغيير البيئة المتأثرة بالمتغيرات المصرفية العالمية، وفي هذا الاتجاه تشكلت (لجنة بازل) في نهاية سنة 1974 للرقابة المصرفية تحت إشراف بنك التسويات الدولية وكانت مهمته جمع وتوزيع مبالغ التعويضات الألمانية وديون الحرب الأخرى ثم قيامه بدور المقاصة بين مختلف البنوك المركزية بمدينة بازل وتشكلت اللجنة من مجموعة الدول الصناعية العشرة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وفي تموز سنة 1988 وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح موحد لكفاية رأس المال إلى مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى (8) بالمائة كحد أدنى في نهاية 1992.

الأهداف الأساسية لعمل لجنة بازل [2]:

الأول: المساعدة في تقرير استمرار النظام المصرفي العالمي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.

الثاني: إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية، وهو مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك بشأن رأس المال المصرفي، وذلك بوضع البنوك الدولية في أوضع تنافسية متكافئة.

الثالث: العمل على إيجاد آليات التكثيف مع التغيرات المصرفية العالمية بالتحرير المالي في ظل الثورة التكنولوجية.

---

(1) لها تسميات عديدة، لجنة بازل، كوك، إلَّا أنها تشكلت تحت اسم لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أولجنة الأنظمة والرقابة المصرفية.

(2) طارق عبد العال حماد، مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية، ص 126.

الرابع: تسهيل عملية التداول للمعلومات حول الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك لتحسينها.

الجوانب الأساسية لاتفاقية لجنة بازل:

تتضمن عدة جوانب أهمها [1]:

الأول: التركيز على المخاطر الائتمانية، كمخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف... الخ.

الثاني: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطرة الأصول للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة، حيث نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان (10) و(20) و(50) و(70) و(100) بالمائة.

الثالث: وضع معاملات تحويل الالتزامات العريضة، من خلال الالتزامات العريضة التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من بنك لآخر، ومثال ذلك الضمانات العامة للقروض مقابل التحويل (8) بالمائة.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، ص 83.

انشاء سوق إسلامية مشتركة كضرورة سياسية

السوق الإسلامية المشتركة ضرورة سياسية:

باعتبار ما تحققه من فوائد ومكاسب سياسية تتمثل في تحقيق ما يحلم به العرب والمسلمون من وحدة سياسية - فضلاً عن الوحدة الاقتصادية - يعد قيام السوق عاملاً مهماً من عوامل القوة والاستقلال التام في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال الإسلامية وتشجيع التجارة البينية، وخاصة أن الاستعمار الحالي استعمار اقتصادي وقيام السوق المشتركة يعيد للمسلمين ثقلهم الدولي، ومكانتهم بين الشعوب التي تتسابق لفرض نفوذها عليها واستنزاف خيراتها، وهذا ما حذر منه رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم في قوله: (يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعي الأكلة إلى قصعتها) فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ ؟ قال: (بل أنتم كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن اللـه من صدور عدوكم المهابة منكم وليقذفن في قلوبكم الوهن)، فقال قائل: يا رسول اللـه، وما الوهن ؟ قال: (حب الدنيا وكراهية الموت) [1].

إن الهدف من التعاون الاقتصادي بين المسلمين هو الإنفتاح والتعاون وهو من الأمور التي لا حرج فيها من الناحية الشرعية وإذا كان المقصد من العولمة الاقتصادية الأخذ والعطاء وأن تكون الأمة الإسلامية والعربية مجرد مستهلك على المستوى الاقتصادي والثقافي والفكري، فهذا يرفضه كل مسلم، لأن هذا يعني الذوبان في العالم الغربي الذي لا يريد للمسلمين إلَّا الذل والهوان.

فلو التزمت العولمة الاقتصادية بالضوابط الإنسانية واتخذت ميزان العدل أسلوباً متبعاً في جميع معاملاتها، فإنها بذلك لا تشكل خطراً على البشرية.

(1) أخرجه أبوداود في سننه 38/5 - برقم (4279) كتاب الملاحم، باب تداعي الأمم على الإسلام، وسكت عنه وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير 1359/2.

وليعلم كل مسلم أن أخطر المواقف التعامل مع العولمة بمعيار الرفض المطلق أو القبول المطلق، بل الأمر يحتاج إلى دراسة متأنية ومناقشة هادئة متزنة حتى نكون فاعلين مؤثرين في المجتمع اليوم.

ومن الأهمية بمكان هو إقامة السوق الإسلامية المشتركة لاسيما في ظل إصرار الغرب على العولمة الاقتصادية فإنها ستصبح بعد ذلك من فروض الأعيان وليس من باب التتمات والتحسينات إذ إنها تعد خطوطاً دفاعية مهمة لغرض الحفاظ على هوية الأمة الإسلامية، وحصناً حصيناً لرعاية مصالحها ومع ذلك تظل السوق الإسلامية المشتركة مرحلة للتكامل الاقتصادي.

أهداف قيام السوق الإسلامية المشتركة:

وأما الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال إقامة سوق إسلامية مشتركة تجمع الدول الإسلامية هي:

1-الامتثال لأمر الله عز وجل الداعي إلى التعاون لقوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ (المائدة: 2).

2-تحسين العلاقة بين المسلمين مما يحقق السلام والوئام بين الدول الإسلامية ويساهم في التقريب بينها وتوحيدها.

3-فتح الحدود الإسلامية أمام حركة التنقل بإيجاد سوق تجارة حرة، وسوق عمالة حرة كذلك.

4-تجميع اقتصاديات الأقطار المختلفة في اقتصاد واحد قوي، يحقق التكامل الاقتصادي، ويقطع الطريق أمام القوى الأجنبية والاستعمارية حتى لا تتدخل في شؤون الدول الإسلامية، أو تحتل أراضيها، وتهيمن على مواردها.

5-تعزيز قدرات الأمة على مواجهة العولمة الاقتصادية والتكتلات العالمية والتصدي لمحاولات الهيمنة على اقتصادات الدول الإسلامية.

6-تحقيق مصالح المسلمين العامة وخصوصاً منها الاقتصادية، وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

توجيه الدول الإسلامية قبل الدخول بالعولمة الاقتصادية:

فيما يأتي جملة التوصيات التي يجب أن يحذر منها المسلمون قبل الدخول بالعولمة الاقتصادية تجنباً من وقوع الأخطاء، وأهم هذه التوصيات:

1-مزيد من فهم العولمة والتعامل معها بحذر وحري بالدول الإسلامية قبل الانخراط في العولمة مناقشة الأمر مناقشة هادئة وعدم التسرع في اتخاذ القرار.

2-عقد اجتماعات وندوات تضم الاقتصاديين والتجار لدراسة ظاهرة العولمة بشكل عميق ووضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي تدعم إقامة السوق الإسلامية المشتركة والاسواق المحلية والعربية بما يضمن لها التقديم والنجاح.

3-التعرف المبكر على نقاط الاختلال والضعف في الأداء الاقتصادي لتجاوزها وتعزيز نقاط القوة والتميز.

4-إعادة النظر في البيئة الإنتاجية وعوامل إنجاح الجودة، وتخفيض التكاليف وتحديث التقنيات، ووضع معايير عالمية لا تعتمد فقط على فاعلية أو قدرة الاقتصاد بل تعتمد أيضاً على المسؤولية الاجتماعية.

5-تشجيع الاستثمار الحكومي والخاص في البنية التحتية والخدمية لامتصاص البطالة وتوسيع السوق الداخلية والمشتركة.

6-الحد من قوى منظمة التجارة العالمية والتأكد من أن اللوائح عادلة ومناسبة لكل الدول الأعضاء، ووضع توجيهات لكبح جماح الشركات العابرة للقارات والحد من سيطرتها.

7-العمل على مساندة المجتمع المدني، ودفعه ليكون أكثر فاعلية، والعمل على زيادة مشاركة الأفراد المهمشين.

8-العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي في وسط سريع التطور، وتجاوز مرحلة التنظير والأمنيات لمرحلة التخطيط الجاد والتطبيق العاجل لكل مشرعات

التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، والدخول في التمويل المشترك لمشروعات التنمية الكبرى التي قد تفوق قدرات الدولة الواحدة، كاستصلاح الاراضي وزراعتها والصناعات الثقيلة والمعلوماتية والاتصالات.

9-تشجيع انتقال رؤوس الاموال والعمالة المدربة والخبرات والتكنولوجيا بين الدول الإسلامية.

10-محاولة تناسي الماضي الأليم وتجاوز الخلافات وتغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية وهذا ما أخذت به الدول الغربية فنجحت في إقامة سوق أوربية مشتركة.

11-التريث والتأكد من جميع الخطوات التنفيذية حتى لا تتعرض هذه التجربة للفشل، فإذا قامت وفشلت فمن الصعب أن تقوم مرة أخرى.

12-إزالة كافة المعوقات لإقامة السوق الإسلامية المشتركة والصبر على طول الطريق، فإن السوق المشتركة لا تقام في يوم وليلة بل تحتاج إلى وقت وصبر.

13-توسيع دائرة الصناعة في الدول الإسلامية والحرص على تطويرها وإنشاء العديد من الشركات الإسلامية التي تتولى تنفيذ مشروعات إسلامية مشتركة وتنسيق مجالات الإنتاج وتقديم المشورة في النواحي التقنية والإدارة الصناعية والتنفيذ الصناعي.

14-العمل على زيادة سبل التجارة بين الدول الإسلامية وتنميتها في كل المجالات وخاصة في المحاصيل الاستراتيجية، فإن ذلك يخدم الصالح العام ويقارب الخطى إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة.

15-إيجاد آلية لتعويض بعض الدول الإسلامية عن انخفاض حصيلتها من الضرائب الجمركية بسبب تحرير تجارتها البينية.

نتائج البحث:

بعد هذه الجولة السريعة في أقوال العلماء والباحثين توصلت إلى النتائج الآتية:

أولاً – إن العولمة بصورة عامة والاقتصادية جزء منها هي غزو استعماري تسلطي تبغي من خلاله الدوائر الاستعمارية تحطيم البنى التحتية لبعض الدول التي تراها تهدد وضعها، لكي لا تقوم لها قائمة بعد اليوم، ولعل ما حدث في العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا شاهد على هذه العولمة.

ثانياً – على دول العالم الثالث [1] أن تحمي نفسها بإصدار القوانين الصارمة الملزمة في الحفاظ على ثرواتها واقتصادها، وقد رأينا كيف أن السلطة التشريعية في العراق تنبهت لهذا المخطط، ولما لم يجد الأعداء منفذاً إلى التدخل في الشأن الاقتصادي للعراق قاموا بالحرب والعدوان العسكري ليتحقق لهم ما أرادوا.

ثالثاً – العولمة أو النظام العالمي الجديد أو عالم الحرية شعارات ظاهرها حلو وعذب وباطنها الاستعمار والإذلال والتركيع، فقد استبدل أهل الخبث والرذيلة

(1) العالم الثالث هو مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقصد به الدلالة على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، وهما الدول الصناعية المتقدمة. استُعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي ألفريد سوفيه في إشارة إلى الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة (الدول الغربية) وهي (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان وجنوب إفريقيا) ولا إلى مجموعة الدول الشيوعية وهي (الإتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية). وقد استوحى سوفيه هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية. وأحيانا يطلق على هذه الدول مصطلح (الدول النامية)، وهي دول ذات مستوى معيشي منخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي، إذ يرى بعض الدارسين أن دول العالم الثالث هي التي لم تستفد من الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وعلى هذا تعد دولاً آخذة في النمو أو دولا متخلفة. ويصف العالم الثالث العالم المعقد والانتقالي والفوضاوي في اتساع الفجوة التي تنشأ بين العالم التقليدي والعالم الحديث منذ الثورة الصناعية (التي بدأت في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر). ومع ذلك، لوحظ أنه في هذا الوقت، وتحديداً في الأمازون وأفريقيا وآسيا أناس لازالوا يعيشون تقريباً في العهد الحجري، والبعض الآخر في الصين والهند كانوا أفضل معيشة وأعلى مستوى من إنجلترا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. المؤرخ كريستوفر بايلي (Christopher Alan Bayly) قد برهن على هذا في كتابه (ازدياد العالم الحديث).

أسلوبهم القديم بأسلوب براق مبهرج، فقد استخدموا لذلك أسلوب التطور التقنـي في مجال الحاسوب والانترنت والبرامج المعلوماتية في البغي على العالم الضعيف.

رابعاً – العولمة تاريخها قديم ولكن صيغها هي التي تتبدل بين فـترة وأخـرى وقـد وزعوها بين العسكري والفكري والاقتصادي فالحصـار الاقتصـادي الـذي فرضـوه عـلى العراق دليل واضح على شعار العولمة الاستعماري.

خامساً – الدعوة إلى إقامة سوق إسلامية مشتركة لا يتعارض إطلاقاً مع الدعوة إلى إقامة سوق عربية مشتركة إذ لا مانع من التعاون والتكامل الاقتصادي العربي – خاصة في هذه المرحلة – ثم التعاون بين المسلمين جميعاً.

إن المجتمع البشري لا يصل إلى السعادة والرخاء إلا بالرجوع إلى العوامل الواقعيـة التي تجمع بين البشر، ولا شـك أن العامـل المـادي لـيس هـو العامـل الحقيقـي الـذي يجمع بقـدر مـا هـو عـنصر لاخـتلاف والتنـازع والاسـتغلال [1]، قـال رسـول اللــه ﷺ **(فَأَبْشِرُوا وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَ اللـهِ لاَ الفَقْرَ أَخْشَى عَلَـيْكُمْ، وَلَكِـنْ أَخَشَى عَلَـيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِـطَتْ عَـلَى مَـنْ كَـانَ قَـبْلَكُمْ فَتَنَافَسُـوهَا كَـمَا تَنَافَسُـوهَا وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ)** [2].

سادساً – وبناءً على المعطيات التاريخية فإن العولمة مصيرها كمصـير مـن سـبقتها من الشعارات، وقد أرى أن بوادر إنهائها قد لاح في الأفق بإذن اللـه تعالى.

فالعولمة ليست قدراً محتوماً – كما يتصور البعض – يحدد مصير الـدول الإسـلامية بل هي ظرف تاريخي يتطـور فيـه النظـام الرأسـمالي، وأن المسـلمين هـم قـدر اللــه ومصير الأمة مرتبط إلى حد كبير بتعامل المسلمين وتفاعلهم مع التحديات الراهنة.

(1) التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية / 94 لسنة 1422 /2001 – 2002م
(2) أخرجه البخاري 96/4 برقم (3158)، 90/8 برقم (6425).

الخاتمة

وهكذا فإن ظهور المؤسسات الدولية لا سيما منها المؤسسات المالية والنقدية له انعكاسات على اقتصاديات العالم الثالث لا تكمن في الهيمنة فقط بل تتعدى ذلك إلى تقلبات أسعار الصرف ومستويات التشغيل والاستهلاك والإنتاج، حيث أصبح النظام الاقتصادي الدولي غير عادل، هذا النظام الذي استطاعت الدول الصناعية تكييفه لصالحها بالشكل الذي يؤمن استمرار استنزاف ثروات البلدان النامية وإعادة توزيع دخولها لحساب تلك القلة من الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا الواقع وما نتج عنه من مؤشرات يفرض على البلدان تحديات صعبة تستلزم مواجهتها وانتهاج سياسة تكتل وتوحيد الجهود في مجال التعاون في شكل مجموعات اقتصادية أو التعاون جنوب جنوب ودعم نشاط المؤسسات الإقليمية وتنسيق المرافق في الأسواق الدولية للدفاع عن مصالحها والحد من الاحتكارات الدولية في أسعار صادراتها والاستفادة من العوائد التحقيقية لهذه الصادرات.

وعليه فقد ظهرت التكتلات المختلفة ككتل لدول أوربا وتكتل جنوب دول آسيا وتكتل دول أمريكا الجنوبية والشمالية وتكتل الدول العربية في المغرب العربي ودول الخليج، وذلك من أجل توسيع آفاق ومجالات نشاط مؤسساتها الاقتصادية الإقليمية بشكل خاص، وتوحيد مواقفها داخل المنظمات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية.

إن زيادة كفاءة وفعالية استخدام الموارد الذاتية بمختلف أشكالها يمكنها إلى حد بعيد أن تحد من التبعية الاقتصادية وبالتالي التخفيف من الآثار السلبية على اقتصاداتها، فالأزمات التي فرضها النظام الاقتصادي الدولي غير العادل على الدول العربية كان له الأثر الواضح على ما تعانيه هذه الاقتصادات وللتخلص من هيمنة رأس المال الدولي يجب تركيز الجهود في المجالات التالية:

-التنسيق بين السياسات النقدية والمالية لهذه الدول وتوحيدها مستقبلا.

-إقامة وإنشاء شركات مالية مشتركة.

-تطوير وتوسيع الأسواق النقدية والمالية في العالم الثالث.

-إيجاد وسائل وأدوات الادخار والاستثمار كفوءة من أجل تلبية حاجات التنمية.

-تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار التنافسية.

-إقامة المؤسسات المالية المشتركة كصندوق النقد العربي، البنك الإفريقي والبنك الإسلامي للتنمية ... الخ.

لا شك أن تحقيق كل ذلك يتطلب جهودا شاقة وطويلة الأمد، وأمام تزايد التحديات الاقتصادية يجب تفعيل دور هذه التكتلات واستكمال المراحل التالية من ما تمّ إقراره من الخطط والدراسات حول تدعيم التعاون الاقتصادي وتحقيق الوحدة على مستوى هذه التكتلات لمواجهة الهيمنة الدولية.

المراجع

بعد القرآن الكريم وكتب الحديث الشريف

- الاتحاد النقدي في ظل العولمة: كبور نعيمة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001.
- الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية: فضل علي مثنى، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000.
- إشكاليات قرن قادم: عمرو عبد الكريم، سام للنشر، القاهرة، 1999.
- آليات الفوضى في الاقتصاد العالمي الراهن: رمزي زكي، مجلة العربي الكويتية، العدد 482، 1999.
- إعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك: أحمد مصطفى عمر، سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، سنة 2004.
- الايدولوجيا والنظام العالمي الجديد: د. عبد الرضا الطعان، بحث منشور في كتاب النظام الدولي الجديد.
- البورصات والهندسة المالية: فريد النجار، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1999.
- التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم: سامي عفيفي حاتم، الدار الجامعية المصرية اللبنانية، حلوان، الطبعة الثانية 1994.
- الجريدة الرسمية العراقية: الصادرة / العدد 3722 في 1998/5/18.
- جريدة الوقائع العراقية: العدد 2146 في 1972/6/1.
- دور الدولة في الاقتصاد: حازم الببلاوي، دار الشروق، القاهرة 1998.
- الرأسمالية تجدد نفسها: فؤاد مرسي، سلسلة عالم المعرفة (147) المجلس الوطني للثقافة، الكويت 1990.
- شبكة البصرة، مقال للدكتور شاكر كريم القيسي بتاريخ 12 أيار 2013 م.

- الشركات متعددة الجنسيات والعولمة الاقتصادية: سليمان محمود، علوان إلياس، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم تسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي – الترجمة العربية، واشنطن 1997.
- صحيفة الجمهورية العراقية، العدد: 10096 في 1999/8/18.
- صندوق النقد الدولي كأداة للعولمة: بوخاوة إسماعيل.
- العرب والعولمة: في ورقة قدمت إلى ندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- العولمة: د. عبد الكريم بكّار، دار الإعلام.
- العولمة المالية: رمزي زكي، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1999.
- العولمة في المنظور الإسلامي: د. محسن عبد الحميد، مطبعة دجلة، الطبعة الأولى، سنة الطبع 2002 م.
- العولمة في ميزان الفكر: عاطف السيد، مطبعة الانتصار، القاهرة 2001.
- العولمة واقتصاديات البنوك: عبد المطلب عبد الحميد الدار الجامعية الإسكندرية 2001.
- العولمة والجات: عبد الواحد العفوري، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000.
- العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة: عمر صقر الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.
- العولمة ومستقبل البشرية: أيمن نور الدين عمر، دار لبنان للطباعة والنشر الطبعة الأولى.
- فخ العولمة: هانس بيترمارتن، وهارلد شومان، سلسلة عالم المعرفة (238).

- الفقه السياسي الإسلامي: د. خالد سليمان، الأوائل للنشر، دمشق.
- القانون المدني العراقي.
- المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي: عبد الهادي خالدي، دار هومة الجزائر 1996.
- مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في التجارة الدولية: طارق عبد العال حماد، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، الجزائر 2002.
- مكانة شركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية، واقع وأفاقها في الجزائر: بعداش أبوبكر، 2002.
- المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية): محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998.
- العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجموعة مؤلفين، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد السادس، 2011
- النظام الدولي الجديد وحقوق الإنسان: باسيل يوسف، بحث منشور في كتاب النظام الدولي الجديدة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى 1992.
- النظام العالمي الجديد وموقع العرب منه: د. محمد صالح المسفر، مجلة مركز الدراسات الإنسانية، العدد 8 لسنة 1996، الإمارات.
- وحدة العمل الإسلامي في مواجهة أعاصير العولمة: د. صلاح الصاوي شبكة الانترنيت.
- العولمة واقتصاديات الدول النامية: حالة جنوب آسيا حورية سعداوي مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد علوم التسيير، جامعة الأغواط، سنة 2000.
- مجلة الأسبوع الأدبي: د. علي عقلة عرسان دمشق العدد 602 في 1998/3/14.

● العولمة الاقتصادية وآثارها على الدول النامية (حالة الجزائر)، شريفة بوعمرة سونة وآخرون مذكرة لنيل شهادة ليسانس علوم التسيير المركز الجامعي بالمدية 2003.

● العولمة والجات، عبد الواحد الغوري، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 2000.

● أحمد فريد مصطفى – سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي للأورو، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية.

● مروان عطوان الأسواق النقدية والمالية ديوان م – ج.

● باشوندة رفيق – رسالة ماجيستر – عوامل التحكم في المردودية المالية 1977/96.

● التمويل والتنمية – مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء – المجلد 39، العدد 01، مارس 1999 .

● العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية – وقائع الندوة المنعقدة في 18 و19 نوفمبر 2000 .

المصادر الأجنبية:

- ssendes, economie., optcit.1

- Goldestein and Mussa," The intergration of word capital makets",

I.M.F, working papers n93 l 95, 14993

- .I.M.F, world économique out look, 1998.4

- GATT- "Faocus" GATT newsietter – N° 107, may 1994.5

المواقع الإلكترونية:

WWW. Kayma.com / essendes / économie

فهرس


مؤسسة طيبة
للنشر والتوزيع
طيبة للنشر والتوزيع
7علام حسين - ميدان الظاهر - القاهرة
ت:27876470-27867198 ف:27876471(00202)
محمول:01091848808-01112155522
Email : tiba_online@hotmail.com
tiba_online@yahoo.com